مُراجعات

في الفكر والدعوة والحركة

تأليف

عمر عبيد حسنة

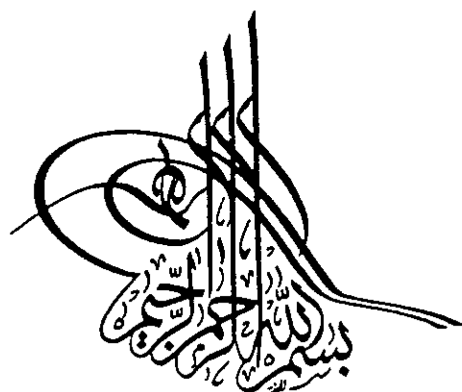


المكتب الإسلامي


منتدى إقرأ الثقافي
www.iqra.ahlamontada.com
للكتب (كوردى , عربي , فارسي)

مُراجعات

في الفكر والدعوة والحركة


بسم الله الرحمن الرحيم

مُراجعات

فِي ٱلفِكْرِ وَٱلدَّعْوَةِ وَٱلحَرَكَةِ

عمر عبيد حسنه

المكتب الاسلامي

الطبعة الثالثة

١٤١٩هـ - ١٩٩٨م

المكتب الإسلامي

بيروت : ص.ب : ١١/٣٧٧١ - هاتف : ٤٥٦٢٨٠

دمشق : ص.ب : ١٣٠٧٩ - هاتف : ١١١٦٣٧

عمَّان : ص.ب : ١٨٢٠٦٥ - هاتف : ٦٥٦٦٠٥



الحمد لله ربّ العالمين

وَالصّلاَةُ وَالسّلام عَلى خَاتِمِ الأنبياء وَالمُرسَلِين

﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ ﴿١﴾ خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ مِنْ عَلَقٍ ﴿٢﴾ ٱقْرَأْ وَرَبُّكَ ٱلْأَكْرَمُ ﴿٣﴾ ٱلَّذِى عَلَّمَ بِٱلْقَلَمِ ﴿٤﴾ عَلَّمَ ٱلْإِنسَٰنَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ﴿٥﴾﴾.

العلق ١ ـ ٥

﴿وَٱللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّنۢ بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْـًٔا وَجَعَلَ لَكُمُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ وَٱلْأَفْـِٔدَةَ ۙ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴿٧٨﴾﴾.

النحل ٧٨

مقدمة

الحمد لله الذي خلق فسوىٰ، والذي قدر فهدىٰ، القائل:
﴿أَوَلَمَّآ أَصَـٰبَتْكُم مُّصِيبَةٌ قَدْ أَصَبْتُم مِّثْلَيْهَا قُلْتُمْ أَنَّىٰ هَـٰذَا ۖ قُلْ هُوَ مِنْ عِندِ أَنفُسِكُمْ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴿١٦٥﴾﴾ [آل عمران]
والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين.

وبعد،

فهذه الطبعة الجديدة من كتاب «**مراجعات في الفكر والدعوة والحركة**»، التي عهدنا بها إلى المكتب الإسلامي، بعد أن طبعه المعهد العالمي للفكر الإسلامي، عدة طبعات، وانقضىٰ الزمن الذي اقتضاه العقد معه.

وقد آثرنا الإبقاء على ما ورد في طبعة المعهد دون تعديل أو إضافة أو مراجعة، على الرغم من أن منهجنا: ديمومة المراجعة والتقويم والاجتهاد الفكري، إلا أننا رأينا ـ منهجياً ـ أنه قد يكون من المطلوب أن تبقى الأفكار والطروحات والرؤى والاجتهادات ضمن ظروفها وإطارها الزمني، وأن ينظر إليها وتقوّم من خلال الواقع الفكري والثقافي التي وردت فيه والزمن الذي طرحت فيه أيضاً، دون أي تدخل وإن كانت النتائج والمعطيات والمتغيرات شهدت لبعضها بصواب الاجتهاد، ولبعضها الآخر بالخطأ، وهذا من طبيعة البشر وإنتاج البشر.

لكن حسبنا أنها كانت خطوة متقدمة في مجالها، ومحاولة جريئة لاستدعاء منهج النقد والتقويم والمراجعة، الذي يكاد يكون غائباً عن واقعنا الثقافي والتنظيمي على حدٍّ سواء، وكأننا بذلك قد نقلنا القدسية والعصمة عن الخطأ من معرفة الوحي في الكتاب والسنة، إلى اجتهاداتنا وأفكارنا، حتى أصبح المس لها أو الاقتراب منها يشكل خطورة على الدين، وبذلك تكرس الخطأ واستمر الخلل.

وما أردنا ونريده من تأسيس منهج للنقد والتقويم والمراجعة لا يعني اختزال تاريخ الأشخاص والجماعات والمؤسسات والجمعيات في موقف واحد، أو إنجاز واحد، أو خطأ أو صواب أو تسوية الخطأ بالانحراف، وإنما كانت الغاية تسليط الأضواء الكاشفة على جوانب الخلل والإصابات التي حالت دون بلوغ العمل الإسلامي مقاصده وأهدافه.

وقد تكون المشكلة التي تلحق بعمليات النقد والتقويم والمراجعة في كثير من الأحيان، أن تخوننا اختياراتنا واختباراتنا لأدوات الفحص والتقويم، فننظر للأمر من خارج ظروفه وفي غير زمانه وبعيداً عن أهدافه.. تنظر له من خلال ظروفنا، أو أهدافنا أو زماننا أو رغائبنا أو انحيازنا، وعند ذلك تتعطل مهمة التقويم وتفتقد شرطها الأساس وهو الموضوعية.

ولعل الأجيال القادمة تكون أقدر على الإفادة من التجربة، بخطئها وصوابها، فتبدأ من حيث انتهىٰ الآخرون، وبذلك تتحول من عقلية التستر وبذل الجهود المستميتة لإعفاء الذات، والتوهم أن النقد والتقويم والمراجعة يؤدي إلى خلخلة الصفوف وبعثرة الطاقات، والسماح للعدو بمعرفة أَخطائنا وإصاباتنا فيتسلل منها!

والذي نحب أن نوضحه أن الصفوف التي لا تصمد للنقد والتقويم لا يوثق فيها ولا خير فيها أيضاً، وأن العدو ـ مع الأسف ـ هو أعرف بمشكلاتنا منا إن لم تكن بعض تلك المشكلات استوطنت واقعنا الواهن بسبب تسترنا، وأن الأخطر على أعدائنا أن نكتشف أخطاءنا ونعمل على إصلاحها، والأسهل عليهم في السيطرة علينا استمرار الخلل والمعوقات التي تسمح له بالامتداد في داخلنا والاستيطان في نفوسنا.

إن التقويم يعيد البناء، ويسهم باكتشاف الطاقات وحسن توظيفها، ويسهم بهندسة الطاقات والإمكانات ووضع الخطط لتنميتها، ومحاصرة السلبيات.. كما يسهم بتأصيل المؤسسات وحسن تقسيم العمل وبنائه على التكامل، وليس التآكل والتبعثر والشتات.. إنه أول الطريق إلى التجديد الذي بشر به الرسول ﷺ وكلف به..

إن صفوفنا وجماعاتنا، وجميعاتنا وتنظيماتنا ليست فوق النقد والمراجعة، وهي بكل الأحوال والأشخاص والظروف ليست أكرم من جيل خير القرون، جيل القدوة، الذي قال الله عنه في أعقاب هزيمة أُحد، وحيث كان القائد هو الرسول ﷺ: ﴿قُلْ هُوَ مِنْ عِندِ أَنفُسِكُمْ﴾.

فالمراجعة لا تعني الرجوع والارتداد على الأعقاب، والتقويم لا يعني التحطيم، والتجديد لا يعني الإلغاء.

والذي يتدبر آيات القرآن الكريم يكاد يقول: إنها جميعاً، وبما تضمنت من مضامين متعددة ومواصفات خطابية وبيانية متنوعة، يمكن أن تصنَّف في إطار النقد لواقع تاريخي، والتقويم لمسيرة الأمة المسلمة، والتنبيه لأخطائها،

والتحذير من علل التدين وبيان أسباب سقوط ونهوض الحضارات، وتعميم الفهم السنني، وأن الحياة تسير طبقاً لسنن جارية لا تحابي أحداً، وأنه لا بد من إدراكها لمعرفة نشوء الظواهر الاجتماعية، واكتشاف جوانب الخلل فيها، والتعرف على الأسباب التي تحكمها والإمكانية المطلوبة لتسخيرها، ومغالبة قدر بقدر أحب إلى الله، وأن فترات التخلف والركود والاستنقاع الحضاري هي التي تغري الناس بانتظار السنن الخارقة والتعويل عليها، والعدول عن السنن الجارية المطردة، كما تغريهم بصرف طاقاتهم وإمكاناتهم في الفلسفة الذرائعية لإعفاء الذات، بدل اكتشاف موطن الخلل ومحاولة علاجه، وبذلك يتحول المجتمع، ليس فقط إلى مرحلة تكريس التخلف وفلسفة الهزيمة، وإنما إلى تنمية التخلف، كما عبّر بعضهم.

ولعل مما يبشر بالخير ويبصر بالمستقبل، أن القابليات الإسلامية الجديدة بدأت تدرك أهمية النقد والمراجعة، وتحاول الخروج من غرف الانتظار، وتحاول القفز من فوق الأسوار الحزبية، التي حجبت عنها الرؤية إلى حين، وتعاود إبصار أهدافها ومنطلقاتها، ولم تعد تقبل أن تتحول الوسائل من تجمعات وجماعات ومؤسسات وتنظيمات، إلى أهدافٍ بحد ذاتها، وتدرك أنه لا بد من إعادة النظر باستمرار بالوسائل واختبار مدى جدواها، إذ لا يُعقل أن تتغير الدنيا من حولنا، ونصر أن نتعامل معها بالوسائل نفسها، وكأنها مقدسة لا يجوز أن تمس أو تتغير.

والأمل معقود على الأجيال القادمة في قدرتها على استيعاب

التجربة، وتحقيق العبرة، والارتقاء بالعمل الإسلامي في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية، ولله الأمر من قبل ومن بعد.

الدوحة: ١٥ ذو القعدة ١٤١٨هـ

١٤ آذار (مارس) ١٩٩٨م

عمر عبيد حسنه

مقدمة

الحمد لله الذي بدأ الرسالة الخاتمة بقوله: «﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ ۝١ خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ مِنْ عَلَقٍ ۝٢ ٱقْرَأْ وَرَبُّكَ ٱلْأَكْرَمُ ۝٣ ٱلَّذِى عَلَّمَ بِٱلْقَلَمِ ۝٤﴾، (العلق)، فجاءت القراءة والمعرفة المطلوبة لكل عناصر الوجود: «باسم الله»، ابتداءً من النشأة ومراحل التكوين، وما زوِّد به الإنسان من استعدادات وقدرات ومهارات، وما هُدي إليه من مسالك، وما عُلِّم من أسماء، ليحسن التعامل مع الكون، ويدرك قوانين التسخير، ويمتلك الأبجدية الإسلامية للقراءة الصحيحة، من منظور «باسم الله»، ويستشعر فضل الله الأكرم، الذي يترافق مع المعارف والعلوم كلها، فيحدد أهدافها، ويبين حكمتها، ويضبط مسيرتها، ويزن معطياتها، بالهدي المقصدي، وبذلك يتميز النسق الحضاري الإسلامي، الذي ينطلق «باسم الله»، ويقصد إلى عبودية الله، وتحقيق رضاه، واهب النعم؛ وانتهاءً بالمصب النهائي للحياة، وتحقيق سعادة المصير.

وبقدر ما يفقه الإنسان القراءة «باسم الله» الذي خلق، وبقدر ما يشعر بفضل الله الأكرم ويكتشف سنن الله في الأنفس والآفاق، ويعتقد أن التزام المنهج السنني تكليف من الله، للقيام بحمل الأمانة. وأداء مهمة الاستخلاف الإنساني، بقدر ما يحقق من الإنجاز، والشهود الحضاري، ويسعد بالتقدم العلمي.

والفكر الإسلامي اليوم، بعد هذه الرحلة الطويلة من تحقيق الوعي بالذات، ومحاولة استردادها، وإعادة الاعتزاز بالإسلام، والالتزام به، والانتماء إلى أمَّتِه، والولاء لرسالته، مدعوٌّ للقيام بالمراجعات التي تمكنه من التعرف على أخطائه، وتصحيح مساره، واختبار وسائله، وفقه

المراحل، وإيجاد البرامج والأوعية الشرعية لحركة الأمة، حتى تكون مؤسساته مواقع متقدمة تحيي المعاني الغائبة، وتحاول تمثلها، وتحقيقها في الحياة، بشكل يثير الاقتداء، وأن يعاود المراجعة بين حين وآخر لخطابه، وطروحاته، ووسائله، ويضع الخطط المدروسة، ويختبر الجدوى، ويقوِّم المراحل، ويحدد بجرأة مواطن الخطأ، وأسبابه.

ونعتقد أن النقد والمراجعة مؤشر صحة، ودليل خلود كامن في قدرة الأمة على التجدد والتصويب.. وأنه، أولاً وقبل كل شيء، منهج قرآني، وتطبيق نبوي، رافق الدعوة في خطواتها الأولى.. وعلى الرغم من عصمة الرسول ﷺ، المسدد بالوحي، المؤيد به، فقد كانت بعض الاجتهادات في مواقف النبوة، محلاً لتصويب الوحي، وعتابه، وتنبيهه، لتكون وسائل إيضاح، وبصائر مُعِينَة على الإدراك، وسنة جارية، للتدليل على أهمية هذا المنهج، وضرورة تطبيقه، لتسديد المسيرة، وتجنب العثار، والإفادة من تجارب واجتهادات الخطأ، للوصول إلى فقه الحقيقة والصواب، وامتلاك القدرة على النهوض، وتحريك آليات التغيير الاجتماعي، والإفادة من الإمكان الحضاري، وتوجيه نشاطات الإنسان كلها، وفق المنهج الرباني، شكراً لله الأكرم.

ولعل حسبة الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، بمفهومها الشامل، والتي هي تكليف، ومسؤولية جماعية، وفرض عين بقدر الوسع، ورقابة على حسن تنزيل القيم، وبسطها على الواقع، هي نوع من منهج التقويم الدائم، والمراجعة المستمرة، والتسديد لكل خطوة.. إنه المنهج الذي يوقظ روح الأمة، ويضمن استمرارها، ويحول دون موتها، وانقراضها، بتسترها على الأخطاء، وفي ذلك ما فيه من شيوع الظلم والانحراف.

لقد بلغت الحضارات العالمية اليوم شأواً بعيداً في مجالات التخطيط، والتقويم، والنقد، والمراجعة، والرقابة، وأقامت لذلك مؤسسات الصحافة والإعلام، إلى جانب الرقابات المالية والإدارية التي تمثل الحراسة الدائمة، واليقظة المستمرة. وتسليط الأضواء على كل

الجوانب، وإبراز الخلل، والتحذير من الانحراف، إلى درجة يمكن معها أن نقول: إن الحضارة الحديثة، تبدو وكأنها مولعة باكتشاف أخطائها، وتصويب مسيرها، أكثر من خصومها الذين ينتظرون سقوطها، ولا تهمهم إلا إصاباتها.

كما أقامت ـ حضارات اليوم ـ مراكز البحوث والمعلومات، ومعاهد، لدراسة المشكلات، ومراجعة الخطط، ودراسة الجدوى، وصناعة القرارات، واقتراح الحلول.. ذلك، في الوقت الذي نرى فيه التردي، وتكريس التخلف، وتكرار الأخطاء في عالم المسلمين ـ وكأنه ضربة لازب ـ قد أصبحت له فلسفاته، ومسوغاته، ودعاته الذين قد لا ينقصهم الإخلاص في غالب الأحيان، وإنما ينقصهم الوعي والاختصاص، بحيث لا يبصرون الآثار البعيدة المترتبة على النقد، والمراجعة، ومردود المواقف المبدئية، على المدى البعيد، وإنما قد يؤخَذون، وينفعلون باللحظة الآنية، والثمرة العاجلة، والموقف الجزئي.

واستجابة للتكليف القرآني في جعل الإنسان، المسؤول الأول عن أخطائه، مهما كانت معاذيره: ﴿بَلِ ٱلْإِنسَٰنُ عَلَىٰ نَفْسِهِۦ بَصِيرَةٌ ﴿١٤﴾ وَلَوْ أَلْقَىٰ مَعَاذِيرَهُۥ ﴿١٥﴾﴾ (القيامة)، ﴿قُلْ هُوَ مِنْ عِندِ أَنفُسِكُمْ﴾ (آل عمران: ١٦٥)، جاءت هذه المراجعات في مجال الفكر، والدعوة، والحركة، التي أملتها مناسبات متعددة، ومتباعدة، مما قد يُلمح معه تكرار لبعض المعاني، الأمر الذي يمكن أن يوضع ضمن إطار التأكيد والإيضاح.. ولا ندّعي لها الاستقصاء والاستيفاء، وإنما نعتبرها نوافذ للإطلالة منها على الواقع الإسلامي، ومنبهات نرى ضرورتها لإثارة القلق السوي، وشحذ الفاعلية للعقل المسلم اليوم، ومساهمة متواضعة وبسيطة في ملف المراجعة والنقد، الذي يجب أن يستمر مفتوحاً، استمرار الحياة نفسها، بكل أخطائها، وصوابها، وما يقتضي الصواب من التأصيل والترسيخ، والخطأ من المراجعة، والتصويب، والتوبة.. ذلك أن تشخيص الخطأ والإصابة، هو أول الطريق للمعالجة، والمقدمة الضرورية لاستدراك الأمر، واستنفاذ المريض، ومن ثمّ تقديم العلاج، شريطة أن لا يقتصر ذلك على تحديد

العلة، والتعرف على ظواهر وأعراض المرض، وإنما لا بد مع ذلك كله من الكشف عن السبب الذي مكّن للإصابة.

ونعترف، أننا لم نعن كثيراً هنا بتقديم العلاج، وإن كان اكتشاف المرض، وبيان نوعه، والإشارة إلى موطنه، وتحديد سببه، يساهم بتحديد وسائل العلاج المطلوبة، إلى حد بعيد، ويحول دون الإصابة مرة أخرى.

ذلك، أننا نعتقد أن السكوت عن المراجعة، والتستر على الخطأ، نكوص عن حسبة الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، التي كانت بها خيرية الأمّة، والتي بدونها ستدخل الأمّة مرحلة الغيبوبة الحضارية، والخروج من الحاضر والمستقبل معاً.

ذو الحجة ١٤١١هـ حزيران (يونيو) ١٩٩١م

الدوحة ـ قطر

عمر عبيد حسنه

أولاً: مُراجعات في الفِكر

(أ) نحو صياغة فكرية معاصرة

ميز الله سبحانه وتعالى الإنسان بالعقل، ليجعله بذلك أهلاً لتحمل المسؤولية، والقيام بأعباء الاستخلاف الإنساني، فهو المخلوق المكلف.. والمسؤولية في حقيقتها تكليف وتشريف.. فهي تكليف بحمل الأمانة الثقيلة، التي عرضها الله على السموات والأرض والجبال، فأبين أن يحملنها وأشفقن منها وحملها الإنسان، فلو لم يكن مؤهلاً للحمل، بما يمتلك من خصائص وصفات ومزايا وقدرات هائلة. لما نيطت به الأمانة من دون سائر الخلق.. وهي تشريف أيضاً، لأن اختياره من الله لحمل الأمانة، دليل شرفه وأهليته.. والتكليف والمسؤولية إنما هما في الحقيقة دليلا الحرية وامتلاك الاختيار.. فالمسؤولية فرع الحرية، فلا مسؤولية بلا حرية.

وطُلب من المسلمين أصحاب الرسالة الخاتمة، أن يتبصَّروا بأحوال الأمم السابقة، ويستشرفوا التجربة البشرية التاريخية، فينقلوها من ورائهم إلى أمامهم، ليعتبروا، ويحُول اعتبارهم دون السقوط الحضاري، وانتقال علل الأمم السابقة إليهم، والتعرف من خلال الأمر بالسير في الأرض، والنظر في أحوال الأمم، على سنن وقوانين النهوض والسقوط.

فالتاريخ العام هو المصدر الأساس للفقه الحضاري، والمختبر الحقيقي لصواب الفعل البشري، قال تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ كَانُوا أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً وَأَثَارُوا الْأَرْضَ وَعَمَرُوهَا أَكْثَرَ مِمَّا عَمَرُوهَا وَجَاءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِالْبَيِّنَاتِ فَمَا كَانَ اللَّهُ لِيَظْلِمَهُمْ وَلَكِن كَانُوا أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ ۝٩﴾(الروم). فاكتشاف سنن السقوط والنهوض، من

لوازم البناء الحضاري، وإن شئت فقل: من لوازم الشهادة على الناس، والتأهل لقيادتهم، والقدرة على اختيار وتمثل الموقع الوسط.

قال تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ (البقرة: ١٤٣).

إلاّ أن الشخصية المسلمة اليوم، افتقدت الكثير من فعاليتها، ومنهجيتها، وصوابها، وانحسر شهودها الحضاري، وتوقفت عن السير في الأرض، والتبصر بالقوانين، التي تحكم حركة الحياة والأحياء، وبذلك تكررت أخطاؤها، وتكرس تخلفها، وعجزت عن التقويم والمراجعة، ومعرفة أسباب القصور، وتحديد مواطن الخلل والتقصير، فأصبح موقعها خارج التاريخ، والواقع المشهود، والمستقبل المأمول.

والغياب الحضاري، أو الأزمة الحضارية، التي نعاني منها ليست بسبب الفقر في القيم، التي أكملها الله، وتعهد بحفظها في الكتاب والسنة، الأمر الذي تستلزمه خاصيتا الخلود والخاتمية في الرسالة الإسلامية.. أو بتعبير آخر: ليست المشكلة، التي يعاني منها العقل المسلم اليوم، مشكلة قيم أو أزمة قيم، وإنما المشكلة كل المشكلة في العجز عن التعامل مع القيم، والإنتاج الفكري، الذي يجسّر العلاقة بين القيم، وبين العصر، أو يساهم بتعدية الرؤية القيمية المحفوظة بالكتاب والسنة، ويفيد من خلود الرسالة الإسلامية وقدرتها على العطاء المتجدد، المجرد عن حدود الزمان والمكان، لحل المشكلات الإنسانية، وهذه وظيفة الفكر أو عالم الأفكار الذي نعاني من التأزم فيه. لذلك نرى أن الخلط بين الأزمة الفكرية، التي يعاني منها العقل المسلم اليوم، والتي أورثته العجز عن التعامل مع القيم، وبين التوهم بأن الأزمة في القيم نفسها، كان وراء الكثير من المغالطات، والتراجعات، التي لا تزال تكرس التخلف باسم التدين.. لذلك نعتقد أن من الأبجديات الأولى الضرورية لقراءة المسلم اليوم: إزالة الخلط بين المبادئ المحفوظة، والبرامج المطلوبة.. بين القيم الثابتة، والأفكار الغائبة، التي تبسط تلك القيم على الواقع المعاصر، وتقومه بها.

فالانحسار الحضاري، أو الأزمة الحضارية، التي نعاني منها اليوم هي أزمة فكر أولاً وقبل كل شيء، لأن النسغ الفكري للحضارة الإسلامية، توقف عند حدود العقول السابقة، وكأن الله خلق عقولنا لنعطلها عن الإنتاج، ونعتبر العصور الأولى هي نهاية المطاف، وغاية البعد الزمني بالنسبة للرسالة الإسلامية، حتى انتهينا إلى هذه المرحلة من الانحسار، والاستفزاز، والتحدي الحضاري، التي لا بد من العكوف على الذات، وتحديد مواطن الخلل والإصابة، واستلهام القيم، في محاولة للتوصل إلى صناعة فكرية معاصرة، قادرة على الحوار الإنساني، والمواجهة لكل الإصابات والأمراض، التي لحقت بالشخصية المسلمة، فأفقدتها صوابها، وإن لم تفقدها الإخلاص الذي لا بد من استصحابه في أية عملية نهوض.

لقد اتُّهِم العقل المسلم، بأن السبب في عجزه وانحساره الحضاري هو اعتماده في النظر والتفكير على المنهج القياسي الاستنباطي، بمعنى أنه محكوم ومكبل دائماً بأصل يقيس عليه، أو بنص يحول بينه، وبين الطلاقة في التفكير، فهو دائماً فرع لأصل، يدور في إطار سابق، لا يمتلك الاستقلالية، والحرية، وأن السبب في انطلاقة وإنجاز العقل الأوروبي هو اعتماده على المنهج الاستقرائي، الذي يحرر العقل من القيود المسبقة، من الأنموذج الحاكم، أو المثال السابق، أو الآبائية كما يعبر عنها بعضهم، أخذاً من قوله تعالى: ﴿إِنَّا وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا عَلَىٰٓ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم مُّقْتَدُونَ ﴾ (الزخرف: ٢٣).

وهذه القضية، لا بد من التوقف عندها بقدر، فمما لا شك فيه أن العقل المسلم يعتمد المنهج القياسي، أو الاستنباطي، في قضايا الفقه التشريعي، في إطار الحلال والحرام، وذلك عند إعمال العقل في النص الديني الموحى به لإدراك أبعاده ومقاصده، وتحديد علته، ومن ثم تعدية هذه العلّة إلى الفرع الذي تتوفر فيه العلة نفسها ليأخذ حكم الأصل المقاس عليه، ويكاد هذا الأمر ينطبق على الإجماع ـ بالمصطلح الشرعي (قياس الجماعة) ـ والقياس (الاجتهاد الفردي)، والاستحسان، والاستصلاح،

والاستصحاب، بمعنى أن العقل إنما يتحرك في إطار سابق محكوم ببعض القيود والضوابط التي جاء بها الوحي.

أما فيما وراء الحكم الفقهي التشريعي، فالإسلام يعتمد المنهج الاستقرائي.. يعتمده في كشف السنن، والقوانين الثابتة.. والمطردة، التي تحكم الحياة والكون والأنفس، والآفاق، الأمر الذي يتأتى منه البصارة واستقراء حركة النهوض والسقوط والتداول الحضاري، بل لعل البرهان والدليل على ثبات السنن واطرادها هنا، يتحقق من الاستقراء، وليس من القياس، فالسير في الأرض، واكتشاف السنن الحاكمة لحركة الحياة، أو فقه الحياة، نلمحه في قوله تعالى: ﴿قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِكُمْ سُنَنٌ فَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا ...﴾ (آل عمران: ١٣٧).

وقوله تعالى: ﴿سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الْآفَاقِ وَفِي أَنفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ﴾ (فصلت: ٥٣).. فاكتشاف السنن، والتوصل إلى الدليل، الذي يبين الحق، إنما يتأتى من استقراء التاريخ، والواقع، وآيات الأنفس والآفاق، لكن المشكلة جاءت من الامتداد بأحد المنهجين، وتعطيل الآخر، خاصة عندما توقف العقل المسلم عن السير في الأرض، وتعطل عن النظر في الأنفس والآفاق، في العصور المتأخرة، الأمر الذي أدى به إلى الانحسار الحضاري.

وحقيقة أخرى لا بد من إيضاحها هنا، وهي أن المنهج الاستقرائي، الذي يُعزى إليه الإنجاز والإبداع الحضاري، وإطلاقه للعقل من القيود، لم ينطلق من فراغ كما يتوهم بعضهم، وإنما جاء الكشف والإبداع نتيجة النظر في سوابق قائمة، أيضاً، تُستقر أو تستنطق.. والمقدمات أو السوابق التي تمكن من النظر، موجودة في كلا المنهجين.

وخلاصة القول: إن الفقه التشريعي في الإسلام يخضع للمنهج الاستنباطي القياسي، وأن الفقه الاجتماعي والحضاري يخضع للمنهج الاستقرائي.. والإصابة اليوم التي لحقت بالعقل والفكر الإسلامي، لم تقتصر على أحدهما دون الآخر.. وقد تكون من بعض مشكلات العقل

المسلم المعاصر، الخلط بين المنهجين وعدم القدرة على استخدام كل في مجاله.

وقضية السنن، بمعنى القوانين المطردة والثابتة، التي تحكم حركة الحياة والأحياء، وتحكم حركة التاريخ، وتتحكم بالدورات الحضارية، بما يمكن أن نسميه سنن التداول الحضاري، استيحاء من قوله تعالى: ﴿وَتِلْكَ ٱلْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ ٱلنَّاسِ﴾ (آل عمران: ١٤٠)، والتي تعتبر معرفتها شرطاً أساسياً للتبصر بالعواقب، وتؤهل معرفتها إلى تسخيرها والتمكن من الإنجاز والإبداع الحضاري، لا تتأتى إلا من السير في الأرض، الذي فرضه الله على المسلم بقوله: ﴿قُلْ سِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ فَٱنظُرُوا۟ كَيْفَ كَانَ عَـٰقِبَةُ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلُ﴾ (الروم: ٣٠).

هذا السير، وهذا الاستقراء، الذي يحقق الاعتبار لأولي الأبصار، لم يأخذ بعد البعد المطلوب في العقل المسلم المعاصر، وعلى الرغم مما قيل حتى الآن من تعريف للسنن وأهمية إدراكها، وضرورة التعامل معها، إلا أن رصيدنا لم يخرج في ذلك عن بدايات ونظرات لم تتجاوز إلى الكنه، ولم تتسع لتشكل مجرى ثقافياً عاماً في الأمة، وإنما بقيت في إطار بعض المفكرين، والمتأملين، الذين يمكن اعتبارهم رواد الاستطلاع والاستشراف، على الرغم من أن القرآن حض على ذلك في أكثر من موضع.

لقد كان جيل القرون الأولىٰ يتعامل مع السنن بشكل عملي وتلقائي، لأنهم فقهوا الوحي، أما نحن فلم نزل نبحث فيها، وننظر في مدىٰ أهميتها، وإن كان الاهتمام بالموضوع بدأت تتسع مساحته في إطار الفكر والعقل الإسلامي في السنوات الأخيرة، على الرغم من اقتصار الأمر في معظم الأحيان على الحديث عن أهمية الموضوع وضرورته في إعادة تشكيل العقل وتصميم الذهنية الإسلامية، التي لا تزال تعاني من التخلف، بسبب الغفلة عن السير في الأرض والكشف عن سنن الله في الأنفس والآفاق، وأهمية ذلك في معرفة قيام المجتمعات، وسقوط ونهوض الأمم.

وبالإمكان القول: بأننا إلى الآن لا نمتلك الرصيد الفكري المأمول في هذا الموضوع، الذي تنبه له بعض الرواد مبكراً من مثل الأستاذ «مالك بن نبي»[1] رحمه الله، الذي حاول لفت النظر إليه بمختلف الوسائل، إلا أن العقل المسلم المعاصر، بسبب تشكيله الخاص، لم يُتَح له أن يأخذ حقه من نظرات مالك، ومنبهاته الحضارية، وبقيت تلك النظرات عبارة عن بوارق، ونوافذ تستدعي الكثير من التفكير، والتأصيل، والنظر، حتى تتبلور، ويتم تحويل الذهنية الإسلامية من الألم والإحباط، الذي تعيشه، إلى الأمل، ومن الأمل والأماني إلى الفعل والعمل والممارسة. ذلك أن الرؤية القرآنية، والتوجيهات النبوية، تؤكدان أن هناك قوانين وسنناً، تحكم حركة التاريخ، والاجتماع البشري، لا تتخلف، ولا تحابي أحداً، ولولا ذلك لما كان في الدعوة للسير في الأرض، والتبصر بالعواقب، والمآلات، التي انتهت إليها التجمعات البشرية، أي معنى أو مردود، خاصة وأننا نحن المسلمين، نخضع للقوانين نفسها، حيث لا يكفي النظر في النتائج، كما هي حالنا اليوم. بل لا بد من النظر في المقدمات والأسباب التي أنتجتها، حتى يتمكن المسلمون من التحكم بها، وأخذ الحذر من الوقوع فيها، وحتى لا ينتهوا النهاية نفسها.. فالمقدمات نملكها، والنتائج تملكنا. وقد تكون إحدى آفات العقل المسلم اليوم. أننا ندع ما نملكه إلى ما يملكنا.

(١) مالك بن نبي ١٩٠٥ ـ ١٩٧٢م:
ولد في مدينة قسنطينة في الجزائر. وانتقل بعد إنهاء دراسته الثانوية إلى باريس، وتخرج عام ١٩٣٥ مهندساً كهربائياً.. اتجه منذ نشأته نحو تحليل الأحداث، وأبرز مشكلة العالم المتخلف باعتبارها قضية حضارة أولاً قبل كل شيء، لذلك وضع كتبه جميعاً تحت عنوان: «مشكلات الحضارة».
من كتبه: الظاهرة القرآنية، شروط النهضة، وجهة العالم الإسلامي.
ميلاد مجتمع، الصراع الفكري في البلاد المستعمرة، رسالة المسلم في الثلث الأخير للقرن العشرين، مشكلة الأفكار في العالم الإسلامي، المسلم في عالم الاقتصاد..
يعود إليه الفضل في تأسيس ملتقى الفكر الإسلامي الذي لا يزال ينعقد سنوياً في الجزائر.

ولا شك أن معطيات الوحي، في الكتاب والسنة، تضمنت خلاصة السنن التي تحكم الحياة والأحياء، بما عرضت له من القصص القرآني، عن نهوض الأمم والحضارات وسقوطها، وربط الأسباب بالمسببات، والمقدمات بالنتائج، بشكل أشبه ما يكون بالمعادلات الرياضية، التي تحكم عالم المادة، ليعتبر أولو الأبصار.

السير في الأرض: سبيل اكتشاف السنن والتأكد من فاعليتها:

وهنا قضية أخرى لا بد من لفت النظر إليها أيضاً: وهي أن الدعوة للسير في الأرض، التي حث عليها القرآن، إنما هي في الحقيقة للاستدلال والتأكد من فاعلية السنن، التي قررها القرآن، وعدم تخلفها، من جانب، والامتداد والاكتشاف لسنن أخرى بالاستقراء والملاحظة، وديمومة النظر العقلي، من جانب آخر، وإلا فما قيمة القصص القرآني الخالد، إذا لم يشكل عقلاً مدركاً للقوانين والسنن، التي تحكم التجمع الإنساني، وتتحكم بقيام وسقوط الحضارات، هل هي حكايات لتزجية الوقت، أسقطها الزمن، وطواها التاريخ؟!

وقد يكون المطلوب اليوم، أكثر من أي وقت مضى، في مجال الدراسات الإنسانية التي بلغت عند غيرنا شأواً بعيداً، أن نتوجه صوب فقه القصص القرآني، بالقدر نفسه الذي توجهنا به نحو آيات الأحكام، واستنبطنا منها هذه الكنوز العظيمة في مجال التشريع، لنكتشف فقهاً حضارياً في إطار علوم الإنسان، والقوانين الاجتماعية، التي تحكم مسيرة الحياة والأحياء، والتي تخلفنا فيها إلى درجة لا نحسد عليها.

لكن إلى أي مدى يمكننا القول: بأن السنن التي تحكم النفس والمجتمع هي بنفس الدقة والصرامة التي تخضع لها المادة الصماء، التي لا خيار لها، كما يخضع لها الحيوان الأعجم المدفوع بالغريزة، والجانب المادي في الإنسان نفسه؟ وإلى أي مدى يُمكن أن تتحكم بالإنسان الحر المختار، الذي يخضع في مسالكه وحركته لكثير من الظروف والتغييرات والمؤثرات؟

فالإنسان والواقع الإنساني، يختلف في طبيعته عن الواقع الكوني المادي من حيث صرامة السنن والقوانين، التي تحكم سيرورته، ولذلك يمكن القول: بأن كشف القوانين والسنن، التي تحكم المادة الصماء والكون المادي، تثمر المعرفة اليقينية، وعلى ضوئها يتعامل الإنسان مع الكون في جهوده التي يبذلها في تسخيره لمصلحته، لكن الإنسان، والواقع الإنساني، ليس منضبطاً كواقع المادة، فالعنصر الروحي في تكوين الإنسان، والإرادة الحرة، جعلا هذا الواقع يتصف بكثير من الخفاء والغموض في العوامل والأسباب، التي تنشأ عنها الظواهر السلوكية، الأمر الذي يجعله عصياً عن الفهم اليقيني، والاطراد الصارم، خاصة وأن الإنسان هو أداة التحليل ومحله في وقت واحد، بينما في إطار المادة والكون، فالإنسان هو أداة التحليل، أما المحل فشيء آخر منفصل عنه.

وهذا لا يعني أن حركة الإنسان، ونهوض وسقوط الحضارات، تسير بشكل عشوائي عبثي، خالية من كل قانون ثابت، بل هي محكومة بقوانين عامة تحكم توجهاتها ومساراتها العامة.. ولو قبلنا جدلاً أن خصائص وصفات المادة والحيوان الأعجم، يمكن أن تنطبق على الإنسان، لأفقدنا الإنسان الكثير من حرية الحركة والاختيار، ووقعنا بلون من القدرة الرهيبة. التي تلغي إنسانية الإنسان، وعقله، ومسؤوليته وتمنعه من القدرة على المداخلة والتحكم، وهو أهم ما امتاز به.. لذلك نرى أن الاعتقاد بأن معرفة السنن يحسم قضايا الاختلاف في الاجتهاد، والتنوع، والاختلاف في وجهات النظر، ويؤدي إلى وحدة النظر، فيه الكثير من المجازفة والتجاوز والتداخل بين المنهج القياسي والمنهج الاستقرائي.

من جانب آخر، فإن نفاذ السنن، والتحول الاجتماعي والإنساني الذي يخضع لها، يتم ببطء شديد، وعمر مديد، قد يستغرق حياة الإنسان، لذلك يكون من الصعوبة بمكان رصد مساراته، والتعرف على اتجاهاته بدقة في الواقع المشهود.

فالنظر إلى موضوع السنن، التي تحكم الأنفس والآفاق، من خلال

بعض الجزئيات في الحاضر التي قد تبدو عصية عن الانسلاك في نطاق السنة. وخارجة عن الاطراد، بل ومناقضة لحقيقة ومعادلة اجتماعية ثابتة، أو النظر إلى ذلك من خلال مدىً زمني أقل من العمر المطلوب الذي يقتضيه التفاعل الاجتماعي، بمعنى غياب سنة الأجل المفترض للتغيير الاجتماعي، عن أدوات الدراسة، قد يؤدي إلى لون من الضلال في الرؤية، واضطراب في الموازين، وإنكار لموضوع السنن أصلاً، والانتهاء إلى لون من العبثية والوجودية المدمرة.

من هنا نقول: إن الكشف عن السنن التي تحكم الحركة الاجتماعية لا يتأتى إلا من السير في الأرض، واستقراء التاريخ، والتعرف على القوانين التي حكمت حركة البشر، للإفادة منها للحاضر والمستقبل، فالحاضر على كل حال، ليس محلاً كافياً للقراءة والاستقراء.

فقد يكون الحاضر نتيجة لمقدمة في الماضي، وقد يكون مقدمة لنتيجة لا تظهر إلا في المستقبل.. فاستقراء الحاضر وكشف السنن التي تحكم حركته، لا يكون دقيقاً إلا باستصحاب الماضي وما يعطي من حقائق ثابتة لا يمكن أن يخرج عنها الحاضر.. فالإفادة للحاضر إنما تتحقق بالقدرة على قراءته من خلال وضعه في موقعه المناسب من الحركة التاريخية.

بينما يمكننا أن نلمح حدوث التفاعل في المجال المادي، وإطراد القانون، في زمن قد لا يعتبر شيئاً في عمر الفرد، بعد انقضاء رحلة الاستكشاف التي قد تطول وقد تقصر.

ولعل من الرحمة بالإنسان، والتكريم له، أن تكون السنن والقوانين، التي تحكم حركته، ملامح وتوجهات عامة، وبذلك تتضاءل الأخطاء، ويمكن تجنبها، وتكون ساحة التفاعل والانفعال والحرية أوسع مدى، ولعلنا نستطيع أن نقول: بأن السنن في مجال المادة والكون هي أشبه ما تكون بقضبان الحديد التي يسير عليها القطار، وتحكم وجهته بصرامة، حيث لا يستطيع أن يعدل عنها، أو يخرج عليها، فإذا حاد عنها تعرض للخطر، بينما السنن التي تحكم قضايا الإنسان هي أقرب لحركة السيارة

التي تحدد الاتجاه والهدف، ويمتلك السائق معها حرية الحركة أكثر في الوصول إلى غايته. . . وكل محكوم باتجاه، وإن اختلفت طبيعة ومدى حركته.

لذلك نرى علماء وفلاسفة الاجتماع والحضارة، الذين حاولوا وضع قوانين وسنناً للدورات الحضارية، وأسباباً للبناء والسقوط الحضاري، لم يتمكنوا من الوصول إلى الحتمية على الرغم من أن دراساتهم ذات قيمة علمية رفيعة، إلا أنها لم تتسم بالصرامة والدقة التي خططت للمادة الصماء، ولا نزال نسمع بالتفسير المادي، والنفسي، والسياسي، والاقتصادي، والمذهبي، والقومي، والقبلي، والديني. . . . للتاريخ، والتاريخ ثمرة لذلك كله، وإن تفوق بعض العوامل في بعض الظروف. . ونستطيع أن نقول باطمئنان: بأن سننهم وقوانينهم وحساباتهم لم تنطبق تماماً على الحضارة الإسلامية، التي كانت ولا تزال عصية على تلك القوانين بشكل صارم، وإن خضعت لها في بعض الجوانب.

سقوط الحتميات في المجال الإنساني:

إن السقوط المريع للبناء الشيوعي في الاتحاد السوفيتي ودول أوروبا الشرقية، دليل جديد بعد تجربة أكثر من نصف قرن، على سقوط الحتميات وقوانينها التي حاول فلاسفتها أن يخضعوا البشر لها كما أُخْضعت المادة.

ونحن هنا، لا نريد أن نهون من الكسب البشري في كشف السنن في مجال العلوم والدراسات الاجتماعية، وإنما الذي نريد أن نبينه: أن تطبيق قوانين المادة الصماء على الإنسان الحر المختار المكلف المسؤول، بنفس الصرامة واليقينية، فيه القليل من الصواب، والكثير من المجازفة، وذلك لخضوع الإنسان للعديد من الرغبات، والأهواء، والمؤثرات، والانفعالات، والحالات النفسية المعقدة، التي يمر بها، ولأن الإنسان أداة الكشف والتحليل ومحله، كما أسلفنا، فليس موضوع الدراسة شيئاً خارجاً عنه، فهو الأداة، وهو المحل، ومن هنا يحق لنا أن نفخر نحن المسلمين أن السنن الأساسية التي تحكم الحياة والأحياء عندنا يقينية، لأنها ليست من

وضع الإنسان، إنما نستمدها من الوحي، من علم الله الذي لا يخطئ، وأقداره النافذة، وقد بسطها القرآن وبينتها السنة، وأن ما طلب إلينا من السير في الأرض، إنما هو وسائل إيضاح معينة على الفهم والإدراك، لأحقية وصواب ويقينية السنن.

إن المميزات التي اختُصت بها الأمة المسلمة، تؤكد على أن السنن التي تحكم الحياة والأحياء لا تتصف بالصرامة واليقينية التي تخضع لها المادة، وحتى الجانب المادي في الإنسان أيضاً.. نلمح ذلك في:

ـ مواثيق الله، وما بيّنه الرسول ﷺ من أن تسليط الأعداء على الأمة المسلمة ليس تسليط استئصال، وأن إصابتهم للمسلمين، وإضرارهم بهم، ما هو إلا أذى، وليس إنهاءاً لهم، لأنهم أمة الرسالة الخالدة، والخاتمة، والشواهد التاريخية دليل ذلك.. فالأمة المسلمة تمرض وتضعف، لكنها تستعصي على الموت الذي لحق بالكثير من الحضارات السابقة لها واللاحقة عليها.

ـ وأن الأمة المسلمة لا تجتمع على الخطأ والضلالة، فلا تزال عصمة الأمة بعمومها قائمة ومستمرة، حتى يرث الله الأرض ومن عليها.

ـ وأن هناك طائفة من الأمة لا تزال قائمة على الحق، تحرسه، وتحول دون الانحراف عنه، وتضمن سلامة التواصل الثقافي بين الأجيال، لا يضرها من يخالفها حتى يوم الدين، والتي تشكل خميرة النهوض والإمكان الحضاري في كل حين.

ـ وأن العشرين الصابرين من المؤمنين المقاتلين يغلبوا مائتين، وذلك حتى بعد التخفيف.

ـ وأن الاستمساك بالإيمان، واقٍ من آثار الهزيمة، وما تورثه من الوهن والحزن، وداع إلى الاستعلاء وعدم السقوط، والمعاودة للشهود الحضاري بعد الانكسار.. إلى جانب عدم انطباق قانون الدورات الحضارية الذي انتهى إليه علماء التاريخ والحضارة والاجتماع، على الأمة المسلمة.. وهذه القضية يمكن أن نعتبرها من خصائص أمة الرسالة

الخاتمة، ومواثيق الله لها، مهما حاولنا الحديث عن توفر أو تخلف الشروط والظروف.

نعاود القول: إن الاجتماع البشري لا شك أنه يخضع لسنن قد عرض لها القرآن، وأكدها من خلال تاريخ البشرية الطويل، في القصص القرآني والبيان النبوي، وأن الله لم يخلق الناس عبثاً، وأن من يعمل سوءاً يجزَ به، وأن الإنجاز والإبداع والشهود الحضاري، له شروطه، ومقدماته، وأسبابه، وفروضه، وهو ليس عبارة عن أماني ﴿لَّيْسَ بِأَمَانِيِّكُمْ وَلَآ أَمَانِيِّ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ ۗ مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ وَلَا يَجِدْ لَهُۥ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا ﴿١٢٣﴾﴾ (النساء).. هذا قانون الله، لكن المشكلة أن نقول: بانطباق قوانين المادة الصماء على الإنسان المختار، وهذا لا يعني أن حركة الإنسان خلو من القانون والنظام، وإنما يعني أن المعيار هنا عند الإنسان غيره عند وسائل الإنسان المادية.

البعد الإيماني.. والإنجاز الحضاري:

وأخشى ما نخشاه ـ ونحن نطرح موضوع سنن الله في الأنفس والآفاق من خلال ضغوط العجز والتخلف الداخلي التي يعاني منها العقل المسلم اليوم، والتحدي، والاستفزاز المادي الخارجي ـ أن تغيب عنا النظرة المتوازنة، وهي: إدراك العلاقة بين البعد الإيماني الغيبي، والسنن التي تحكم عالم الشهادة، ودور البعد الإيماني في الهداية إلى هذه السنن، والتفاعل الذي يحدثه الإيمان بين هداية السماء واستجابة الأرض لتحقيق الشهود الحضاري، وربط نتائج ذلك بقضية الإيمان.. إن اكتشاف انتظام هذه القوانين، وعملها، يقود إلى الإيمان بالله، والاستدلال بالأمور المادية والسنن الكونية على الأمور النفسية والإيمانية.

ودور الإيمان في التنبه لهذه السنن، وإعمالها، وما يهب الإيمان والتقوى الفرد المسلم من استعدادات، تدفعه إلى الإنجاز، ولا تقعد به عاطلاً عن التعامل معها.

نقصد أن العلاقة بين البعد الإيماني والإنجاز الحضاري، تحتاج إلى

مزيد من النظر والتأمل.. لذلك رأينا بعض المدارس الحديثة التي كانت تتعامل مع المادة فقط، تراجعت لتقرر: أنه لا بد من إعادة صياغة المعادلة النفسية والاجتماعية للأمة، حتى تصبح قابلة للتطور والإنجاز التكنولوجي، لأن التكنولوجيا تأتي ثمرة لفلسفة، وعقيدة، ومعادلة نفسية معينة، وبالتالي فلا يمكن أن تتطور في مجتمع عقيدتُه تغاير أو تختلف عن مجتمع نشوئها.

لقد ربط القرآن كثيراً من النتائج المتحصلة من إعمال هذه السنن، بالتقوى.. فمثلاً: ربط بين التقوى وما تؤدي إليه من بصيرة في النظر للأمور، والحكم عليها بالحق والباطل، والصواب والخطأ.. يقول تعالى:

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن تَتَّقُواْ ٱللَّهَ يَجۡعَل لَّكُمۡ فُرۡقَانٗا﴾ (الأنفال: ٢٩).

- هناك ارتباط بين الإيمان والتقوى، وبين اكتشاف سنن التسخير وزيادة الرزق:

﴿وَلَوۡ أَنَّ أَهۡلَ ٱلۡقُرَىٰٓ ءَامَنُواْ وَٱتَّقَوۡاْ لَفَتَحۡنَا عَلَيۡهِم بَرَكَٰتٖ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾ (الأعراف: ٩٦).

- وهناك ربط بين الإيمان والصبر الإيجابي، وبين تجاوز المحن:

﴿وَلَنَبۡلُوَنَّكُم بِشَيۡءٖ مِّنَ ٱلۡخَوۡفِ وَٱلۡجُوعِ وَنَقۡصٖ مِّنَ ٱلۡأَمۡوَٰلِ وَٱلۡأَنفُسِ وَٱلثَّمَرَٰتِۗ وَبَشِّرِ ٱلصَّٰبِرِينَ ١٥٥﴾ (البقرة).

- وربط أيضاً بين الاستغفار والتوبة، وبين نزول المطر وتحقيق الخير..

- وهناك ربط بين الانتصار في ميدان المبادئ، والانتصار على الشهوات، وبين الانتصار على العدو..

- وهناك أيضاً الربط بين الظلم الاجتماعي ومنع الفقراء حقوقهم، وبين فقدان الثروة..

- وهناك أيضاً الربط بين الفسق والترف، وبين الهلاك..

ـ وهناك أيضاً ربط بين غياب العدل، وبين انقراض الأمم والحضارات.

ونحن بسبيل الحديث عن سنن الله في الأنفس والآفاق، ومدى خضوع الحياة والأحياء لها، لا بد أن نوضح أنها قدر من قدر الله سبحانه وتعالى، فهو الذي شرعها وسنها وناط تكليف الإنسان بها، وربط جزاء الإنسان وقيمة إنجازه، بمقدار ما يكشف منها، ويلتزم بها، فالقيام بأمانة الاستخلاف الإنساني لا تتم إلا بالتعرف عليها، لأن أمر تسخير الكون مرتبط إلى حد كبير بحسن إدراكها، ذلك أن التعرف عليها لا يمنح الإنسان القدرة على تسخير الكون فحسب، وإنما يمنحه قدراً كبيراً من التحكم بالنتائج، والتخفيف من الآثار السلبية، ومغالبة قدر بقدر، والفرار من قدر إلى قدر، وفي ذلك انفساح هائل أمام طاقات الإنسان غير المتناهية، وتحكم في الكون الذي خلق الله الإنسان سيداً له، وجعله محل تسخيره.

والسنن التي تحكم الكون والحياة قدر من قدر الله تعالى كما أسلفنا، والتعرف عليها والانضباط بمقتضياتها هو حقيقة التكليف، وحقيقة الإيمان، والتوكل، وهي مظهر من مظاهر العدل الإلهي المطلق، حيث لا يصح غير ذلك على الله سبحانه وتعالى، فكيف يصح عدلاً أن يعطى من لا يعمل، ويحرم من يعمل، وكيف يمكن للإنسان أن يستجيب لأمر الله، دون معالم هادية، وأسباب موصولة إلى النتائج؟

ويمكننا أن نقول: إن الانحسار الحضاري، الذي يعاني منه المسلمون اليوم، كان بسبب العدول عن الانضباط والانسلاك بالسنن، التي شرعها الله للشهود الحضاري (الشهادة على الناس والقيادة لهم).. ونخشى أن نقول: إن بعض علل الأمم السابقة التي حذرنا الله منها، والتي كانت سبب انحسارهم الحضاري، تسربت إلى المسلمين، في عصور التخلف والانسلاخ عن الدين، وهي ما يمكن أن نعبر عنه بالغزو الفكري في المجال الديني، مما زعمه بعض المتصوفة من: عدم الاعتقاد بثبات السنن، وإطرادها وعدم تبدلها وتحولها، وتحريم النظر في علة الأشياء

وأسبابها، والتوهم بأن الاعتقاد أن الأسباب توصل إلى النتائج، يتعارض مع الإيمان بقدرة الله الذي شرع الأسباب، وقدَّر أن تكون موصلة للنتائج، ويناقض التوكل، ويتعارض مع قدر الله، فكان العدول عن كشف السنن، هو الذي أورثنا الاستنقاع الحضاري، الذي نعاني منه ونظن أننا أكثر إيماناً ويقيناً، كما فعل رجال الكنيسة، فأوقفوا عجلة الحضارة والتقدم العلمي.

الخلط بين السنن الجارية.. والسنن الخارقة:

وقد تكون المشكلة أو بعض جوانبها، في الخلط بين السنن الجارية التي تتطلب فعل مقدمات تحكمها نتائج، وبين السنن الخارقة التي لا تخضع للمقدمات والنتائج، ومن ثم الاستشهاد بالآيات التي غالباً ما تنصرف إلى السنن الخارقة، في مجال السنن الجارية، وبذلك خروج عن المنهج، وضياع عن السنن الجارية والخارقة معاً.

ويتفرع عن هذا أيضاً: ضرورة مراجعة وتحديد مصطلح الغيب الذي ورد ذكره في الكتاب والسنة وهو ما اختُص الله بعلمه، فقد يطلق الغيب ويراد به الماضي (ذلك من أنباء الغيب)، وقد يطلق على الأمر الغائب عن ساحة المشاهدة، وقد يطلق على المستقبل في عالم الشهادة نفسه، وقد يطلق على العالَم الآخر (ما بعد الموت)، وهذا التحديد يمنحنا فرصة ومدى أكثر رحابة لجولات العقل، وكشفه، ومساحاته، ويجعلنا أكثر اطمئناناً عندما نحاول رصد المقدمات والأسباب في الحاضر، والتنبؤ بالنتائج في المستقبل.. إننا لا نقترف إثماً، ولا نرجم بالغيب، ولا نتدخل بعلم الله الخاص به سبحانه.

وعلى الرغم من أن الغيب، بمعنى العالم الآخر، له سننه وقوانينه، وطبيعته المختلفة، وأن مصدر معرفته هو الوحي فقط، ودور العقل هو فهم الوحي دون الاستقلال بالنظر، إلا أن مفهوماته العامة، كما جاء بها الوحي، لا تخرج عن المعقولية من ربط الأسباب بالمسببات، والعلة بالمعلول، والمقدمات بالنتائج، لأنه منطق العدل الإلهي، كما أسلفنا.. فالدنيا كلها أو عالم الشهادة، مقدمة ومزرعة للعالم الآخر، وواقع المؤمن

في الآخرة مرهون بما يقدم في الدنيا، وما يفعله في الدنيا بدافع ما يأمل في الآخرة من نتائج على عمله.

فالمؤمن يشعر أن عمله واختياره وإنجازه في الدنيا، له دور كبير في تحديد مستقبله ومصيره في الآخرة..

ألا يحق لنا بعد هذا، أن نستغرب عزوف المسلمين عن دراسات المستقبل من خلال التعرف على السنن وملاحظة اطرادها، والمستقبل عندهم لا تحده الدنيا! وتغيب عنهم عمليات التخطيط واستشراف المستقبل بعد أن أصبح علماً له مقوماته واختصاصاته!؟

لقد ربط الإسلام إمكانية الإنجاز بمعرفة الأسباب، وكشف السنن، التي تحكم الكون وعالم الحياة والأحياء، وقدم القرآن «ذو القرنين»[1] أنموذجاً متجسداً لربط الأسباب بالمسببات، والمقدمات بالنتائج، واعتبر ذلك مقدمة لا بد منها للنهوض والإنجاز الحضاري، وبذلك لم يكتف القرآن بتأكيد موضوع السنن نظرياً.

فذو القرنين الذي آتاه الله من كل شيء سبباً فأتبع سبباً، وكان له التمكين في الأرض لأنه عرف السنن وانضبط بها:

سار في الأرض، وكانت مساحة رحلته من مشرق الشمس إلى مغربها، وتعرف من خلال هذا السير إلى أسباب العجز الحضاري، والتحديات والمعاناة التي تواجه البشر، وأيقن بضرورة توفير الظروف والشروط التي تكسبهم المنعة، فكان أشبه بالمهندس الذي عرف أسباب التردي، ووسائل التمكين، في الأرض، ووضع الخطط، وأشرك الأيدي العاملة، واستحضر المواد المطلوبة لإتمام عملية الإنجاز.. وقد تكون

---

(١) هو عبد صالح ملّكه الله الأرض، وأعطاه العلم والحكمة والسلطان.. وقيل: نبيّ، كما يشهد له ظاهر قوله تعالى: ﴿**قُلنا يا ذا القرنين....**﴾ وسمي ذو القرنين لبلوغه المشرق والمغرب، فكأنه حاز قَرْني الدنيا.. وليس هو الإسكندر المقدوني تلميذ أرسطو، بل كان قبله بقرون.

العودة إلى النص القرآني والوقوف أمام هذا الأنموذج بدون حواجز، أدعى إلى التأمل المطلوب:

قال تعالى: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَن ذِى ٱلْقَرْنَيْنِ ۖ قُلْ سَأَتْلُوا۟ عَلَيْكُم مِّنْهُ ذِكْرًا ﴿٨٣﴾ إِنَّا مَكَّنَّا لَهُۥ فِى ٱلْأَرْضِ وَءَاتَيْنَٰهُ مِن كُلِّ شَىْءٍ سَبَبًا ﴿٨٤﴾ فَأَتْبَعَ سَبَبًا ﴿٨٥﴾ حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغَ مَغْرِبَ ٱلشَّمْسِ وَجَدَهَا تَغْرُبُ فِى عَيْنٍ حَمِئَةٍ وَوَجَدَ عِندَهَا قَوْمًا ۗ قُلْنَا يَٰذَا ٱلْقَرْنَيْنِ إِمَّآ أَن تُعَذِّبَ وَإِمَّآ أَن تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْنًا ﴿٨٦﴾ قَالَ أَمَّا مَن ظَلَمَ فَسَوْفَ نُعَذِّبُهُۥ ثُمَّ يُرَدُّ إِلَىٰ رَبِّهِۦ فَيُعَذِّبُهُۥ عَذَابًا نُّكْرًا ﴿٨٧﴾ وَأَمَّا مَنْ ءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَهُۥ جَزَآءً ٱلْحُسْنَىٰ ۖ وَسَنَقُولُ لَهُۥ مِنْ أَمْرِنَا يُسْرًا ﴿٨٨﴾ ثُمَّ أَتْبَعَ سَبَبًا ﴿٨٩﴾ حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغَ مَطْلِعَ ٱلشَّمْسِ وَجَدَهَا تَطْلُعُ عَلَىٰ قَوْمٍ لَّمْ نَجْعَل لَّهُم مِّن دُونِهَا سِتْرًا ﴿٩٠﴾ كَذَٰلِكَ وَقَدْ أَحَطْنَا بِمَا لَدَيْهِ خُبْرًا ﴿٩١﴾ ثُمَّ أَتْبَعَ سَبَبًا ﴿٩٢﴾ حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغَ بَيْنَ ٱلسَّدَّيْنِ وَجَدَ مِن دُونِهِمَا قَوْمًا لَّا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ قَوْلًا ﴿٩٣﴾ قَالُوا۟ يَٰذَا ٱلْقَرْنَيْنِ إِنَّ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ مُفْسِدُونَ فِى ٱلْأَرْضِ فَهَلْ نَجْعَلُ لَكَ خَرْجًا عَلَىٰٓ أَن تَجْعَلَ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ سَدًّا ﴿٩٤﴾ قَالَ مَا مَكَّنِّى فِيهِ رَبِّى خَيْرٌ فَأَعِينُونِى بِقُوَّةٍ أَجْعَلْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ رَدْمًا ﴿٩٥﴾ ءَاتُونِى زُبَرَ ٱلْحَدِيدِ ۖ حَتَّىٰٓ إِذَا سَاوَىٰ بَيْنَ ٱلصَّدَفَيْنِ قَالَ ٱنفُخُوا۟ ۖ حَتَّىٰٓ إِذَا جَعَلَهُۥ نَارًا قَالَ ءَاتُونِىٓ أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا ﴿٩٦﴾ فَمَا ٱسْطَٰعُوٓا۟ أَن يَظْهَرُوهُ وَمَا ٱسْتَطَٰعُوا۟ لَهُۥ نَقْبًا ﴿٩٧﴾﴾ (الكهف).

(ب) البعد الثقافي لإنتاج المستشرقين

لعل من الأمور التي تدعو لكثير من التأمل والنظر: أن الشخصية الثقافية الإسلامية، بدأت خطواتها الأولى، وتكليفها بالرسالة الخاتمة بكلمة: «اقرأ». . وأن الأمة المسلمة، تم تشكيلها، وبناؤها وإخراجها خير أمةٍ تحمل رسالة معيارية تشهد على الأمم السابقة، وتصوِّب مسيرتها، من خلال كتاب: «القرآن». . ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُواْ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ﴾ (البقرة: ١٤٣).

فكان الجهاد الفكري، أو المجاهدة بالقرآن، وبناء الشوكة الفكرية، من أعلى أنواع الجهاد وأسماها، لأن الساحة الفكرية هي الميدان الحقيقي بين الإسلام وخصومه. . قال تعالى: ﴿فَلَا تُطِعِ ٱلْكَٰفِرِينَ وَجَٰهِدْهُم بِهِۦ جِهَادًا كَبِيرًا ﴿٥٢﴾﴾ (الفرقان). . وكان كل هم الرسول ﷺ، ومطلبه: إيصال الفكرة وكلمة الحق، والتخلية بينه وبين الناس. . وكان جهد الكافرين وهمهم كله: الحيلولة دون وصول كلمة الحق إلى أسماعهم، والشغب عليها، لأنها ستهزم باطلهم: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَا تَسْمَعُواْ لِهَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ وَٱلْغَوْاْ فِيهِ لَعَلَّكُمْ تَغْلِبُونَ ﴿٢٦﴾﴾ (فصلت).

فحين كان العقل المسلم في مستوى الإسلام، هدفاً ومقصداً، وفي مستوى العصر، وسيلة ودعوة، يمتلك القراءة الواعية، والإدراك الكامل، والمنهج القرآني السنني، كان في موقع الإرشاد والعطاء للعقل البشري. . حرّك العقول الإنسانية كلها في الاتجاه الصحيح، صوب أهداف الإسلام، فجاء العطاء إسلامياً، وتشكلت الحضارة بجهد إنساني مشترك. .

لكنه عندما أغلق باب الاجتهاد، وتوقف عن المجاهدة الفكرية،

بآفاقها المتنوعة، ورضي بهذا الأدنىٰ، كان من الطبيعي أن تتحرك ثقافات الآخرين باتجاه هذا الأدنىٰ.. وبذلك انتقل من موقع العطاء والتوجيه، إلى موقع الأخذ والتوجه.. وبدل أن يحمل رسالته، وثقافته، ومعارفه، إلى الآخرين، بدأ ينقل ثقافات الآخرين إليه.. ومن ثم بدأت المرحلة الأخطر، وهي: التعرف على ثقافته، ومعارفه، من الآخرين، ونشدانها في أوعيتهم.. فكان «الاستشراق» الذي خرج من مناخ اللاهوت النصراني الغربي، بكل نواياه، وأسلحته الفكرية، والثقافية، والعلمية، أحد مصادر الفكر الإسلامي!

وبذلك لم يقتصر الأمر على الارتهان الثقافي، والاستلاب الحضاري للغرب، وإنما تجاوز إلى التحكم بثقافتنا الإسلامية، وإعادة قراءتها بمناهج وأبجديات، وآليات فهم غريبة عن طبيعتها، وخصائصها، ومنطلقاتها وأهدافها..

لذلك نرى أن المطلوب اليوم: إعادة بناء الشوكة الفكرية، والاستمرار بالإلحاح والتأكيد على ضرورة توافر الجهود في مختلف المواقع والوسائل للمساهمة في فك التحكم الفكري، والاحتواء الثقافي، وإعادة تشكيل الشخصية المسلمة، وترميم عالم الأفكار، وتنمية الموارد الثقافية، وامتلاك القدرة على الاجتهاد، وإيجاد الأوعية الفكرية لحركة الأمة، وتنزيل الإسلام على واقع الناس، وتقويم سلوكهم به، بعد أن افتقدت تلك الشخصيات الكثير من فعاليتها، ومنهجيتها، وصوابها، وانحسر شهودها الحضاري، وعجزت عن التعامل مع قيم الكتاب والسنة، وانتهت إلى التقليد الجماعي، والتخاذل الفكري، سواءً أكان هذا التقليد في الهروب إلى ملاجئ التراث الذي لا يخرج في النهاية عن أن يكون اجتهادات بشرية قابلة للخطأ والصواب، على أحسن الأحوال، جاء ثمرة لمشكلات العصر الذي نشأت فيه، كنوع من التعويض عن مركب النقص، وحماية الذات، وأخذ جرعات من الاعتزاز والفخر بالتاريخ وإنجاز الأجداد، أم كان باللجوء إلى استيراد البديل الأسهل من الخارج الإسلامي، ومحاولة إيجاد الحلول في أوعية الآخرين الفكرية.

المصنع الفكري للتنصير والاستعمار:

ولا شك أن الاستشراق كان ولا يزال يشكل الجذور الحقيقية، التي تقدم المدد للتنصير والاستعمار، والعمالة الثقافية، ويغذي عملية الصراع الفكري، ويشكل المناخ الملائم لفرض السيطرة الاستعمارية على الشرق الإسلامي، وإخضاع شعوبه، فالاستشراق هو المنجم، والمصنع الفكري، الذي يمد المنصرين والمستعمرين، وأدوات الغزو الفكري، بالمواد التي يسوقونها في العالم الإسلامي، لتحطيم عقيدته، وتخريب عالم أفكاره، والقضاء على شخصية الحضارة التاريخية.

لقد تطورت الوسائل، وتعددت طرق المواجهة الثقافية الحديثة، ويكفي أن نشير إلى أن مراكز البحوث والدراسات، سواءً أكانت مستقلة، أم أقساماً للدراسات الشرقية في الجامعات العلمية، وما يوضع تحت تصرفها من الإمكانات المادية، أو المبتكرات العلمية، والاختصاصات الدراسية، تمثل الصور الأحدث في تطور الاستشراق، حيث تمكِّن أصحاب القرار من الاطلاع والرصد لما يجري في العالم يومياً.

ففي القارة الأمريكية وحدها حوالي عشرة آلاف مركز للبحوث والدراسات، القسم الكبير منها متخصص بشؤون العالم الإسلامي.. وظيفة هذه المراكز: تتبع ورصد كل ما يجري في العالم، ومن ثم دراسته وتحليله، مقارناً مع أصوله التراثية التاريخية، ومنابعه العقائدية، ثم مناقشة ذلك مع صانعي القرار، لتبنىٰ على أساسه الخطط وتوضع الاستراتيجيات الثقافية والسياسية، وتحدد وسائل التنفيذ.

لقد أصبح كل شيء خاضعاً للدراسة والتحليل، ولعل المختبرات التي تخضع لها القضايا الفكرية والثقافية، وجميع الدراسات الإنسانية اليوم، توازي المختبرات التي تخضع لها العلوم التجريبية، إن لم تكن أكثر دقة واهتماماً، حيث لم يعد مجال للكسالىٰ والنيام، والمتخاذلين والأغبياء في عالم المجدِّين الأذكياء.

لقد اكتفينا نحن مسلمي اليوم بمواقف الرفض والإدانة، للاستشراق

والتنصير. . اكتفينا بالانتصار، والانحياز العاطفي للإسلام، وخطبنا كثيراً، وانفعلنا أكثر، ولم تغْلُ إلا أصواتنا، ولا نزال نحذر من الغارة على العالم الإسلامي، القادمة من الشرق والغرب، ومن المخططات الصهيونية الماكرة. والصليبية الحاقدة، لقد أصبح ذلك يشكل عندنا مناخاً ثقافياً، وإرثاً فكرياً، وطريقاً أمثل للوصول إلى المناصب والزعامات، دون أن تكون عندنا القدرة على إنضاج بحث ذي قيمة في الموضوع، أو إيجاد خطة أو وسيلة مدروسة في المواجهة، أو محاولة جادة لتقديم البديل الصحيح للسيل الفكري والثقافي، والإعلامي، والأكاديمي، القادم من هناك، إلا من رحم الله من جهود فردية تمثل إضاءات، كما أنها تمثل في الوقت نفسه إدانات لهذا الفراغ، والادعاء، والعجز، والتخاذل الفكري.

العجز عن تمثل التراث:

إننا لا نزال في مرحلة العجز عن تمثل تراثنا بشكل صحيح، ومن ثم القدرة على غربلته وفحصه، والإفادة من العقلية المنهجية، التي أنتجته، والقدرة على إنتاج فكري معاصر يوازيه، من خلال الاهتداء بالقيم المحفوظة في الكتاب والسنة، حيث لا يزال بعضنا يصر حتى اليوم على نقل القدسية من الكتاب والسنة المعصومين، إلى أقوال واجتهادات البشر الفقهية والفكرية، وفعلهم التاريخي، وبذلك يلغي عقله تماماً، ويسقط في فخاخ التقليد الجماعي، ويقف أمام هذا التراث للتبرك والمفاخرة، دون أن تكون لديه القدرة على العودة إلى الينابيع التي استمد منها، فينتج تراثاً معاصراً، قادراً على قراءة مشكلات العصر، وتقديم الحلول الشرعية لحركة الحياة، ويفكر بوسائل تنزيل الإسلام على الواقع، وتقويم الواقع به.

والمظهر الآخر للعجز نفسه يتمثل في فريق آخر، يحاول القفز من فوق الفهوم السابقة. والتراث الفقهي والفكري، ضارباً عرض الحائط هكذا بحكم عام، وعامي في الوقت نفسه، بكل الإنتاج الفكري، والحضاري الإسلامي، بدعوىٰ التناول المباشر من الكتاب والسنة، دون امتلاك القدرة على ذلك. فكيف يمكننا ـ وهذا موقعنا وواقعنا ـ أن نمتلك الشوكة

الفكرية، التي تمكننا من النزول إلى معركة الصراع الحضاري والفكري، ونأمل أن نحقق فيها انتصارات للإسلام والمسلمين؟

وقد نلاحظ هنا أن الكثير منا لا يزال مولعاً بالمعارك القديمة، التي انتهت بأصحابها، وأهدافها، وأسلحتها، وزمانها، ومع ذلك فهو يصر على دخول المعركة المنتهية، ويستنزف طاقاته، وطاقات من يستمعون إليه فيها، ويحاول أن يحقق انتصارات في الفراغ، بعد أن تطورت المعركة، وتطورت أسلحتها، وتغير أشخاصها، وتبدلت ساحاتها، وبلغت أبعاداً وأمداء تفعل فينا فعلها، لكننا سوف لا ننتبه إليها إلا بعد فوات الأوان، ولا ندخل ساحتها إلا بعد أن تكون قد أدت أغراضها، وحققت أهدافها.

لقد دخلنا المعارك القديمة، ولا نزال ندخلها، وننشغل بها، على حساب الحاضر وما يدور فيه، والمستقبل وما يخطط له، ويمكننا هنا أن نقول: بأننا سوّقنا لأفكار المستشرقين عن حسن نية، وعملقنا أشخاصهم، دون حسابات دقيقة للآثار السلبية على أكثر من صعيد، لما يترتب على ذلك، وكأننا لكثرة ما نبدي ونعيد في هذه الموضوعات، ونكتب ونخطب، نوحي أننا ما زلنا دون مرحلة النصر، أو على أحسن الأحوال، لا نزال نعاني من آثار الهزيمة الفكرية التي تعيش في أعماقنا، إلى جانب ما يمكن أن تورثه تلك المعارك من قدرة الخصم على التحكم بمسار تفكيرنا، ونشاطنا العقلي، لأنه يكفي أن يلقي إلينا ببعض التشكيكات، ليستثيرنا ويحول جهودنا وطاقاتنا إلى تلك المواقع الدفاعية، فينفرد هو بالتخطيط لتحقيق أهدافه.. وكلما حاولنا أن ننتبه، ينتقل بنا من مشكلة إلى أخرى.. فنبقى دائماً في مجال رد الفعل، ونعجز دائماً عن الفعل، ذلك أن رد الفعل يملكنا، بينما نحن الذين نملك الفعل.. وسوف تبقى هذه المواقف الدفاعية، والأفكار الدفاعية، على حساب البناء الداخلي، والإنجاز الأهم. ونحن هنا لا نقول: بأن الدفاعات غير مطلوبة، والحراسات لا قيمة لها، وإنما الذي نريد أن نوضحه: إنها عند الأمم التي تبصر مهامها تماماً، وتدرك مشكلاتها حقيقة، تقدر بقدرها.

ولنا في منهج القرآن خير دليل.. فلو أن القرآن الكريم استجاب لكل تمحلات الكافرين وشكوكهم وشبههم، لكانت آياته جميعها تمثل رد الفعل، والاستجابة لطلبات الكافرين، ولما تفرغ لبناء أمة، وإنجاز حضارة.. والذي نلمحه من منهج القرآن في ذلك، أنه طرح من الحقائق والأدلة ما يكفي لمن يريد الاستدلال، والذي لا يستدل بما طرحه من آيات وأدلة، فلن يستدل.. فالمشكلة لم تعد في الدليل، وإنما بعناد المستدِل الذي لا بد من تجاوزه، إلى مرحلة البناء المرصوص، بحيث لا يوجد بعد ذلك مداخل وفراغات يملؤها الأعداء.

ومن جانب آخر، فلعل الأساليب الدفاعية، أو الأفكار الدفاعية تشكل نوعاً من الراحة النفسية، لأنها في النهاية تعني فيما تعني: إعفاء النفس من المسؤولية، وإيجاد الذريعة لها عن عملية البناء، والواجب الحضاري المطلوب والغائب.

فإذا كان الكثير منا، على مستوى الأفراد، والمعاهد، والمؤسسات الأكاديمية، لا يزال يعيش على مائدة المستشرقين، لفقر المكتبة الإسلامية للكثير من الموضوعات التي سبقنا إليها في مراحل السبات العميق.

وإذا كانت مناهج النقد والتحليل، وقواعد التحقيق، ووسائل قراءة المخطوطات، من ابتكارهم، ووضعهم، فلا بد أن يصدق فينا قوله تعالى: ﴿فَلَا تَلُومُونِي وَلُومُوٓاْ أَنفُسَكُم﴾ (إبراهيم: ٢٢)، إلى حد بعيد.

وإذا تجاوزنا جهود علمائنا الأقدمين، في تدوين السنة من خلال وسائل عصرهم، وتأسيس ضوابط النقل الثقافي، وقواعد الجرح والتعديل، وتأصيل علم مصطلح الحديث، الذي حفظ لنا السنة، والذي كان من عطاء منهج القرآن في الحفظ والتدوين للوحي، فإننا لا نكاد نرى اليوم ـ فيما وراء الشرح والاختصار ـ سوىٰ النقل لجهود السابقين، من الخطوط اليدوية إلى حروف الطباعة. فقد اقتصر عمل معظم المشتغلين بالحديث والسنة عندنا على تحقيق بعض الأحاديث تضعيفاً وتقوية، لإثبات حكم فقهي أو إبطاله، أو إثبات سنة، في مواجهة بدعة.. وهذ العمل على أهميته وضرورته يبقىٰ جهداً فكرياً فردياً دون سوية البعد المطلوب، الذي يمكّن من الانتفاع بكنوز الميراث الثقافي.

والذي ينظر اليوم إلى دوائر المعارف، والموسوعات، التي شُكلت لإنجاز الفقه الإسلامي بشكل عصري، يمكّن من الإفادة منه، أو إلى مراكز بحوث السيرة والسنة، في أكثر من بلد إسلامي، وما وضع تحت تصرفها من الإمكانات، ومضي السنين الطويلة، وهي لا تزال دون إنجاز يذكر، في الوقت الذي نرى أنفسنا مضطرين إلى الرجوع والنظر في موسوعة المستشرقين «المعجم المفهرس لألفاظ الحديث»[1] للتعرف على ما نريده، على الرغم من رأينا فيهم؛ يدرك خطورة التخاذل الفكري، وخطورة الادعاء والتفاخر، والفراغ الرهيب، الذي مكن المستشرقين، وغيرهم من احتلال عقولنا واستلابنا الحضاري.

وليست مجامع اللغة العربية، التي تحبس نفسها اليوم في مجادلات عقيمة على حساب الإنتاج المطلوب في معركة التعريب والمعاجم، بأحسن حالاً من موسوعات الفقه، ومراكز السيرة والسنة. وحسبنا أن نقول: بأننا إلى اليوم لم ننتج معجماً للغة، يناسب ابن العصر الحاضر، من خلال تقدم وسائل الطباعة والفهرسة والألوان، ولا نزال إذا أردنا أن نفتش عن معنى لفظة، نضطر لتجريدها إلى مادتها الأصلية، وتحديد الباب والفصل، ومن ثم الرجوع إلى المعجم، بعد هذه الرحلة المضنية، التي قد يعزف المثقف معها عن الرجوع إلى المعاجم، في الوقت الذي تطورت خدمة اللغات ووسائل تعليمها ومعاجمها، إلى درجة مذهلة.. بل يمكن أن نقول: إننا كنا الأقدر على نقد المعاجم العربية التي وضعتها المؤسسات التبشيرية ـ مثل المنجد للأب لويس معلوف (١٨٦٧ ـ ١٩٤٦م)[2] ـ والأكثر عجزاً في وضع معجم مناسب، ولا يزال الكثير منا

---

(١) رتبه ونظمه لفيف من المستشرقين، ونشره الدكتور أ. ي. ونسنك أستاذ العربية بجامعة لندن عام ١٩٣٦، عن الكتب الستة، ومسند الدّارمي، وموطأ مالك، ومسند أحمد بن حنبل.

(٢) ابن نقولا ضاهر المعلوف اليسوعي، من الآباء اليسوعيين، ولد في زحلة في لبنان، تعلم في الكلية اليسوعية ببيروت، والفلسفة في إنكلترا، واللاهوت في فرنسا، وأجاد عدة لغات شرقية وأفرنجية.

في المدارس والمعاهد يرجع إلى المنجد على كره منه، حيث يفرض وجوده، لأنه الأيسر.

لقد نجحت العقلية الأوروبية الاستشراقية، في فرض شكليتها وآليتها، على التحقيق، والتقويم، والنقد، والسيطرة على مصادر التراث العربي الإسلامي. . وعن طريق الاستشراق والمستشرقين، بادرت إلى التحقيق والطبع والنشر لمجموعة من أكبر وأهم المصادر التراثية. وعلى الرغم من أن بعض الدراسات كانت تقترب من صفة النزاهة والحياد، إلا أنها في النهاية، وبكل المقاييس تبقىٰ مظهراً من مظاهر الاحتواء الثقافي.

لقد نجحت العقلية الأوروبية ـ كما أسلفنا ـ في فرض شكلية معينة من التحقيق والتقويم ومناهج النقد، ويمكن القول: بأن معظم الكتابات العربية المعالجة للتراث، قد سارت على هذا النهج في التاريخ والأدب وغيره، ولم تتجاوزه إلا في القليل النادر، وانتهت ـ العقلية الأوروبية ـ إلى إيجاد ركائز عربية معبرة عنها، ومتبنية لوجهة نظرها، ومدافعة عن المواقع الثقافية التي احتلتها. . حتى في الجامعات، والمؤسسات العلمية، لا يزال الخضوع والاحتكام للقوالب الفكرية، التي اكتسبها بعض المثقفين العرب من الجامعات الأوروبية. لقد ارتُهِنوا للمنهج والمصدر في آن واحد.

الوليد الشرعي للاهوت الغربي:

صحيح أن الاستشراق خرج من المناخ الثقافي للاهوت الغربي بكل مكوناته، وتأسس واستمر ضمن إطار المناخ الاستعماري، وبدأ خطواته الأولى باتجاه العقل الأوروبي، ليحول بينه وبين اعتناق الإسلام، لذلك جاءت معظم الدراسات والكتابات باللغات الأوروبية، ولمخاطبة أبنائها، وجاء جل هذه الدراسات، إن لم نقل كلها، محكومة بدوافعها وأهدافها، بعيدة عن التزام الموضوعية والعلمية، لأن التزام الموضوعية سوف يفوت غرضها. . ذلك أن التزام الموضوعية، سيكون بلا شك في صالح الإسلام، بوصفه دين الله الحق، البعيد عن مواضعات البشر وأخطائهم وتأثراتهم.

وهنا قضية لا بد أن نتنبه لها، لأنها قد تغيب عن أذهان كثير منا، ممن يعرضون لموضوع الاستشراق بشكل خاص، أو القضايا الفكرية والثقافية بشكل عام، وهي أن الإنتاج الفكري ـ والاستشراق بعض منه ـ هو في الحقيقة يمثل الوليد الطبيعي والشرعي للثقافة التي تنتجه ـ ويُربىٰ في مناخها، فالمفكر هو إلى حد بعيد رهين الثقافة التي ينشأ فيها، وليس وليداً للموضوع المدروس، أو المطروح، باعتباره صاحب الحق الأول في الاهتمام والدراسة.

لذلك لا يستطيع أي مستشرق أن يتناول موضوعاته دون أن يخضع للقوالب والحدود الفكرية والعلمية، المفروضة عليه مسبقاً، بسبب من ثقافته التي يصعب عليه الانفلات منها.

ولذلك قد يكون من الصعوبة بمكان وضع حدود فاصلة وواضحة بين الاستشراق، والتبشير، والاستعمار.

والذين يجهدون أنفسهم في التفريق، بين الاستشراق، والتبشير، والاستعمار، ليقيموا بذلك الجسور الثقافية الغربية إلى الداخل الإسلامي، كالذين حاولوا ـ ولا يزالون ـ إيجاد الفوارق، بين الصهيونية واليهودية، وكم تكون مأساتنا كبيرة إذ اكتشفنا أن هذا التفريق في النهاية ليس من اختراعنا واكتشافنا، وإنما هو من جملة الفخاخ الثقافية التي نقع فيها.

نعود إلى القول: بأن الاستشراق بدأ خطواته الأولىٰ باتجاه العقل الأوروبي ليحول بينه وبين اعتناق الإسلام، فكانت الترجمات الأوروبية المبكرة لمعاني القرآن الكريم، والسيرة، ومن ثم بدأت الدراسات التاريخية والاجتماعية والتراثية بعامة، في المعاهد والجامعات والمراكز العلمية، التي أنشئت لتخريج القناصل والسفراء، والكتبة، والجواسيس، لتأمين مصالح بلادهم، وتوفير المعلومات عن بلاد العالم الإسلامي، وإقامة مراكز لدراسة هذه المعلومات، وتحليلها، لتكون بمثابة دليل للاستعمار، في شعاب الشرق وأوديته، من أجل فرض السيطرة الاستعمارية عليه، وإخضاع شعوبه، وإذلالها، وارتهانها للثقافة الغربية، والوصول بها إلى مرحلة

العمالة الثقافية.. لذلك، لم يقتصر الاستشراق على مخاطبة العقل الأوروبي، كما لم تقتصر كتابات المستشرقين ودراساتهم على حماية الأوروبي من اعتناق الدين الإسلامي، وإن كان ذلك هو الهدف الأول، وإنما تجاوزت إلى محاولة إلغاء النسق الفكري الإسلامي، ومحاولة تشكيل العقل المسلم، وفق النسق الغربي الأوروبي، وإنجاب تلامذة من أبناء العالم الإسلامي، لممارسة هذا الدور والتقدم باتجاه الجامعات والمعاهد ومراكز الدراسات، والإعلام، والتربية في العالم الإسلامي، لجعل الفكر الغربي والنسق الغربي هو المنهج، والمرجع، والمصدر، والكتاب، والمدرس، في كثير من الأحيان.

لذلك نرى أن علماء الاجتماع، والنفس والتربية، هم الذين يمثلون الصورة الأحدث للمستشرقين، في الوقت الذي يمارس فيه الخبراء الذين يُستوردون إلى عالمنا، التسويق الثقافي.. فالصورة التي ترسمها وسائل الإعلام اليوم، والقرارات التي يتخذها أصحاب السلطان، التي تخص العالم الإسلامي، هي من صناعة علماء الاجتماع، وتسويق الخبراء.

لقد تطورت أهداف وأساليب الاستشراق تطوراً مذهلاً، وإن كان الكثير منا لا يزال مصراً على المرابطة في المواقع القديمة، والمحاربة في المعارك المنتهية، التي مضى عليها أكثر من نصف قرن على أحسن الأحوال، والخروج من الزمان والمكان. كذلك، فالقول: بأن المستشرقين يكتبون لأبناء جلدتهم، إن صدق هذا، فإنه يصدق على مرحلة البدايات الاستشراقية التي ما نزال نقف عندها، أما تعميمه على كل إنتاج المستشرقين ففيه الكثير من المجازفة.

لقد اهتم المستشرقون بالتشكيل الثقافي للأمة المسلمة في ضوء رؤية معينة، وخطة مدروسة، لذلك ولجوا جميع الميادين، وحاولوا الوصول والتحكم بالموارد الثقافية كلها، وبحثوا ونقبوا وأثبتوا وجهة نظرهم، وتفسيرهم، في الكثير من القضايا المعرفية، إلى درجة يمكن معها القول: بأن الاستشراق استطاع أن يملي على الكثير منا وجهة نظره، في مجالات

متعددة، بشكل أو بآخر، وإن كان مدى التأثير يختلف من شخص إلى آخر.

لقد كتبوا في الأدب، واللغة والتاريخ، والثقافة، في محاولة لبناء الذهنية الإسلامية وفق النمط الغربي، من خلال المناهج ومصادر الدراسة، ومراجع البحوث، في الجامعات والمدارس، ومن خلال عملية الابتعاث والتلمذة على أيدي أساتذة الأقسام العربية والدراسات الشرقية، في الجامعات الأوروبية والأمريكية، لذلك نرى الكثير من المثقفين، لا يدركون أنفسهم إلا من خلال رؤية الآخرين، فلم يعد في وسع الكثير منهم أن يكتب عن التراث، والتاريخ، والأدب، دون الرجوع إلى كتابات المستشرقين، وأصبحت الموارد الفكرية الخارجية هي التي تصنع الثقافة الداخلية، أو أصبح الخارج هو الذي يتحكم بالداخل الإسلامي، بسبب من مركب النقص، وعقدة تفوق الآخر، الأمر الذي يؤدي إلى الاستلاب الحضاري، وذلك بتسليط نمط الحياة والعلاقات الاجتماعية الغربية، وصولاً إلى السيطرة الفكرية الكاملة.

العقلانية: المصطلح البديل للعلمانية:

ولما كان هذا الاستلاب يمكن أن يكون من المنبهات والاستفزازات الحضارية، خاصة بالنسبة لأمة تمتلك شخصية حضارية تاريخية، ولا تزال تحتفظ بخميرة الإمكان الحضاري، عدل المستشرقون بأساليبهم المتطورة، عن الطرح المباشر، إلى محاولة تحييد الإسلام عن واقع الحياة، والدعوة إلى العلمانية.

ولما اكتشف مدلول مصطلح العلمانية، وأنه كلمة حق أريد بها باطل، وأنها تعني فيما تعني: اللادينية، وإسقاط الأديان من البناء الحضاري والثقافي للأمة، كان لا بد من التفتيش عن البديل، فطرح مصطلح العقلنة والعقلانية، إذ كيف لا يقبل المصطلح والإسلام دين العقل!؟ ولما سقط، طرح فصل الدين عن الدولة، في العالم الإسلامي.. كان البديل جاهزاً أيضاً: إن المطلوب اليوم هو فصل الدين عن السياسة، أو عدم تسييس الدين.

وللوصول إلى إعادة التشكيل الثقافي، وفق النمط الغربي، كان لا بد أيضاً من إلغاء عملية التواصل الفكري والثقافي بين الأجيال، ومحاولة فصل الحاضر عن الميراث الثقافي، وذلك بالتقليل من قيمته، والقيام بعملية التقطيع والتجزيء.. أو قراءته بأبجدية النسق الغربي، وتفسيره تفسيراً مذهبياً، لا تفسيراً منهجياً من خلال قيمه التي صدر عنها.. أو القيام بعملية الانتقاء من التراث الفكري، والأدبي، للمواضع التي تهز ثقة المسلم بتراثه، والاقتصار على إبراز النقاط السود، والتضخيم لحركات الرفض والخروج، والعناية بفكرها وطروحاتها.. أو بمحاولة محاصرة اللغة العربية، التي تعتبر من أهم أدوات التوصيل والنقل التراثي، وذلك بتسييد العامية، والتشجيع عليها، إلى درجة الكتابة بها، وإلغاء الحرف العربي من لغات شعوب العالم الإسلامي، الذي يشكل حلقة التواصل الأساسية مع الموروث الثقافي والحضاري، لقطع الجيل عن ماضيه، وعزل اللغة العربية عن المعاهد، والمدارس، والجامعات، وتدريس العلوم باللغات الأوروبية، في محاولة ماكرة للتفريق بين لغة العلم - وهي طبعاً الأوروبية لأنها لغة المنجزات العلمية الحديثة في الهندسة، والطب، والعلوم، والحاسبات الإلكترونية، فالكتب المدرسية والمصادر والمراجع لا تتحقق إلا بها! - وبين لغة الدين، وهي العربية التي يجب أن تحاصر في المساجد والمعابد وأداء المناسك والشعائر! وترسيب القناعة بأن العربية هي من أسباب التخلف العلمي في العالم الإسلامي، وحتى تتم التنمية ويحصل النهوض لا بد من لغة للمعهد، وهي الأوروبية، وأخرى للمعبد، وهي العربية، وبذلك تكون الأوروبية لغة العلم، وتنتهي العربية إلى ألفاظ عبادية تُفتقد معانيها شيئاً فشيئاً، لقلة الاستعمال، وتنزوي في المعابد، شأنها شأن اللغات القديمة كالسريانية وغيرها، التي اقتصرت في نهاية المطاف على رجال الدين وبعض زوار المعابد الذين يرددونها بلا فهم ولا إدراك. والمشكلة أن هذه المحاولة الماكرة بدأت تتسرب إلى رأس كثير من الذين يشغلون مناصب مؤثرة في صنع القرار التربوي، والسياسي، في العالم الإسلامي. ولعلها في مغرب العالم الإسلامي أكثر وضوحاً وبروزاً منها في مشرقه.

وأكتفي في هذا المجال بالإشارة إلى أسبوع المحاضرات الذي نظمه المستشرقون المقيمون في تونس في معهد قرطاج التبشيري منذ سنة ١٩٠٧، وأصدروا فيه بيان موت اللغة العربية، والذي أعلن أن الشعوب المغربية لا يمكن لها أن تحقق التقدم، إلا من خلال تخليها عن اللغة العربية، واعتناق الفرنسية، كوسيلة للثقافة والحضارة والعلم. هذا من جانب، ومن جانب آخر نرى المحاولات المستميتة لإحياء اللهجات واللغات القديمة، التي توشك على الانقراض، ومحاولة إحلالها محل العربية، وإقامة كراسي في الجامعات والمعاهد الأوروبية لإحيائها، وتقديم رسائل الماجستير والدكتوراه في دراساتها، ومحاولة وضع معاجم لها، ولعل قسم دراسات اللغة البربرية الذي أقامته فرنسا في السوربون مؤخراً خير شاهد لذلك.. فالعربية لا تصلح لغة العلم، أما اللغات المنقرضة التي تم إحياؤها لمحاربة العربية وإثارة النعرات الإقليمية، التي تمزق عالم المسلمين، فتقام لها المراكز، وتؤسس لها المعاهد، وتوضع لها المعاجم!

يضاف إلى ذلك تشجيع النماذج والأعمال الفكرية التي تسير وفق النمط الغربي، أو تحاكي مناهج الغرب، وتغادر أصولها المنهجية، ونسقها الثقافي، باسم الحداثة والتجديد، والتخلص من قواعد اللغة، التي تحبس انطلاق المعاني، وعمود الشعر التقليدي الذي يحول دون الدفقة الشعورية، والترويج لأصحاب هذا اللون من الإنتاج الفكري، واعتبارهم طلائع التحرر والتقدم والتنوير.

والحقيقة التي لا مناص من الاعتراف بها، أن إنتاج المستشرقين الذي يملأ الساحة الفكرية والأكاديمية اليوم، ويشكل المرجع والمصدر والمنهج، جاء ثمرة لغيابنا العلمي، وتخاذلنا الثقافي، ومواجهاتنا العابثة التي لم تكلفنا شيئاً. اكتفينا بالجلد، والإدانة، والتفاخر، والتعالي بالأصوات، والخطب الحماسية، بينما انصرف المستشرقون للإنجاز والإنتاج، والتصنيع الفكري، والتسويق في بلادنا الخالية من إنتاجنا..

فنحن نحاول أن نغطي عجزنا بإلقاء التبعة على الآخرين، وبقيت أنظارنا موجهة إلى الخارج، دون أن ننظر، ولو مرة واحدة، إلى الداخل الذي استدعىٰ ذلك الخارج، ومكّن له.

إنتاج المستشرقين:

لقد نشر المستشرقون، وحققوا عدداً صخماً من المؤلفات العربية، لا تزال مرجعاً للباحثين والدراسين من الأوروبيين، والعرب أنفسهم.. ولم يكتفوا بالتحقيق والنشر لأمهات الكتب، في السيرة، والتاريخ، وعلوم القرآن، والتراجم، والملل والنحل، والنحو، والتفسير، بل تجاوزوا ذلك إلى التأليف في الدارسات العربية والإسلامية، حتى بلغ عدد ما ألفوه في قرن ونصف ـ منذ أوائل القرن التاسع عشر حتى منتصف القرن العشرين ـ ستين ألف كتاب في التاريخ والشريعة، والفلسفة، والتصوف، وتاريخ الأدب، واللغة العربية.

ولا يزال تاريخ الأدب العربي «لكارل بروكلمان»[1]، مرجعاً لا يستغني عنه أي باحث في الدراسات العربية والإسلامية

ولا يقتصر هذا الكتاب على الأدب العربي، وفقه اللغة، بل يشمل كل ما كُتب باللغة العربية، من المدونات الإسلامية، فهو سجِل للمصنفات العربية، المخطوط منها والمطبوع. وقد عمل به المؤلف نصف قرن تقريباً.

---

(١) كارل بروكلمان: (١٧/٩/١٨٦٨ ـ ٦/٥/١٩٥٦).
صاحب كتاب تاريخ الأدب العربي الذي لا يزال يعتبر المرجع الأساسي والوحيد في كل ما يتعلق بالمخطوطات العربية.
ولد في مدينة روستوك بألمانيا، درس اللغات اليونانية، واللاتينية، واللغات الشرقية، وأصدر المعجم السرياني في فبراير ١٨٩٥، وحقق الجزء الثامن من طبقات ابن سعد وظهر في برلين ١٩٠٤، وشارك في إصدار سلسلة عن تاريخ الآداب في الشرق ابتداء من ١٩٠١، وله كتاب: موجز النحو المقارن للغات السامية، وعمل محافظاً لمكتبة «الجمعية الشرقية الألمانية»، وكان كتابه الأخير (نظم اللغة العبرية) الذي ظهر بعد وفاته.

ولا بد أن نشير هنا أيضاً إلى الأطلس الجغرافي التاريخي، للشرقين الأدنىٰ والأوسط[1]، الذي هو قيد الإعداد الآن، ويتوفر على إنجازه مجموعة من المستشرقين في ألمانيا الاتحادية، ويشمل الأقطار الممتدة من السودان غرباً، إلى أفغانستان شرقاً، ومن جنوب بلاد العرب، إلى البحر الأسود في الشمال، وخرائطه لا تتناول المواضع الجغرافية والتاريخية بالمعنى التقليدي، بل تتجاوزه إلى مواضع لم يسبق لأحد أن تناولها في الأطالس، مثل: المدارس الفقهية، والفتن السياسية، وبعض مظاهر الاتصال، وأماكن العبادة، وتوزيع السكان.. وسوف ينتهي في أواسط التسعينيات.

ولا يتسع المجال في هذه العجالة، للتفصيل، في مجال الدراسات الأخرى، والمعاجم، والترجمات، من العربية إلى اللغات الأوروبية.. فماذا فعلنا نحن إذا ما قيس إنتاجنا لتراثنا بإنتاجهم لتراثنا!؟ إننا ما زلنا نستغرق طاقاتنا كلها في التهجم على الآخرين دون إنتاج مقدور.

ويضاف إلى ذلك: إصدار أكثر من خمسمائة مجلة تتعلق بالاستشراق، وثلاثمائة أخرى متخصصة به، إلى جانب ذلك العدد الهائل من الكتب والأبحاث، والدراسات، والمقالات التي تصب على رأس أبناء المسلمين، سواءً عن طريق الترجمة، أو التمدرس على اللغات الأصلية للمستشرقين، وفي مؤسساتهم، ومعاهدهم، أو ما يمكن أن يتم عن طريق الابتعاث العشوائي، غير المخطط، أو المبرمج، من عمليات التأثير والنقل الثقافي، وإيجاد المعابر والجسور للوصول إلى المعاهد، والجامعات، والمناصب المؤثرة في العالم الإسلامي، ووقوعه في دائرة التحكم والاحتواء الثقافي.

ونحن هنا في العالم الإسلامي لا نقتصر على الابتعاث العشوائي إلى جامعات ومعاهد الغرب، بدون أن نزود الطالب بدليل فكري، ومقياس

---

(١) جريدة الشرق الأوسط بتاريخ ٣/ ٢/ ١٩٨٣.

ثقافي لكيفية التعامل مع ثقافة الغرب، وإنتاجه الفكري، بل نصر على تكريس حالة التخلف، والتخاذل الثقافي، أمام الآخرين. وبدل أن نقيم ندوات ومؤتمرات تُطرح من خلالها مشكلات المبتعثين العلمية، والفكرية، والثقافية، ونكون على إدراك مسبق بما تقدمه مراكز البحوث والدراسات والجامعات، ومراكز الإعلام هناك، ونفتش له على المتخصصين، القادرين على معالجته، ومناقشته مع الطلبة، والمبتعثين، وتبصيرهم بدوافعه، وأهدافه، ومنطلقاته، وأغواره، وكيفية التعامل معه، وكيفية الإفادة من إيجابياته؛ نقيم مؤتمرات لاتحادات الطلبة، ونحمل إليها مشكلاتنا، وقضايانا، وخلافاتنا في العالم الإسلامي، وإن لم توجد خلافات معاصرة، نستنجد بالتاريخ ليمدنا بمشكلات فكرية، وعقيدية، مضت بخيرها وشرها، وقد لا يكون الطلبة سمعوا بها من قبل، فنصبُّها فوق رؤوسهم، لنمزق وحدتهم، ونكرس خصوماتهم، ونفرق جمعهم، ونحضِّرهم، شئنا أم أبينا، ليكونوا ضحايا الاستشراق والغزو الثقافي.

والذي يراجع قوائم الخطباء، والمتحدثين، في تلك المؤتمرات من سنوات، يراهم هم أنفسهم، يصلحون لكل المناسبات، وكل الموضوعات، وكل المواسم، وقد لا يرى بجوار ذلك، ندوة متخصصة بحاجات المبتعثين الأصلية، ونوعية دراساتهم، واهتماماتهم، والمستقبل الذي نعدهم له، ونطلبه منهم، إلا ما رحم الله.

فمتى نرتقي بندواتنا ومؤتمراتنا، ونبصر الساحة الثقافية والفكرية، التي يخضع لها هؤلاء الطلبة، ونرسل لهم المتخصصين في العالم الإسلامي، يلتقون بهم، ويعالجون قضاياهم العلمية والثقافية؟ فذلك أجدى من أن يبقى كياننا الفكري قائماً على مهاجمة الآخرين، دون أن نقدم البديل، وفي تلك الحال سوف ينتهي هجومنا إلى مصلحة الآخرين.

اللغة أمر كسبي بمقدور كل إنسان تعلمها:

وهنا قضية قد يكون من المفيد أن نعرض لها، ونحن بسبيل الكلام عن بعض ملامح التحكم الفكري، والاحتواء الثقافي، الذي يمارسه

الاستشراق، في المعاهد والجامعات، والأطر الأكاديمية، والغزو الفكري، في نطاق الإعلام والتشكيل الثقافي، وهي قضية اللغة بشكل عام.

فمما لا شك فيه أن اللغة أمر كسبي، بمقدور كل إنسان أن يتعلمها ويبدع فيها، والواقع يؤيد ذلك، ويؤكده، على مستوى اللغات جميعاً. ولو أخذنا ما يهمنا هنا، اللغة العربية، لأمكننا القول:

إن الكثير من أئمة اللغة، بصرفها، ونحوها، وفقهها، هم من الأعاجم، الذين أسلموا وتعلموا العربية، ولسنا بحاجة هنا، لذكر أولئك الأئمة، فالذي يمتلك حداً أدنى من الثقافة، أو يستخدم القدر الأقل من المراجع اللغوية، سيراهم موجودين أمامه باستمرار.. ولا أدري، إذا افترضنا أن اللغة لا يمكن معرفتها، وإدراك أسرارها إلا من أبنائها، ماذا سيكون موقفنا من الخطاب القرآني العالمي، الذي يتوقف فهمه على معرفة اللغة العربية، وإدراك معهود العرب بالخطاب؟ وكيف يمكن أن يتم التكليف، وتبنىٰ أمة مسلمة ـ واللغة من أهم عوامل التفاهم والتواصل، وبناء الثقافة، وصياغة الشعور، وترتيب التفكير ـ إذ قررنا أن اللغة وقف على أبنائها فقط؟ وما مصير المكتبة اللغوية، التي تعتبر مصدرنا، إذا أسقطناها بسبب أن مؤلفيها من غير العرب؟

لذلك نعتقد أن القول: بأن اللغة لا يدرك أسرارها إلا أبناؤها، فيه الكثير من التجاوز، ومناقضة الحقائق الواقعة.. ولو أن إدراك اللغة على غير العرب مستحيل، لكان الخطاب القرآني تكليف بما لا يطاق، وهذا مستحيل شرعاً وعقلاً.

إنسانية الثقافة الإسلامية:

وقضية أخرى نرى من الضروري التنبه إليها أيضاً، وهي قضية الثقافة الذاتية للأمة.. فالأمر الذي لا بد من إيضاحه ابتداءً: أن الثقافة الإسلامية هي ثقافة عالمية، وأن الخطاب القرآني، أو الخطاب الإسلامي، الذي يشكلها، خطاب عالمي، وأن الحضارة الإسلامية جاءت ثمرة لمساهمات عالمية لكثير من الشعوب والأمم، وكانت نتيجة للخطاب الإسلامي،

يصعب تقطيعها، وفرز ألوانها القومية، فهي إنسانية في دعوتها، وهدفها، ومنطقها، وإنتاجها، وإن كانت قاعدتها البشرية الأولى من العرب..

لذلك فالتجاوز أكثر من اللازم في التأكيد على الخصوصية الثقافية، يُخشىٰ أن يؤدي إلى نزع صفة العالمية ومحاصرتها، ويغلق الطرق أمام انسلاك، ومساهمة الشعوب البشرية الأخرى فيها، وتعطيل التبادل المعرفي، باسم التخوف من الغزو الفكري. وبذلك نعين الأعداء على الانتصار علينا.

التاريخ الإسلامي.. ليس هو الإسلام:

أما النظر إلى موضوع التاريخ الإسلامي، واعتباره هو الإسلام، فأمر محل نظر.. فالمعروف أن مصدر التشريع في الإسلام هو القرآن الكريم، وبيانه السنة النبوية، وهو الحاكم على فعل البشر بالخطأ أو الصواب، وأن التاريخ الإسلامي لا يخرج عن اجتهادات بشرية في تنزيل القيم على الواقع، أو في تحويل القيم إلى فعل، قد تخطئ وقد تصيب، مثله مثل أي اجتهاد بشري فكري، أو فقهي آخر.. فاعتبار التاريخ الإسلامي هو الدين، وهو مصدر التشريع والأحكام، فيه الكثير من المجازفة.. فالتاريخ الذي هو وعاء الحياة الإسلامية العملية، في استجابتها للقيم الواردة في الكتاب والسنة، هو محل العبرة والعظة والدرس، وفيه من السلبيات والإصابات، التي كان فيها عدول عن القيم، ما يجب تجنبه، وفيه من الإنجازات العظيمة، المتسقة مع القيم، ما يجب الاهتداء والاعتزاز به.. وتبقى القيم هي الضابط، وهي الحاكم، على تصرفات البشر ومسالكهم.. وحبنا للتاريخ، وانتصارنا له، لا يجوز أن يجعلنا نتجاوز هذه الحقيقة. وكم ستكون الخطورة كبيرة إذا لم نضبط التاريخ، ونحكم عليه بالقيم، من التفسيرات والإسقاطات التاريخية، التي يحاول أعداء الإسلام توظيف التاريخ لها اليوم، وكم ستكون الخطورة أكبر، إذ أصبح التاريخ ديناً، وتفسيره ملزماً، واعتبر النص والفعل التاريخي، كالنص الإلهي.

وقد يكون الدافع لذلك كله، غياب روح النقد، والخوف من الاعتراف بالخطأ، الذي ما يزال يشكل المناخ العقلي المغشوش لكثير منا، ذلك أن هذا المناخ هو السبب وراء سقوطنا في الفخاخ المنصوبة لعقولنا، بأيد ماهرة من المستشرقين، الذين أدركوا ذلك فأتقنوا فن المديح، والإشادة بحضارتنا وتاريخنا، الأمر الذي حرك مكامن الفخر فينا وساهم بحالة الاسترخاء، والسبات العام، والاكتفاء بإنجاز الآباء والأجداد، وأدى إلى شلل الأجهزة الفكرية، عن معالجة الحاضر، واستشراف المستقبل، فأصبح حالنا، كما يقول الأستاذ «مالك بن نبي»[1] رحمه الله: شبيه بحال ذلك الفقير الذي لا يجد ما يسد به الرمق اليوم، عندما نتحدث له عن الثروة الطائلة التي كانت لآبائه وأجداده، إننا بذلك الحديث نأتيه بنصيب من التسلية عن متاعبه بوسيلة مخدر، يعزل فكره مؤقتاً، وضميره عن الشعور بها، إننا قطعاً لا نشفيها، فكذلك لا تشفىٰ أمراض مجتمع بذكر أمجاد ماضيه.

كان هذا حال المستشرقين المداحين الذين قصوا علينا تلك النشوات التي تخامر عقولنا، حتى تتعلق عيوننا على صورة سامرة لماض مترف.

وكثيراً ما كان المديح أو حتى إعلان إعتناق الإسلام، مدخلاً، ووسيلة تعتبر الأخطر للدخول علينا، وتخريب ثقافتنا من الداخل، لأن المديح حال بيننا وبين البصارة الصحيحة للأمور، وعطل فينا أجهزة الاستقبال، والفحص، والاختبار تحت عنوان: الخير ما شهدت به الأعداء.

لقد عطل فينا هذا الشعار الاستجابة للمنبهات الحضارية إلى حد بعيد، وقبلنا من المداحين كل شيء تقريباً.. ولعل إصابات المداحين، كانت هي الأخطر في النهاية، خاصة عندما نكتشف أن دخولهم في الإسلام كان ممراً إلينا، وليس حقيقة.

---

(١) انظر ص٢٢.

ونستطيع القول: بأن الحملات الاستشراقية بعامة، لم تتمكن من القضاء على ثقافتنا، وإن ألحقت بها بعض الإصابات، التي يمكن اعتبارها من قبيل الأذى ﴿لَن يَضُرُّوكُمْ إِلَّآ أَذًى﴾ (آل عمران: ١١١)، وأن معظمها كان إلى حدٍ بعيد أشبه بالمنبهات الحضارية.. ورب ضارة نافعة.

إن عمليات الاستشراق والتغريب،لم تستسلم، ولم تلق السلاح.. لكن لما أعياها السعي، فبدل أن تقر بفساد نظرياتها، وطروحاتها، وعدم إمكانية القبول لها في العالم الإسلامي، تحاول اليوم أن تعتبر، أن المشكلة والعلة في بنية العقل المسلم أصلاً، لتأتِي على البنيان الإسلامي من القواعد، وترسب في النفوس، أن السبب في التخلف، والعجز، والتخاذل الثقافي، وعدم القدرة على الإبداع، وقبول الفكر الغربي، هو في بنية هذا العقل، وتكونه، وميراثه الثقافي.

فهو عقل مولع بالجزئية، وعاجز عن النظرة الكلية للأشياء، وهو عاطفي يحب الإثارة والانفعال، ويعجز عن الفعل، وهو محكوم أيضاً بموروث ثقافي، لا يستطيع الفكاك منه، فهو لا يفكر بطلاقة، وحرية، لأنه محكوم بوحي مسبق، وهو يقوم على منهج التفكير الاستنتاجي، ويعجز عن التفكير الاستقرائي، وهو معجب بالمنهج البياني، وعاجز عن المنهج البرهاني، وهو يخلط بين الواقع المعاش، والمثال الخيالي، وصاحبه يحب الثأر، ويغرق في الملذات!

وأن الإسلام الذي يكوّن هذا العقل، هو دين أمر ونهي، وزجر وكبت للحرية، وإلغاء للاجتهاد، الأمر الذي أدى به إلى التقليد وفقدان الشخصية، والقدرة على الإبداع، وأن العنصر العربي مادة الإسلام الأولى، عنصر متخلف بفطرته، وطبيعته الجنسية، والمناخية، وأن دور العلماء المسلمين تاريخياً، اقتصر على النقل لميراث الحضارات الأخرى، وأن علاج الأمة المسلمة، سوف لا يتحقق، إلا بإعادة بنية العقل العربي وفق الأنموذج الغربي.

خريجو المدرسة الاستشراقية:

لذلك رأينا الكثير من الدراسات اليوم لخريجي المدرسة الاستشراقية تتجه إلى طروحات، من مثل: بنية العقل العربي، ونقد العقل العربي، وخطاب إلى العقل العربي.... إلخ، وأن أول ما نلاحظ أن منهج النقد يتم طبقاً لآليات ومعايير وطروحات الفكر الغربي، وينطلق غالباً من الترسبات التي تركها الاستشراق في ضحاياه، لذلك نراها تتخبط كثيراً في الخلط بين العقل كآلة للتفكير، وبين الإنتاج الفكري لذلك العقل.

وقد يلفت انتباهنا أحياناً بعض القضايا التي يطرحونها، لكن لا نلبث أن نطلع عليها في مصادرها الاستشراقية، فنتأكد من جديد أن هؤلاء التلامذة لا تخرج مهمتهم عن الشحن من هناك، والتفريغ هنا. لذلك نراهم يخطئون في أبسط القضايا، إنهم يخطئون حتى في الأسماء العربية الواضحة، لأنهم يقرأونها قراءة أعجمية استشراقية، ولا نرى هنا أننا بحاجة إلى إيراد الأمثلة.

وخلاصة القول في هذا الأمر: إن مناهجنا في المعالجة لا يزال يعوزها الكثير من التأصيل، والتخطيط، والتقويم، ودراسة الجدوى، وطبيعة التناول، ومساحته، والتنبه إلى مخاطر المستشرقين الذين يمدحون الإسلام، ويحركون غرائز الزهو والافتخار عند المسلمين تجاه الماضي، ليتسللوا من خلالها، وهذا هو الأخطر لأنهم يساهمون بحالة الخدر العام، من أولئك المستفزين، الذين يستثيرون فينا غرائز الدفاع عن النفس، وحماية الذات، ذلك أن المديح إنما يكون في كثير من الأحيان تحويلاً إلى الماضي، والاستغراق فيه على حسابات مشكلات الحاضر، واستشراف آفاق المستقبل.

صحيح أن الماضي هو الذي يدعم التماسك الثقافي، ويشكل الجذور التي تحول دون الاقتلاع، إلا أن هذا الماضي بالرغم مما قدم في إطار تحقيق الذات، وضمان تماسكها، كاد ينقلب الاقتصار عليه إلى ظاهرة مرضية، تحبس الإنسان في ملاجئها، وتحول بينه وبين النهوض، وذلك

عندما يصبح الاستغراق في التشبث بالماضي صارفاً للإنسان عن صناعة حاضره، ومعالجة مشكلاته، والتفكير في مستقبله.

وحتى نكون في مستوى الحوار الفكري، والتبادل المعرفي، ونوقف فعلاً الغزو الفكري، والإغراق الاستشراقي، لا بد لنا بدل البكاء على الأطلال، والاكتفاء بجرعات الفخر والاعتزاز بالماضي، أن نكون أيضاً قادرين على امتلاك الشوكة الفكرية.. أن نكون قادرين على الإنتاج الفعلي، لمواد ثقافية تمثل ثقافتنا، وتأتي استجابة لها، وتغري الناس بها، وبذلك وحده نكون في مستوى الحوار، والتبادل المعرفي.. فالمواجهة لا تكون بإدانة الآخرين، والنظر إلى الخارج دائماً، وإنما تبدأ حقيقة من النظر إلى الداخل.. أولاً لملء الفراغ، بعمل بنائي مستمر، وتحصين الذات، وتسليحها بالمقاييس الثقافية السليمة، وإنتاج مناهج، وآليات للفهم، تأتي وليداً شرعياً لثقافتنا.

ذلك أن المناهج وآليات الفهم، التي تحكم الكثير من جامعاتنا،. ومعاهدنا، لا تزال من صناعة الفكر الغربي، انتهت إلينا بسبب التخاذل الفكري الذي نعيشه.. وتلك المناهج هي ثمرة لتشكيل ثقافي معين، تصنعه وتُصْنَع به، غير منفكة عنه.. لذلك فمن الصعب نقلها واستخدامها في إنتاج ثقافي آخر، والاطمئنان عندها إلى نتائج الفكر.

الدوحة ـ صفر الخير ١٤١١هـ

ثانياً: مُرَاجعَات في الدّعوَة

(أ) الخطاب الإسلامي المعاصر

لعل قضية الإعلام اليوم والمدىٰ الذي وصل إليه من التحكم والاختراق، ومن ثم الاحتواء، باتت من أخطر القضايا الثقافية، وأبعدها تأثيراً في تشكيل الأفراد والجماعات، ذلك أن الارتهان الإعلامي هو الصورة الأحدث التي تطور إليها الاستعمار... فالإعلام هو الذي يحضِّر الأمم، وينشئ عندها القابليات للعمالة الثقافية والحضارية، ويفقدها ذواتها دون أن تدري أنها لا تملك أمرها.

لذلك، لا خيار لنا من الاجتهاد في وضع الأطر المناسبة للقيام بمهمة البلاغ المبين، والمساهمة في عملية النهوض والارتقاء بأدوات التوصيل للخطاب الإسلامي المعاصر، وإلقاء الأضواء على بعض الشروط والمواصفات الغائبة لهذا الخطاب، التي كانت السبب في محاصرته، سواء في ذلك الإصابات الداخلية التي لحقت بالشخصية المسلمة، فأفقدتها فاعليتها، وأقعدتها عن أداء رسالتها في البلاغ المبين حتى خَفَت صوتها، وضعف أداؤها، وانحسر أثرها، وأفل نجمها، فأصبحت تسيء بدعوتها لدينها أكثر من أن تغري به؛ أو الإصابات الخارجة من التضليل الثقافي والغزو الفكري، أو التشويش والشغب الإعلامي، الذي كان عنوانه ولا يزال، ما حكاه القرآن: ﴿لَا تَسْمَعُوا لِهَٰذَا الْقُرْآنِ وَالْغَوْا فِيهِ لَعَلَّكُمْ تَغْلِبُونَ﴾ (فصلت: ٢٦).

وقد لا نغالي إذا قلنا: بأننا نعيش اليوم مرحلة الدولة الإعلامية الواحدة التي ألغت الحدود، وأزالت السدود، واختزلت المسافات والأزمان.. اختصرت التاريخ، وتكاد تلغي الجغرافيا، حتى بات الإنسان يرى العالم ويسمعه من مقعده.. ولم يقتصر ذلك على اختراق الحدود

السياسية، والسدود الأمنية، وإنما بدأ يتجاوز إلى إلغاء الحدود الثقافية، ويتدخل في الخصائص النفسية وتشكيل القناعات العقيدية، فيعيد بناءها وفق الخطط المرسومة لصاحب الخطاب الأكثر تأثيراً، والبيان الأكثر سحراً، والتحكم الأكثر تقنية.

وبالإمكان القول: بأن المعركة الحقيقية المستمرة والفاصلة اليوم هي معركة الإعلام، بعد أن سكتت أصوات المدافع، وتوارى أصحابها، وأصبحوا لا يدعون إلى الظهور إلا في الأوقات الاستثنائية التي يغيب فيها الرشد، وتهزم الفكرة، وتنتصر الشهوة، ويرتكس الإنسان إلى حياة الغابة.. وحتى في هذه الأوقات الاستثنائية، يبقى الإعلام من أخطر أسلحتها أيضاً.

لقد أصبح الإعلام علماً له مقوماته، ومعاهده، وشروطه، وتقنياته، ومتخصصوه، وفناً له مستلزماته وأدواته، كما أصبح ثمرة تشارك في إنضاجها كل المعارف والعلوم، وتُوظف لها أرقى الخبرات، وصناعة من الصناعات الفكرية الثقيلة التي لها مؤسساتها، وخططها، ونفقاتها، بل لعل نصيب الدعم الإعلامي في كثير من الدول اليوم من الميزانيات، يفوق الدعم الغذائي، الذي به قوام الحياة.. ولئن كان الإعلام في الماضي يُوظَّف ليكون أداة ترفيه وترويح وتسلية، يعيش على هوامش المجتمع وفي خارجه، فهو اليوم في صميم المجتمع، يوظِّف الترفيه والتسلية لأداء رسالة، وإيصال فكرة، وتشكيل عقل، وصناعة ذوق عام، وزراعة اهتمامات معينة، حتى إنه لم يعد يكتف برصد الحدث، وإيصال المعلومة، بل أصبح بما يمتلك من قوة وعوامل تأثير وضغط وتحكم، يقوم بصنع الحدث، والتحضير له في الوقت نفسه.

ولا شك أن مشكلة التخلف الإعلامي التي تعاني منها الأمة المسلمة اليوم هي مظهر للمشكلة الأساسية التي تعاني منها على مختلف الأصعدة، بل لعل الإعلام هو أحد إفرازاتها.. وتبقى المشكلة الأساسية هي مشكلة التخلف حيث لا يمكن أن يُتصور نمو في جانب، وتخلف في الجوانب

الأخرى.. لذلك فعملية التنمية لا بد أن تكون شاملة، وذلك بإعادة صياغة الشخصية من جديد.. ويبقىٰ للإعلام دور كبير في هذه الصياغة، وفي توفير المناخ المناسب لعملية اليقظة والتحول من مجتمع الغفلة والسبات إلى مجتمع الصحوة والبصيرة.. فهو مقدمة ونتيجة في آن واحد، فالإعلام يصوغ الشخصية، ويُصاغ من خلالها.

من هنا، كان لا بد أن ندرك الأبعاد المتعددة والخطيرة للعملية الإعلامية، التي تبدأ بالتسلل إلى داخل الأمة فتخترقها، ثم تعمل على التحكم فيها، واحتوائها، وبذلك تلقي القبض على عقلها، وعواطفها، واهتماماتها، فتعيد تشكيلها وفقاً للخطط المرسومة.. وأخطر ما في الاختراق والتحكم الإعلامي، أو الاحتواء الإعلامي: توهم الأمم المخُتَرَقَة أنها تمتلك إرادتها، وتصنع رأيها، وتتخذ قرارها بنفسها، دون أن تشعر بأنها إنما تدور في الفلك المرسوم لها، وتُحرَّك بأجهزة (الريموت) من بعيد.

وحسبنا أن نعلم أن الحصار الإعلامي اليوم ـ قبل مرحلة أقمار البث المباشر المنتظرة التي تنوي الدول القوية زراعتها فوق رؤوسنا، وتسليطها على حواسنا حيثما كنا ـ يطبق علينا من كل جانب، وأن الاستهلاك الإعلامي في العالم الإسلامي للمواد المصنَّعة في الخارج يزيد عن ٨٠٪ من المطروح يومياً، بينما لا يصل الإنتاج الإعلامي المحلي في أحسن الأحوال إلى ٢٠٪، ويأتي هذا في معظمه محاكاة لأفكار وإنتاج وإخراج الدول المتحكمة إعلامياً... وشأننا في ذلك، هو شأن الإنسان الاستهلاكي لأشياء الحضارة، العاجز عن إنتاجها، الذي سوف ينتهي، شاء أم أبى، إلى لون من الارتهان الإعلامي والثقافي والحضاري، ذلك أن الإعلام ـ كما أسلفنا ـ لم يعد يقتصر على إيصال المعلومة، وإنما يساهم بتشكل الإنسان، وتحضيره لقبول المعلومة التي يريد، دون أن يدع له الفرصة لفحصها واختبارها، لقبولها أو ردها.

من شروط استنبات الطاقات المبدعة:

هذا من جانب، ومن جانب آخر فلا تخرج العملية الإعلامية في عمومها، عن غيرها من عمليات التحكم المتعددة التي تُمارس من عالم الأقوياء على عالم الضعفاء والمتخلفين، للحيلولة دون ردم فجوة التخلف، وإلغاء التبعية الفكرية، والإعلامية، والثقافية، والسياسية، والاقتصادية.. فالقدرات والقابليات الإعلامية المبدعة التي قد تشكل الأمل للخروج من دائرة التحكم، لا تجد لها مكاناً ولا مناخاً في العالم الإسلامي، لذلك نرى استمرار نزف الطاقات، وامتصاص تلك القدرات المبدعة، الأمر الذي يجعل العالم الإسلامي، والعالم الثالث بشكل عام، صدى لأفكار الغرب، ومنتجاته الإعلامية التي تمهد لتسويق أفكاره وأشيائه معاً، ويستمر الفقر الإعلامي، والفقر الفكري، إلى جانب مظاهر الفقر الأخرىٰ..

إن الطاقات المبدعة، على المستوى الإعلامي وغيره، لا يمكن أن تُستنبت في أجواء القمع والإرهاب، والاستبداد السياسي، والظلم الاجتماعي التي يكرسها الإعلام الأقوىٰ، وغياب الحرية وحقوق الإنسان التي تمثل الشروط الطبيعية والضرورية للنمو والإبداع، ذلك أن من لوازم الطرد من هنا، والجذب من هناك، إشاعة مناخ الاستبداد والقمع، وتضييق فرص الحرية هنا، وإتاحتها هناك..

وقد لا يكون مستغرباً في عالمنا اليوم، أن الأمر تجاوز هجرة العقول والسواعد معاً إلى هجرة الأجنة قبل الولادة (!) فلعل من أعز الأماني أن تلد الأمهات أجنتها في أوروبا أو أمريكا لاكتساب الجنسية، التي تمكِّن من الارتحال إلى هناك في قابلات الأيام.

إن هذه الجراحات النفسية والثقافية العميقة التي لحقت بالأمة، لا بد لها من رجال دعوة مؤهلين، يحتسبون أجرهم عند الله، كما لا بد لها من إعلام مؤثرٍ ومُخطَّط، ومدرك تماماً للساحة التي يعمل فيها، والمخاطر التي تحيط به من الخارج، ليكون قادراً على معالجتها، ومن ثم القدرة على

التعبير عن رسالة الإسلام بثقافته، وحضارته، وعطائه للإنسانية، متجاوزاً الصورة المنفرة التي عليها المسلمون.

وتكاد تكون أزمتنا الأساسية واحدة في حقيقتها، وإن اختلفت مظاهرها، وتعددت آثارها من موقع إلى آخر، عندما ننظر إلى قضايانا، ذلك أننا لا نعترف بمسؤوليتنا عما لحق بنا، ولا نواجه ما أصابنا بجرأة وشجاعة، لنكتشف مواطن التقصير، ونحدد أسباب القصور، لنستدركها، وإنما لا نزال نلقي بالتبعة على الآخرين الذين هم دائماً سبب بلائنا ومصائبنا جميعاً، لنعفي أنفسنا من المسؤولية، دون أن ندرك أننا نلغي أنفسنا وأهليتنا في التعامل مع العصر الذي نعيشه.. فلو جئنا نعرض لمظاهر السيطرة على وسائل الإعلام من قبل المؤسسات التنصيرية والصهيونية والعلمانية والإلحاد، لكان عندنا الكثير الذي نقوله، والمزيد من الشعارات التي نرفعها في هذا المجال، أما حين نقوم بعملية مراجعة بسيطة لما قدمنا، أو ما يمكن أن نقدم في هذا المجال، فتخفت أصواتنا، وتتقزم قاماتنا، وتتضاءل حصيلتنا حتى تكاد تصبح صفراً، أو ما يعادل الصفر.. وما أسهل أن نصنع المسوِّغات لما نفعل، ونعايره بمعايير غريبة وعجيبة ومضحكة، وذلك عندما نحكم عليه بأنه أفضل من لا شيء، دون أن ندري أننا نسوِّيه ونقايسه بالعدم.

ونستطيع أن نقول: بأننا حتى هذه اللحظة، وعلى الرغم من كل الهزائم الإعلامية والتحكم الإعلامي، ما نزال نمتلك من وسائل الإعلام، في تعددها وتنوعها وقدرتها على التأثير، ما لا يمتلكه أحد، لكن يبقى المطروح: كيف يمكن لنا أن نعيد لها الحياة، والتأثير، والقدرة على التغيير؟

فلو أحصينا عدد منابر الجمعة اليوم في العالم الإسلامي، التي يبدأ بناء مساجدها إلى جوار أول بيت في القرية، ويمتد إلى كل حي في المدينة ـ وخطبة الجمعة والسعي إليها، والسماع لها دون لغو أو انصراف من فروض الدين ـ لأدركنا أهمية المواقع والوسائل الإعلامية التي نمتلكها،

وما يمكن أن تفعله في العالم لو كنا في مستوى المسؤولية المنوطة بنا، واستشعرنا التحدي الذي يواجهنا. . والمنبر، بعض أشياء المسجد، ووسائله، فإذا أضفنا إلى ذلك المحراب وعطاءه خمس مرات يومياً، يتلو المعجزة البيانية على عقول وقلوب الأمة، وشعيرة الآذان التي تعلن بالمرتكزات الأساسية للعقيدة والرسالة الخاتمة، تنادي الناس وتوقظ النيام كلما كادوا يغفلون، لأدركنا أي تخاذل إعلامي، وأي عطالة فكرية نعيشها، الأمر الذي يقتضي أن نؤدِّب على معاصينا أكثر مما نحن فيه.

ولعل بعض وسائل وأساليب الخطاب الإسلامي المعاصر، تؤثر سلباً على مسار الدعوة الإسلامية ومواقف الناس منها، وذلك عندما يكون الطرح سيئاً، أو جاهلاً، أو غبياً، أو ساذجاً، فيسئ إلى الإسلام وعظمته، ويزهِّد الناس فيه، ويخوفهم منه، ويجعلهم يتوهمون أن حالتهم أفضل مما يدعون إليه.

لذلك نقول: إن الخطاب الإسلامي المعاصر لم يتمكن من استيعاب أقرب الناس إليه، أو أكثرهم استعداداً للتجاوب معه، وهم جمهور المسجد، علاوة عن كسب الآخرين. . فهو خطاب أقرب إلى السلبية، والجزئية، والأحادية، والارتجال، والحماس، والذاتية، منه إلى التفاعل مع هموم الأمة.

لقد استطاع المسلمون في جيل القدوة أن يوظفوا كل الإمكانيات المتاحة للإعلام، فوقفوا على أعلى مكان، ورفعوا أصواتهم إلى القدر المستطاع لإيصال صوت الإسلام بالأذان. . ووقف الرجال من حول الرسول ﷺ يبلغون صوته وتعاليمه إلى الأسماع التي لم يصلها الكلام، سواء كان ذلك في الخطبة، أو الدرس، أو الصلاة. . استخدموا كل ما هو متاح في البيئة المحيطة بهم من الوسائل الممكنة، وكانوا في مستوى إسلامهم وعصرهم. . لكن للأسف، توقف المسلمون، وتطورت وسائل الإعلام على أيدي غيرهم.

الموقف المطلوب من وسائل الإعلام:

وحالهم اليوم تجاه وسائل الإعلام الحديثة، كما هي الحال تجاه المنتجات الحضارية الكثيرة الأخرى.. إنهم يعيشون أزمة، بعضهم يرى هدم هذه الوسائل، وتحطيمها، وإلغاءها، لأنها طرائق الشر، ووسائل الشيطان.. وبعضهم يظن أنه يحل المشكلة بمقاطعتها، والابتعاد عنها، وعدم إدخالها منزله والسماح لأسرته ومن يعول، بالركون إليها. وإلى جانب ذلك هناك من العاملين للإسلام من لا يزال مصرّاً على الدعوة إلى الانسحاب من المؤسسات الجاهلية، ومفاصلتها، حرصاً على تحرير ولاء المسلم، والمحافظة على إيمانه، حتى تموت الجاهلية من تلقاء نفسها، أو تخلي لنا الميدان، بعيداً عن سنن الله في التدافع الحضاري.

والموقف الثالث، وهو الأصعب طبعاً، في كيفية تحويلها وتسخيرها لتكون في خدمة الحق والخير، وهو الموقف الراشد واللائق بأمة تمتلك الرسالة المعيارية التي تمكنها من التعامل مع الأشياء والحكم عليها، أمة تستطيع بما تمتلك من رؤية سليمة، تحويل النقم إلى نعم، وهضم المنتجات الحضارية وجعلها في خدمتها، ذلك أن هذه الوسائل بقدر ما تشكل نقمة وخطورة، بقدر ما تتيح من فرص ونعم لعملية البلاغ المبين، لو كنا في مستوى إسلامنا وعصرنا.

وقد تكون المشكلة اليوم، هي الخلل في معادلة الدعوة والعمل الإسلامي، الذي حال دون نمو الاختصاصات، والتنبه لها بشكل مبكر، والعجز عن استشراف المستقبل والتحديات المحيطة، والإبقاء على الوسائل البدائية في الدعوة والبلاغ المبين، والتوهم بأن الوسائل من الثوابت والمقدسات، التي لا يجوز تطويرها أو حتى مراجعتها ودراسة جدواها، وبذلك أصيبت أجهزة الدعوة على يد أصحابها أكثر مما أصيبت على يد أعدائها، وبدأ دور الإسلام يتضاءل ويتراجع، وينفصل عن الحياة إلى درجة يمكن أن نقول معها: إن المنبر انفصل عن المصلين في داخل المسجد، قبل أن ينفصل عن صياغة المجتمع خارج المسجد، فافتقدنا فاعلية ما نملك، إضافة إلى أننا لم نقدِّر الأوعية الإعلامية الكثيرة حق قدرها، من

مسرح، وسينما، وتليفزيون، وإذاعة، إلى جانب الوسائل الأخرى من رواية وقصة، وغير ذلك.

لقد بدأ الموقف بالرفض، وهو الموقف الأسهل دائماً، وذلك بتحريم هذه الوسائل لحرمة ما يعرض فيها، ككل جديدٍ لم تُدرَك خطورته وكيفية التعامل معه.. وبعد أن خطت خطوات عريضة، وفرضت وجودها بسبب غيابنا وتخاذلنا، وبدأت نتائج تأثيرها تتضح شيئاً فشيئاً، جئنا لندخلها بأساليب بدائية وساذجة ومحزنة، يمكن أن تشكل عبئاً على المسلم بدل أن تقدم له شيئاً يذكر.. ومعظم الفقرات التي تقدم اليوم باسم الإعلام الإسلامي، تفتقر كثيراً إلى السمات والقوالب الإعلامية المتخصصة والمؤثرة، وكثيراً ما يكون السكوت عن نقدها وبيان سطحيتها، بسبب من الانحياز العاطفي للإسلام، ثم تكون النتيجة: عملية حسابية بائسة ومهزومة، بأنها أحسن من لا شيء.. وقد يكون هذا أكثر وضوحاً في مجالات السينما، والمسرح، والتليفزيون، والأوعية الإعلامية الحديثة التي لم نقدرها حق قدرها، ولم ندرك تأثيرها إلاّ في الزمن الأخير، وليت هذا الإدراك يقودنا إلى الخطوات الصحيحة، ويخرجنا من حالة الندب والتشاكي والتلاوم التي تستنزف الطاقة، دون أن تسهم بشيء من الحل.. فالخطوات، مهما جاءت متأخرة وبطيئة، إلا أنها في النهاية، تطمئن إلى التحول من رد الفعل إلى الفعل، ومن الأماني إلى الآمال، ومن الأمل إلى العمل.. لكن المشكلة إنما تتكرس باستمرار التوقف، أو الإقدام على تقديم الإسلام من خلال أوعية إعلامية ساذجة تسيء إلى صورته إذا ما قورنت بما توصل إليه الإخراج والإنتاج الإعلامي اليوم.

من سلبيات الخطاب الإسلامي المعاصر:

وليس ما يسمى بالصحافة الإسلامية، أو الصفحات الدينية المعزولة عن السياق العام للصحافة، حيث الكثير من المواد الصحفية الأخرى لا تنضبط بالقيم الإسلامية في الصحافة اليومية، أو الأسبوعية، أحسن حالاً إذا نظرنا إليها ضمن الإطار الإعلامي المقروء والمكتوب، ذلك أن العقل المسلم المعاصر لا يزال بعيداً عن تقدير قيمة التخصص، ويتوهم أن

بمقدور الإنسان أن يتسع علمه وعمره لأن يكون مفكراً، وشاعراً، وأديباً، وراوية، ورساماً، وكاتباً، وعالماً، ومخرجاً، ومنتجاً إعلامياً، وواعظاً في الوقت نفسه.. إنه يدعي أنه يعلم في كل شيء، في الوقت الذي نراه قد لا يحسن شيئاً وإنما هي نقرات هنا وهناك.. وما لم تأخذ قضية التخصص وتقسيم العمل، بعدها ومكانها ومكانتها في العقل المسلم، فسوف يستمر تكريس التخلف باسم التدين، ونُوهم أنفسنا بأننا نقدم إعلاماً إسلامياً..

فقد لا نجافي الحقيقة كثيراً إذا قلنا: إن الكثير من مواقعنا في مجال الإعلام، وغيره، يحتلها أصحاب الولاء، والانتماء، والتحزب، وفي أحسن الأحوال أهل الحماس، ويُفتقد فيها أهل الاختصاص والأهلية.. يكثر فيها الخطباء، ويغيب عنها الفقهاء، بالمعنى العام لكلمة الفقه.. وإذا كان هذا غير مقدور عليه خارج نطاق المؤسسات الإسلامية، لسبب أو لآخر، فإن وجوده في بعض المؤسسات الإسلامية، يجعلها عاجزة عن علاج نفسها علاوة عن علاج أمر غيرها.

فالكثير من المؤسسات الصحفية الإعلامية التي ترفع الشعار الإسلامي، لا تزال تفتقد الكوادر البشرية المسلمة المتخصصة والمدربة، وتعيش على المخرج والمنتج والفنان الذي تربى في مدارس بعيدة أصلاً عن الرؤية الإسلامية الأصلية، على الرغم من هذا التاريخ العريق في الدعوة ومسؤولية البلاغ المبين.

كما أن خطابها في معظمه لا يزال داخلياً، لم تستطع أن تصل به إلى مرحلة الخطاب العام والعالمي، علماً بأن الخطاب الإسلامي توجّه إلى الناس جميعاً منذ اللحظة الأولى لبدء الوحي.. وصحفها أشبه بنشرات داخلية تحاكي وتحاور نفسها، ولم تدرك مهمتها في صياغة وتكوين رأي عام ضاغط، ومؤثر، ومؤمن بأهدافها ورسالتها.. فحاصرت نفسها قبل أن يحاصرها أعداؤها، وعجزت عن إيجاد قواسم مشتركة ومد جسور التواصل إلى «الغير».. وبعضها، على أحسن الأحوال، صحافة مؤسسات رسمية محددة الإطار مسبقاً، أو صحافة موظفين يؤدون وظيفتهم، دون فاعلية أو حياة.. فهي أقرب إلى مادة الكتاب منها إلى أوعية الفن الصحفي.

لذلك، نراها الأقدر على الأسلوب التعبوي في أحسن الأحوال، وإن تجاوزته، فإنما تتجاوزه إلى لون من الهجوم والمواجهة دون القدرة على الحوار والمناقشة، والفهم لعوامل وشروط مكونات الرأي العام، حيث لا يمكن أن يتم التدين والاقتناع إلا بدون إكراه.

كما أنها لم تستطع بلوغ الأبعاد الصحفية المطلوبة لإيصال الفكرة بالكلمة، والصورة والكاريكاتير، والرأي، والاستطلاع.. إلخ..

ولم تستطع أن تدخل إلى قلب المعركة وتحمل هموم الجماهير، وتقدم لهم الرؤية الإسلامية لحل مشكلاتهم، حيث استغرقت في الماضي ومشكلاته، وفي أحسن الأحوال انشغلت بمشكلاتها عن مشكلات الأمة وتبصيرها بمستقبلها، في الوقت الذي أصبحت المواد الإعلامية عند الآخرين تخضع لاستشارة متخصصين بعلم النفس، والاجتماع، والجغرافيا، والتاريخ، والفلسفة، والأزياء، والأدوات.. إلخ، لتقدير قيمتها، وجدواها، وأثرها، ومدى ملائمتها لأحوال المتلقي قبل أن تعرض على الجمهور.

لقد أخذ القرآن الناس بالتدرج، وكان لمعظم آياته مناسبات أو أسباب نزول.. وكان الرسول ﷺ يتخوّل الناس بالموعظة مخافة السآمة.. وكان يحذر أصحابه الذين يطيلون في العبادة حتى تشق على الناس، من فتنتهم عن دينهم.. وكان الإمام علي رضي الله عنه يوصي بمخاطبة الناس على قدر عقولهم ويقول مستنكراً: «أتُحبون أن يُكذَّب اللَّهُ ورسوله»؟! وتعريف البلاغة ـ كما هو معلوم ـ هو مطابقة الكلام لمقتضى الحال.. فأين واقع الإعلام الإسلامي من حال المتلقي؟!

يقول الإمام الشاطبي(١) رحمه الله: «ليس كل ما يُعلَمُ مما هو حق،

---

(١) الشاطبي: المتوفى سنة ٧٩٠هـ.

إبراهيم بن موسى بن محمد، أبو إسحاق اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي، من علماء المالكية، كان إماماً محققاً أصولياً مفسراً فقيهاً.

من تصانيفه: الموافقات في أصول الشريعة، الاعتصام، المجالس (شرح به كتاب البيوع في صحيح البخاري).

يُطلب نشره، وإن كان من علم الشريعة، ومما يفيد علماً بالأحكام، بل ذلك ينقسم: منه ما هو مطلوب النشر وهو غالب علم الشريعة، ومنه ما لا يطلب نشره بإطلاق، أو لا يطلب نشره بالنسبة إلى حال أو وقت أو شخص».

ويضيف موضحاً، ومفصلاً، ومنبهاً، إلى المنهج العلمي في التعامل مع أحكام الشرع وتوجيهاته، وقضايا الأفراد والمجتمع والدعوة، فيقول:

«ليس كل علم يبث وينشر، وإن كان حقاً.. وقد أخبر مالك عن نفسه أنه عنده أحاديث وعلماً ما تكلم فيها ولا حدَّث بها، وكان يكره الكلام فيما ليس تحته عمل.. فتنبه لهذا المعنى.. وضابطه أنك تعرض مسألتك على الشريعة، فإن صحت في ميزانها، فانظر في مآلها بالنسبة إلى حال الزمان وأهله، فإن لم يؤد ذكرها إلى مفسدة. فاعرضها في ذهنك على العقول، فإن قبلتها فلك أن تتكلم فيها، إما على العموم إن كانت مما تقبلها العقول، وإما على الخصوص إن كانت غير لائقة بالعموم، وإن لم يكن لمسألتك هذا المساغ فالسكوت عنها هو الجاري وفق المصلحة الشرعية والعقلية» (الموافقات ٤/ ١٨٩ ـ ١٩٠).

فالأمر لا يتعلق فقط بمعرفة ما يطلبه الشرع منا، والتأكد منه، والانطلاق لإنجازه، بل يتعلق ذلك باستكمال أبعاد أخرى تخص مساحة التنفيذ والتنزيل على الواقع، وكيفياته، ومنهجية ومرحلية الإنجاز.. خصوصاً في مراحل نقص آثار النبوة في الخلق، وضعف صلة الناس بالإسلام فهماً وممارسة، حيث يحتاج العمل إلى بصيرة نافذة، وعقل راشد، وفقه نضيج يمتلك مفاتيح المعادلات المركبة التي يفرزها التدافع غير المتكافئ بين الحق والباطل، والصواب والخطأ، والمصلحة والمفسدة، وهو ما عناه العلماء بقولهم:

«ليس الفقيه هو من يعرف بأن هذا مصلحة، وهذا مفسدة، بل الفقيه هو الذي يعرف خير الخيرين وشر الشرين».

فالعالِمُ كما يقول ابن تيمية رحمه الله[1]:

«تارة يأمر، وتارة ينهىٰ، وتارة يبيح، وتارة يسكت عن الأمر أو النهي، أو الإحاطة.. كما قيل: إن من المسائل مسائل جوابها السكوت، كما سكت الشارع في أول الأمر عن الأمر بأشياء، حتى علا الإسلام وظهر.

فالعالِمُ في البلاغ والبيان كذلك، قد يؤخر البيان والبلاغ لأشياء إلى وقت التمكن، كما أخر الله سبحانه إنزال آيات، وبيان أحكام إلى وقت تمكن رسول الله ﷺ إلى بيانها..

فالمحيي للدين، والمجدد للسنة، لا يبلغ إلا ما أمكن علمه والعمل به، كما أن الداخل في الإسلام لا يمكن حين دخوله أن يُلقَّن جميع شرائعه، ويؤمر بها كلها. وكذلك التائب من الذنوب، والمتعلم والمسترشد، لا يمكن في أول الأمر أن يؤمر بجميع الدين، ويذكر له جميع العلم. فإنه لا يطيق ذلك، وإذا لم يطقه، لم يكن واجباً عليه في هذه الحال. وإذا لم يكن واجباً، لم يكن للعالِم والأمير أن يوجبه عليه ابتداء، بل يعفو عن الأمر والنهي، بما لا يمكن علمه وعمله إلى وقت الإمكان، كما عفا رسول الله ﷺ عما عفا عنه إلى وقت بيانه، ولا يكون ذلك من باب إقرار المحرمات، وترك الأمر بالواجبات، لأن الوجوب والتحريم مشروط بإمكانٍ بالعلم والعمل.. ومن هنا يتبين سقوط كثير من هذه الأشياء، وإن كانت واجبة، أو محرمة في الأصل، لعدم إمكان البلاغ الذي تقوم به حجة الله في الوجوب أو التحريم، فإن العجز مُسقط للأمر والنهي وإن كان في الأصل» (مجموعة الفتاوى ٢٠/٥٨ ـ ٦٠).

---

(١) ابن تيمية: ٦٦١ ـ ٧٢٨هـ.
أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية الحراني الدمشقي تقي الدين، كان داعية إصلاح في الدين، آية في التفسير والعقائد والأصول.
من تصانيفه: السياسة الشرعية، منهاج السنة، درء تعارض العقل والنقل، الفتاوى ٣٥ مجلداً.

ومع ذلك، لا نزال في دعوتنا وإعلامنا الإسلامي، إن صح التعبير، نلقي الكلام على عواهنه دون أية دراية بمقتضى الحال، حتى أصبح عندنا: كل مقال يصلح لكل مقام، وكل إنسان يصلح لكل عمل، وكأننا نعيش غربة الميراث الثقافي الإسلامي، وكيفية الإفادة منه، وغربة العصر وفهمه، وكيفية التعامل معه.

وقد نمسك عن النقد، والتقويم، والمراجعة، لأسباب واهية وموهومة، الأمر الذي يحول دون تطور وترقية عملنا في مجال الدعوة والإعلام.. ففي الوقت الذي تتعاظم فيه حركة المد الإسلامي أو الصحوة الإسلامية، كما اصطُلح على تسميتها، نجد أن الأوعية الإعلامية لم تتواز مع سرعة الصحوة وتصاعدها، ولم يستطع الإعلام الإسلامي، القيام بوظيفة ترشيد الصحوة واستشراف مستقبلها، وتوصيل خطابها بالشكل المناسب، بل لعل الإعلام المعادي كان الأقدر، في محاولته على محاصرتها، وتشويه صورتها، والتقاط النماذج الشاذة واعتمادها، إلى درجة بدأ يُرسِّب معها في أذهان النّاس اعتبار أن دعاة الإسلام اليوم هم آفة الحضارة المعاصرة، وأسباب تخريبها.

لقد وصل الإعلام إلى درجة كبيرة من الخطورة والتأثير بحيث أصبح قادراً على أن يزين الباطل ويجعله حقاً، ويزري بالحق ليجعله باطلاً، إنه يسحر عيون وأسماع وعقول الناس اليوم، والرسول ﷺ يقول منبِّهاً: «إن من البيان لسحراً»[1].. فبلاغة الطرح، وامتلاك القدرة على استخدام وسائل التأثير، تسحر الإنسان، فلا يعود يبصر الحق، وإذْ امتلك حرية التفكير، فإنه يفتقد حرية الاختيار، وينساق وراء الباطل.

وأمام المد الإسلامي العظيم، كان لا بد من بعض الاستجابات، وبعض المحاولات، فأنشئت معاهد وأقسام للدعوة والإعلام الإسلامي في المعاهد والجامعات، لكنها لم تمتلك القدرات الأكاديمية الكافية،

---

(١) رواه البخاري، ومسلم، وأبو داود، والترمذي، ومالك، وأحمد.

والخبرات العملية المتراكمة التي تؤهلها تماماً للقيام بمهمتها، ولم يتوفر لها الكوادر البشرية المتخصصة، لأن الصحوة، في بواكيرها، كانت حركة وعي وتعبئة، ودفاع عن النفس، وإثبات للوجود، وتحقيق للذات، أكثر من أن تكون حركة نهضة متكاملة تضبط النسب، وتبصر الحاجات، وتوفر التخصصات المطلوبة، وتؤمن بضروريتها، وتدرك أهميتها، الأمر الذي أصبح من الضرورات اليوم.

لقد اتكأ الكثير من رجالها في خطابه على مفهومات كان الارتكاز إليها طبيعيّاً في مرحلة معينة، أما اليوم فقد أصبحت بحاجة إلى المراجعة.. ولئن صدقت مقولة: إن المهم إيقاظ الأمة، وتحريك وعيها، وبعد ذلك فالقرآن يمتلك كل شيء: ﴿مَّا فَرَّطْنَا فِي ٱلْكِتَٰبِ مِن شَيْءٍ﴾ (الأنعام: ٣٨)، في المرحلة الأولى لحركة الوعي الإسلامي، فهي اليوم بحاجة إلى بلوغ الأبعاد التخصصية، والمقومات الأساسية المطلوبة لترشيدها واستمرارها.. والقرآن، يضع الأصول والمبادئ والقيم التي لا تغني عن البرامج، والخطط التي تبصر المتغيرات، وتدرك أبعاد الخطاب ومقاماته في كل زمان ومكان.

وقد نكون اليوم، أكثر من أي وقت مضى، بحاجة إلى القيام بالمراجعة للخطاب الإسلامي في الدعوة والإعلام، وخاصة في هذه المرحلة بالذات، حيث السقوط الحضاري، والثقافي، والسياسي والاقتصادي، للمقولات العالمية التي كانت تشكل أمل الفقراء، والتي تولدت نتيجة الظلم الاجتماعي، والاستبداد السياسي، فجاءت لتعالج أزمة الإنسان، فعالجت الانحراف بانحراف أشد، فسقطت مقولاتها جميعاً بعد أن كادت تُعتبر التطور الحتمي للمجتمعات البشرية.

والأمر العجيب أن صدى هذه المقولات ما يزال يُسمع في العالم الإسلامي، وتحاول أن تتبناه بعض المؤسسات والمنتديات، والجهات المتنفذة لتواجه به الفكر الإسلامي، في محاولة لإعادة الحياة إليها بعد أن أصبحت جثة هامدة، في الوقت الذي نرى فيه تخلف الوسائل الإعلامية،

وغياب عملية البلاغ المبين، القادرة على اغتنام الفرصة والانطلاق الإسلامي لإنقاذ البشرية.

عالمية الخطاب الإسلامي:

وتكاد تكون معادلة المسلمين الصعبة اليوم، تكمن في عدم قدرتهم على الارتفاع بخطابهم ودعوتهم إلى مستوى إسلامهم، وعصرهم، وعالميتهم.. وبدل أن يكونوا قادرين على قراءة الأزمات التي تمر بعالمهم والعالم، قراءة إسلامية صحيحة، من خلال إعلام راشد، وبدل أن يكونوا قادرين على توظيف الأحداث لمصلحة الإسلام، ومصلحة الإنسان، نرى الأحداث توظفهم، فيخوض أعداؤهم المعركة بإعلامهم، وتصفى الحسابات، بدمائهم، ويقاتلون بالنيابة عن الآخرين، ويعجزون عن الوقوف على ثوابت صلبة، وتأصيل الرؤية الإسلامية البديلة بعد أن سقطت الرؤى ذات النزعات القومية، والعرقية، والعلمانية، والطائفية، والحزبية التي اختبأ وراءها أعداء الإسلام، ولم تجن الأمة منها إلا الصاب والعلقم.

إن عالمية الرسالة تقتضي عالمية الخطاب، وعالمية الخطاب لا تبلغ مداها المطلوب ما لم تكن عندنا القدرة أولاً على فهم العالم بعقائده، وثقافاته، وتاريخه، وحاضره، ومشكلاته، وتطلعاته، وفهم الكيفيات والآليات التي يتم من خلالها تشكيل الرأي العام، وشروط تغيره، والتأثير عليه، كأمور لا بد منها لتحديد المداخل الحقيقية للخطاب، كما لا بد لنا من التمكن من لغات الخطاب العالمية لنكون في مستوى التكليف في قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِۦ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ﴾ (إبراهيم: ٤).. فاللغة هي المفتاح الأول، ووسيلة الفهم بأحوال المخَاطَب.. ومن ثم القدرة على تطوير وسائل الدعوة والإعلام، والتخطيط لها، وتقويمها، واختبار جدواها بين حين وآخر.. كما لا بد من اختبار الوسائل المؤثرة، وتقديم النماذج التي تثير الاقتداء، واستشعار المسؤولية العالمية في الشهادة على العالم والقيادة له.. وأن لذلك كله مقتضياته، وأدواته أيضاً.

والأزمة الإعلامية أو الفكرية التي نعاني منها، هي من بعض الوجوه:

أننا نترجم للآخرين كل شيء، ونرضى أن نبقى في مكان التلقي والاستهلاك.. ولعل هذا في المجال الإعلامي هو الأوضح، ففي الوقت الذي نكون فيه عاجزين عن الإنتاج، نصر على ساعات طويلة من البث الإذاعي والتليفزيوني، الأمر الذي يقتضينا ملء الفراغ بالغث والسمين دون التنبه إلى مخاطره.. وإذا أردنا أن نترجم إلى لغات الآخرين، نترجم بعض الكتب والمقالات التي وضعت وألفت لمعالجة مشكلات العالم الإسلامي بكل ما فيه، فهي على كل الأحوال لا تشكل خطاباً مطلوباً للآخرين الذين لهم خصائصهم، ومشكلاتهم، وحاجاتهم، واهتماماتهم المختلفة عن واقعنا، فنسقط في شر أعمالنا، ونسيء من حيث نريد الإحسان.

فالأمة التي لا تخطط لإعلامها، ولا تستشرف مستقبلها، ولا تقدِّر خطورة التحكم الإعلامي.. أمة كليلة عمياء، بحاجة إلى من يقودها، لأنها لا ترى إلى الأمام، ولا تبصر مدارج الترقي والكمال المتاح، فتعد له وسائله..

فالإعلام ـ كما هو معروف ـ هو إيصال المعلومة، وعملية التوصيل هذه تتركب من مجموعة عناصر، لكل منها مواصفاته التي لا بد من توفيرها حتى يتحقق المطلوب:

عنصر يتعلق بالمعلومة نفسها من حيث صحتها، ووثائقيتها، وصوابها.. وعنصر يتعلق بالناقل، المعلِّم: خصائصه، وصفاته، وقدرته على الإبانة، واستشعاره المسؤولية تجاه ذلك.. وعنصر يتعلق بالآليات المستخدمة في إيصال المعلومة المكتوبة، والمسموعة، والمرئية.. وعنصر يتعلق بالمتلقي: تاريخه، وثقافته، وواقعه، وعمره الثقافي، ومدى ملاءمة المعلومة لعمره العقلي، إلى جانب السياسة المرسومة، وعملية التحكم التي تخضع لها العملية الإعلامية.. فلئن كان الإعلام هو بث المعلومة، وتلقيها، وهضمها، واستيعابها، فإن التحكم هو كيفية استعمال هذه المعلومة وتوظيفها في تغيير مجرىٰ التفكير، ودفع الاتجاهات النفسية إلى أهداف مقصودة ومحددة مسبقاً.. فعملية التحكم الإعلامي هي الأخطر،

وهذه تكمن وراءها مجموعة علوم وخبرات، وتخصصات، لا تغني فيها الحماسة، ولا سماكة الحناجر.

اليهود.. والإدراك المبكر لخطورة الإعلام:

وحسبنا أن نعلم أن لدى يهود ٢٤٤ صحيفة أو يزيد في الولايات المتحدة، منها ١٥٨ دورية.. وثلاثين دورية في كندا.. و١١٨ صحيفة في أمريكا اللاتينية.. و ٣٤٨ دورية ومجلة في أوروبا[١].

وحسبنا أن نعلم أيضاً أن كبار أصحاب الصحف ورجال الأعمال في مجال الصحافة والإعلام من اليهود، يبذلون اليوم جهوداً كبرىٰ لشراء صحف ومحطات إذاعة وتلفزيون في دول أوروبا الشرقية.

وتستغل الأوساط الصهيونية مناخ الانفتاح السياسي والاقتصادي، لركوب الموجة واستثمار رؤوس الأموال، بهدف التأثير على سياسة وتوجيهات الإعلام كوسائل خطيرة في توجيه الرأي العام، وخلق آراء وقناعات محددة في تلك المجتمعات التي بدأت تتقبل كل جديد بشراهة.

ويحتل روبرت ماكسويل موقعاً خاصاً في هذا المجال، فهو يهودي من أصل تشيكي، لكنه يحمل الجنسية البريطانية، هاجر إلى الغرب في أواخر الخمسينيات وبداية الستينيات.. فأين الأموال العربية والإسلامية؟

وإن الإعلام الصهيوني عامة، وخاصة السينما، استطاع تحويل الضحية إلى قاتل، والقاتل إلى ضحية..

وإن لينين كان يرى في السينما: المدخل الثقافي والفني إلى الجماهير.. ويرى أن عشرة سينمائيين مهرة، يرجحون بعملهم هذا تأثير مليون كتاب.

فإذا أدركنا أن مهمة وسائل الإعلام، لا تقتصر على التعبير عن

---

(١) الإعلام الإسلامي والعلاقات الإنسانية، منظمة الندوة العالمية للشباب الإسلامي، الرياض، ١٣٩٦هـ.

الشعب، والتصوير لحال الأمة، وإنما لها مهمة تربوية بنائية، تحاول من خلالها تسليط الضوء المنفر على بعض الإصابات، وتحاول الارتقاء بالمجتمع إلى الآفاق المطلوبة، ضمن سياسات إعلامية وتربوية ناضجة؛ وأن الإعلام تعليم مستمر، وتربية مستمرة. وثقافة مستمرة؛ وأن وسائل الإعلام هي أدوات التنمية الحقيقية للأمم، عرفنا خطورة القضية الإعلامية، وما يمكن أن تحدثه فينا، وعرفنا أيضاً لماذا كانت ثمرة لكل التخصصات، ومصباً لكل الموارد الفكرية.. إنها تصنع الأمة، وتُصنع بها.. ولأدركنا لماذا يجب أن تكون القيادات الإعلامية هي من أرقىٰ القيادات في الأمة، وأدقها تخصصاً، وأحوجها إلى الإحاطة والتكامل، ذلك أن من أبرز مهام الإعلام، ومسؤولياته: توجيه الحاكم، وترشيد المواطن، وأن الخطورة، كل الخطورة، أن ينقلب إلى تكريس أخطاء الحاكم، وبذلك يمهد للقضاء عليه، ويساهم بإلغاء المواطن.

والمؤسف حقاً أن يتحول الإعلام، وخاصة في بعض بلاد العالم الثالث، ومعظمها بلاد العالم الإسلامي، إلى معول هدم وتخريب، بدل أن يسهم في التوعية والبناء، خاصة عندما يفتقر فيها النظام السياسي إلى المشروعية والشرعية، فيلجأ إلى الإعلام الكاذب، ويستنجد به ليمارس عمليات التغطية والتضليل بإنجازات وهمية، وقدرات مزعومة، وخوارق غير طبيعية لزعامات، فيزداد الوهم، وتغيب الحقيقة، ويصرف المال، ويبدد، ويشيع النفاق، ويكثر المنافقون، ويفتقد الإعلام كل مصداقية، ويعيش الناس على الموارد الإعلامية القادمة من الخارج.

إسلامية الإعلام:

وقضية أخيرة لا بد من التوقف أمامها بالقدر الذي تتيحه هذه العجالة، ونعتقد أنها القضية الأخطر، والتي لا تزال مطروحة للجدل، والنقاش، والحوار، والقبول، والرد، ويتفاوت الحكم عليها من إنسان إلى آخر بحسب كسبه الثقافي وقدرته على فك التحكم والارتهان، والخروج من السياق الحضاري الغربي، وتجاوز الصورة إلى الحقيقة، والوسيلة إلى

الهدف، والعلم إلى الحكمة.. بل لعل الإعلام المعادي الذي كان يمكِّن للعمالة الثقافية والفكرية في نطاق الأمة الإسلامية، ولا يزال، هو من أهم الحواجز التي حالت وتحول دون بلوغ القضية مداها المطلوب.. وهي: قضية إسلامية المعارف، والعلوم الإنسانية ـ وهي الأخص ـ إن لم نقل إسلامية العلوم بشكل عام، ولئن جاز أن يطول التفكير والتأمل عند بعضنا حتى تستوعب هذه القضية ـ إسلامية العلوم والمعارف، وامتلاك القدرة على الربط بين الوسيلة والغاية، والعلم والحكمة، والخلق والمعرفة، والمنطلق وسلامة المسار، والقيم الضابطة والبرامج والأوعية المنفذة ـ فلا يجوز عقلاً ولا واقعاً حتى مجرد التوقف لطرح السؤال الساذج: هل يوجد إعلام إسلامي وإعلام غير إسلامي؟.

ذلك أنه لا يوجد في الدنيا كلها إعلام بلا هدف، ولا قيم، ولا منطلقات.. وبكلمة مختصرة: لا يوجد إعلام بدون رسالة يحملها إلى العالم.. بل الإعلام هو الرسالة، في الحقيقة، التي تؤمن بها الأمة، وتجتهد في إبلاغها.

فالإعلام هو السفير، وهو المعبر عن الرسالة الإسلامية، وهو الذي يحمل القيم والأخلاق الإسلامية.. يحمل النظرية، والنموذج، والمثل الأعلى إلى العالم، يدلل على صدقها، ويثير الاقتداء بها بمختلف الوسائل، ويحاول أن يفيد من كل التقنيات الإعلامية الحديثة، ويضبط مضامينها بالقيم الإسلامية، ويحسن توظيفها لخير البشرية، وإلحاق الرحمة بالعالمين استجابة لقوله تعالى محدداً الغاية من النبوة: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا رَحۡمَةٗ لِّلۡعَٰلَمِينَ ١٠٧﴾ (الأنبياء).

فالإعلام الإسلامي، قضية أشمل من صفحات دينية معزولة ومحكومة في جرائد ودوريات، أو أحاديث وخطب رتيبة في إذاعة وتليفزيون، أو روايات وأفلام تاريخية تظهر بلباس معين وتجهم ملفت للنظر، وتُحبس معانيها بتقعر لغوي يحول دون العذوبة العربية في الجرس والبساطة والأداء، حيث تنقلب إلى حاجز نفسي بدل أن تكون أداة تسهيل وتوصيل.

إنه القيم والمنطقات التي تكمن وراء تخطيط، وتطهير، وتنقية كل ما يذاع ويشاع بمختلف أشكاله وأوعية فقراته الإعلامية، ليكون ذا منبت حسن ومصب حسن. . إنه إعلام الكلمة الطيبة. . والوعاء النظيف، الذي يسهم بإعادة بناء الإنسان، واسترداد إنسانيته، وتخليصه من العبودية لغير الله، ابتداء من فقرات الترفيه والترويح، وانتهاء بإعلام الأزمات والشدائد والملمات. .

ولا ندعي أننا بهذه الملاحظات، استطعنا أن نحل المشكلة، ونقفز فوق حفر التخلف والتخاذل الفكري، ونقدم معالم واضحة للإعلام الإسلامي، أو أن نؤصل لمنهج متكامل في الإعلام الإسلامي، فذلك أمر يستدعي العودة إلى الخطاب الإسلامي في الكتاب والسنة، وامتلاك القدرة على استيعابه بعين مبصرة، وفقه إعلامي سليم، وامتلاك القدرة على استكناه الموارد التراثية، ففيها من الكنوز ما يمكن أن يعتبر نظرة متكاملة في الإعلام، نظرية وتطبيقاً، كما أشرنا إلى ذلك عند الشاطبي وابن تيمية، رحمهما الله[1]. . كما يستدعي الكثير من الجهود والمعاناة والتجارب، والمراجعة والتقويم. . وما نقدمه ما هو إلاّ ملاحظات، يمكن تلخيصها بأنها تحس بالمشكلة، وتحاول أن تحدد بعض أبعادها على المستوى النظري.

وحسبها أنها محاولة من المحاولات المتعددة التي يمور فيها العالم الإسلامي على المستويات الأكاديمية، والمؤسسات الدعوية والفكرية، التي تتعثر حيناً، وتتقدم أحياناً، لاسترداد دوره في الشهود الحضاري، واستئناف وظيفته في أن يقدم للعالم عطاء النبوة الخالد، بإخلاص وصواب. .

الدوحة ـ رجب ١٤١١هـ

---

(١) انظر ص٦٥ ـ ٦٦ ـ ٦٧.

(ب) في الفكر التربوي الإسلامي

قد يكون المطلوب اليوم بإلحاح: التأكيد على أهمية تشكيل شخصية المسلم المعاصر، الذي يجسد القيم الإسلامية في واقع عملي، ويبرهن على أن خلود الرسالة الخاتمة، وصلاحيتها لكل زمان ومكان، إنما يتمثل في قدرتها على إنجاب الأنموذج المطلوب، وتقديم الحلول الحضارية لمشكلات البشرية الكبرى، وأن معجزة الرسالة إنما هي معجزة تكليفية تتحقق من خلال إرادات البشر، وقدراتهم، وتسير طبقاً للسنن والقوانين والأسباب الجاثية في الكون والأنفس والآفاق، التي قدرها الله وسخرها للإنسان؛ وأن خلافته وعبوديته إنما تنجح بمقدار ما يبصر هذه السنن، ويفقهها، ويُحسن التعامل معها. وليست هي المعجزة المادية التي تجري على السنن الخارقة، والتي أقل ما يقال فيها: إنها تلغي الأسباب، وتعطل الإنسان، وتحمله إلى مواقع التعجب والانفعال، بدل أن تمنحه القدرة على الفعل، وإمكانية الإنتاج، وفي ذلك ما فيه من إعطاء الإنسان أمداء من الإرادة، والقدرة، والحرية، وقابلية التعلم، والتحكم في تسخير الكون، والاتقاء بذاته ليكون في مستوى الأمانة المنوطة به، فيما استخلفه الله فيه، بعد أن عرضها على السماوات والأرض والجبال فأبَيْن أن يحملنها وأشفقن منها، وحملها الإنسان. . فالأمانة تكليف بحمل مهمة ومسؤولية أداء، وتشريف بأهلية واختيار.

ولا بد لنا من الاعتراف: أنه كان من المفروض والمنطقي أن تبدأ الكتابات الفكرية الإسلامية بطرح المسألة التربوية جنباً إلى جنب مع المسألة الثقافية، وإن لم تكن المسألة التربوية هي الأسبق والأولى، ذلك أن الثقافة المطلوبة في الحقيقة، هي المحصلة النهائية للعملية التربوية والتعليمية، والهدف منها.

فالتربية هي الرحم الذي تتخلق فيه الأجنة بكل طاقاتها، وقدراتها، بشكل سليم، وهي المحضن، والمناخ الذي يوفر الشروط لرعاية القابليات، وتنمية كل القدرات والطاقات التي تتوزع وظائف الحياة الاجتماعية، واكتشافها، وتوجيهها، وتشكل النسيج الاجتماعي للأمة وفق تخطيط تربوي صحيح.

لكن، قد يكون للتأخير أسبابه وأعذاره، ولعل في مقدمة هذه الأسباب: العجز عن اكتشاف الطاقات القادرة على العطاء المتخصص، من جانب، أو أن تلك الطاقات المتخصصة لا تزال غائبة عن ساحة الفعل، والحضور المؤثر بالشكل المطلوب، من جانب آخر، وأن الرحلة في تأصيل الفكر التربوي، وبلورة المسألة التربوية الإسلامية، لا تزال بحاجة إلى جهود مقدورة، وتخصصات متنوعة، ومتكاملة، وغزيرة.

فعلىٰ الرغم من أن الإسلام جاء ليخرج الإنسان من عبادة العباد إلى عبادة الله سبحانه وتعالى، ومن جور الأديان إلى عدل الإسلام، ومن ضيق الدنيا إلىٰ سعة الدنيا والآخرة، ومرور أربعة عشر قرناً أو يزيد على المدرسة التربوية، والمؤسسة التطبيقية الأولىٰ في دار الأرقم بن أبي الأرقم، التي بدأت منها خطوات المسلم (الإنسان الجديد)؛ مع ذلك، نرىٰ اليوم الكثير من الثغور التخصصية التي يقتضيها إخراج الإنسان والأمة لتحقيق الشهود الحضاري (الشهادة على الناس والقيادة لهم)، لاتزال مفتوحة، ولا نزال نؤتىٰ من قبلها، لأنها تفتقد المرابطين من أهل الدراية والفقه التربوي.. ولعل الاختراق، والاحتواء، والتحكم التربوي، الذي نعاني منه، يعتبر من أخطر هذه الثغور جميعاً، بل يمكن اعتبارها ثغرة الثغور كلها.

ونعتقد أن المسألة التربوية لا يكفي فيها كتاب، ولا كتب، فهي عملية مستمرة، متجددة لا يقيدها الزمان، ولا يحكمها المكان، فلكل عصر ما يلائمه، ولكل جيل مشكلاته، وتربيته، ولكل مشكلة علاجها، بشرط الإفادة من تراكم المعارف التربوية، وتوفر قدر من التواصل

النربوي، والقدرة على استحضار العطاء التاريخي، واستصحاب القيم الضابطة للمسيرة التربوية، من الكتاب والسنة.

مسؤولية التربية:

وقد تكون المشكلة التي يعاني منها العقل المسلم اليوم، وعلى أكثر من صعيد ـ ونعتقد أن التربية هي المسؤول الأول عن هذا الخلل، فهي الجاني والمجني عليه في الوقت نفسه ـ هي في تلك الجراءة على اقتحام كثير من الأمور التي تقتضي التخصص، بل التخصص الدقيق والدراية، بحيث يتطاول إليها وعليها، ويفتي فيها من لا اختصاص له، ولا علم، فيزيد الأمة خبالاً على خبالها، ويجهض الحلول الممكنة، ويشكك في قدرتها على المعالجة.. ذلك أن الخطأ، كل الخطأ، إنما يجيئ من المُعالِج، وسوء تعامله، لجهله، وليس في وجود العلاج الذي يوضع في غير موضعه، ولغير دائه.

والعملية التربوية عملية مركبة، تتداخل فيها الكثير من العلوم التي لا بد من تحصيلها، لأنها تشكل أبجديات الفقه التربوي، إلى جانب القدرة على حسن التعامل مع هذه العلوم وتوظيفها بالشكل والقدر المناسبين. إذ لا يمكن أن نتصور إنساناً يتكلم في التربية الإسلامية دون أن يتحصل على قدرٍ كافٍ من علوم الدين، والسيرة، والتاريخ الإسلامي، لأن التربية في حقيقة الأمر تزاوج بين مجموعة من التخصصات، يحدث الإنجاب، أو الإنتاج التربوي، وما لم تتوافر هذه العناصر، فسوف لا يتم الإنجاب، إذ كيف يستطيع التخطيط التربوي، ودراسة المشكلات التربوية من وجهة نظر إسلامية، من لا يمتلك الرؤية الإسلامية والتخصص التربوي أصلاً؟ وكيف يستطيع التخطيط التربوي، ودراسة المشكلات، وتقديم الحلول التربوية، ويسمح لنفسه بتقحم المجال التربوي، من لا يمتلك معرفة كاملة بعلم النفس، وأصول التربية، والاجتماع.. إلخ.. وتقتصر معرفته على فقه أحكام الحلال والحرام دون فقه الواقع والمشكلات التي يمكن أن يعاني منها الإنسان في مراحل نموه المختلفة، ودون القدرة على استقراء تلك

المشكلات، ووضع الحلول المناسبة لها؟ ذلك أن الخطأ في العملية التعليمية والتربوية الذي يشكل «الإنسان الخطأ»، والذي ينتج المسالك والمواقف الخطأ، لا يقل خطورة عن الفتوى في أمور الدين من رؤوس جاهلة، تفتي بغير علم، فتضل وتُضل.

وقد تكون إشكالية العقل المسلم اليوم، سواء أكان ذلك في المجال التربوي، أم في سائر المجالات الأخرىٰ: افتقاره للقناعة بجدوىٰ التخصص، والتخطيط، وتقسيم العمل، وأهميته.. وإذا كانت مخاطر غياب التخطيط الذي يستدعي بالضرورة وضوح المنطلقات، وتحديد الأهداف، ودراسة الوسائل، واختبارها بشكل صحيح، وتقدير القوىٰ البشرية، واعتماد الإمكانات المادية اللازمة، والزمن المطلوب للتنفيذ، ودراسة الجدوىٰ، الأمر الذي يقتضي التقويم، والمراجعة، والتعديل، والتطوير بحسب مقتضيات الواقع والتنفيذ؛ إذ كانت مخاطر غياب التخطيط في المجالات المتعددة تعني تكريس التخلف، والحيلولة دون أيّ أمل في التنمية، فإن غياب التخطيط التربوي، الذي يعني عدم وجود فلسفة واضحة للتربية بمنطلقاتها وأهدافها، ووضع الخطط التربوية لكل مرحلة، بعد اختبارها، وقياس الناتج، ودراسة الجدوىٰ، قبل تعميمها، يعتبر من الأمور المدمرة للأمة.

وبالإمكان القول: إن أيّة إصابة في أي مجال من المجالات، يعني ببساطة: خللاً ما في المسألة التربوية، لا بد من مراجعته وتصويبه.

العجز التربوي:

وقد نستغرب كثيراً أن أميركا التي تنفرد بقيادة العالم اليوم، عندما سُبقت إلى ارتياد الفضاء من قِبل الاتحاد السوفيتي، اعتبرت السبب: فساد النظام التربوي التعليمي، وعجزه عن إخراج المبدعين، فشكلت اللجان المتنوعة والمتخصصة لإنقاذ ما أسمته بـ (الأمة المعرضة للخطر) بسبب فساد نظامها التعليمي.. وأن الرئيس جورج بوش قال مراراً في حملته الانتخابية: إنه سيكون رئيس التربية والتعليم.. بل إنّ «روبرت د.

هورماتس»، وهو خبير ومسؤول اقتصادي أميركي كبير تقلد مناصب تنفيذية عديدة، عندما سئل عن أهم مشاكل الاقتصاد الأميركي، وصف من بينها: «نظام التعليم الذي لم يلق اهتماماً كافياً. . .» (صحيفة البيان ـ ١٠/١١/ ١٩٩٠)! أما البروفيسور «آلان بلوم» الأستاذ في جامعة شيكاغو، فقد تحدث في أحد فصول كتابه الواسع الانتشار: «إغلاق العقل الأميركي» الذي أحدث عام ١٩٨٨م ضجة في الأوساط الأكاديمية الأميركية، عن إخفاق التعليم العالي في مجال الحرية، وعن فشل المدارس والجامعات في بث الثقافة الأساسية لدى الطلبة. . وقال: إن معاهد الدراسة أصيبت بداء الكسل الفكري، فأنتجت جيلاً يفتقر إلى مقومات الحس الحضاري.

إن غياب عقلية التخطيط، وغياب عقلية التخصص، وغياب عقلية النقد والمراجعة، ووجود الفراغ، والقابلية للغزو الثقافي، والاستلاب الحضاري، وانطفاء الفاعلية، وغياب القلق الحضاري، الذي يحرّك الأمة صوب أهدافها، بإرادة جازمة وقدرة مبصرة، والاغتراب التاريخي، والاغتراب المعاصر، والتراجعات الحضارية الإسلامية في شتى المجالات، معناه: أن العطب لحق بأجهزة العملية التربوية والتعليمية، فأصابها بالعقم وعدم الإنتاج، وأعجزها عن استقراء المشكلات التي تعاني منها الأمة، وأفقدها القدرة على وضع الأطر التربوية التي تمكنها من استئناف دورها، وتصويب خطوها، وتنشئة المواطن، وتوجيه طاقاته، ورعاية قابلياته، وميوله، وحسن توجيهه إلى الموقع الفاعل، وملء الثغر المفتوح.

فالتربية الحقيقية هي التي تكون قادرة على تشكيل الإرادات، واكتشاف الطاقات، والتعرف على القابليات والميول، والتزويد بالمهارات التي تجعل الإنسان قادراً على التعامل مع الواقع، والنهوض به إلى مستويات المثل الأعلى والأهداف الممكنة.

هذا على مستوى التربية بشكل عام. . أما على مستوى التربية الإسلامية، فبالإمكان القول: بأن أجهزتها ليست أقل عطباً، وقصوراً، وعجزاً، إن لم يكن عجزها أكبر، ونتائجه أخطر، إضافة إلى أنها تتم

ضمن إطار الطرح التاريخي، فهي لا تزال تبدي وتعيد في طرح المشكلات التاريخية، وحلولها، بعيداً عن التعامل مع المشكلات الواقعية، والقدرة على تعدية الرؤية الإسلامية، وتقديم الحلول المناسبة في البناء والتحصين، والارتفاع بالمسلم إلى مستوىٰ العطاء الإنساني..

وببساطة نقول: إن خلود الرسالة، وصلاحيتها لكل زمان ومكان، . ليس شعاراً يُرفع بالمناسبات السياسية، ويُعلق بالمحافل، ويعلو المنابر، ثم بعد ذلك نكون عاجزين عن ترجمته إلى واقع عملي، يجسد هذه الحقيقة، ويثبت صحتها في الميدان.

إن خلود الرسالة، إنما هو في الحقيقة تكليف تضطلع بمسؤولية تحقيقه العملية التربوية؛ ونظرية تبرهن العملية التربوية، على أنها قادرة على أن تنتج نماذج للمثل الأعلىٰ، متميزة في كل زمان ومكان، وأن تُترجم ـ الخلود ـ إلى واقع معاصر، ونماذج تثير الاقتداء، وأن ذلك لا يقتصر على فترة النبوة فقط.

وكون التربية الإسلامية اليوم لا تقدر على إنتاج تلك النماذج التي تبرهن على خلود الرسالة على مختلف الأصعدة الحضارية، فمعنى ذلك: أن وسائل التربية التي نسميها «إسلامية»، هي وسائل قاصرة، بحاجة إلى الكثير من المراجعة، والتطوير، والتعديل حتى تكون في مستوى الإنتاج المأمول للنماذج الإسلامية التي تحقق الشهود الحضاري، وتكون بمستوى خلود الرسالة، وصلاحيتها لكل زمان ومكان.

معجزة الرشد الإنساني:

وقضية أخرى، على صلة بسابقتها، لا بأس أن نعاود القول فيها لما نرىٰ من أهميتها، وضرورة طرحها بأكثر من أسلوب، وخاصة في الإطار التربوي، وهي:

أن معجزة الرسالة الإسلامية التي خاطبت البشرية بعد دخولها مرحلة الرشد الإنساني، ليست معجزة مادية، مجسدة، مرتبطة بأشخاص الأنبياء،

خارقة للسنن الجارية، كعصىٰ موسىٰ، وخلق عيسىٰ، فتلك معجزات مادية محسوسة تناسب مرحلة البشرية في طفولتها، ذلك أن الطفولة حالة يصعب معها الانتقال من المحسوس إلى المجرد، إضافة إلى أن تلك المعجزات يقف معها المرء عاجزاً عن أي فعل، ومؤمناً بأن ما جاء به النبي عليه السلام، ليس من فعل بشر وقدرته.. إلاَّ أن أقل ما يقال عن تلك المعجزات: إنها موقوتة ومرتبطة بأزمان وأشخاص، والإيمان بها ـ إلى جانب أنه ركن في عقيدة المسلم ـ يبقىٰ ذا قيمة تاريخية، فهو إيمان بالغيب، متولد من الخبر الصادق (الوحي).

أما معجزة الرسالة الإسلامية، فهي معجزة مجردة، بيانية، برهانية، تسير وفق السنن الجارية، تتحقق من خلال عزمات البشر وإراداتهم، وهذا يعني عدم إصابة الأمة بالعجز والعطالة، وانطفاء الفاعلية، وإلغاء التكليف، والاكتفاء بالإيمان السلبي، وانتظار الخوارق، وإلغاء إرادة الفرد وقدرته..

إن المعجزة الإسلامية وخلودها ـ كما يبدو لنا والله أعلم ـ يكمنان في قدرة الرسالة الإسلامية على إنتاج النماذج المعاصرة، التي تجسد هذه المعجزة في فعل بشري من خلال السنن التي لفت القرآن المُعجِز النظر إليها، وأرشد الرسول عليه السلام إلى كيفية التعامل معها، لتتحقق من خلال عزمات البشر، وضمن طاقاتهم المذخورة التي اكتشفها الإسلام، وأعاد تشكيلها، فطوىٰ بذلك الزمان والمكان، ولا يزال: ﴿سَنُرِيهِمْ ءَايَٰتِنَا فِى ٱلْءَافَاقِ وَفِىٓ أَنفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ﴾ (فصلت: ٥٣)... فنحن الذين نرىٰ باكتشافنا، ونحن الذين نتأكد من صدق الخبر من السماء، بالبراهين التي نكتشفها في الأرض، فالبيان من السماء، والدليل من الأرض.

ولعل السنن التي شرعها الله في الأنفس والآفاق، هي المرتكزات التي تقوم على التعامل معها العملية التربوية، وتعتبر حجر الأساس في التنشئة والتحضير للبناء الحضاري، وهي في نهاية المطاف لا تخرج عن أن تكون قدر الله الذي لا بد من إدراكه، والتبصر في كيفيات تسخيره، قال

تعالى: ﴿سُنَّةَ ٱللَّهِ فِي ٱلَّذِينَ خَلَوۡاْ مِن قَبۡلُۚ وَكَانَ أَمۡرُ ٱللَّهِ قَدَرٗا مَّقۡدُورًا﴾ (الأحزاب: ٣٨).. فالسنن التي هي القانون الذي يحكم الكون، هي القدر الذي شرعه الله لترتيب النتائج على المقدمات، وهو الذي يمثل العدل المطلق والجزاء الأوفىٰ على السعي.. وبغير هذا المنهج السُّنَني الذي لا بد أن تقوم عليه العملية التربوية، فسوف لا يتحقق إنتاج، ولا إنجاز، ولا إبداع.

والتربية هي المسؤولة عن الاستمرار في كشف السنن، والتدريب عليها، لتسخيرها، وإلاّ انقلب الإسلام إلىٰ ومضةٍ وسناً تاريخي نطفئه بأيدينا ـ مهما حاولنا أن ندّعي غير ذلك ـ وأصبحنا عاجزين عن الامتداد به، والاهتداء بنوره في كل الأزمان والأماكن، وحل المشكلات التي تعاني منها الأمة على مختلف الأصعدة.

التربية التي نريد:

والتربية الإسلامية التي نسعىٰ إليها، ليست بطبيعة الحال عنواناً لكتاب ضمن المواد المدرسية المتعددة، يحتوي على فروع المعرفة الشرعية من القرآن، تلاوة، وحفظاً، وتفسيراً، والحديث حفظاً وشرحاً، وأحكام الفقه والتوحيد، وشيئاً عن السيرة، والأعلام، والتراجم... فهذه معلومات لا بد من الحصول عليها في عملية التربية الإسلامية، لأن من مقومات التربية ومستلزماتها: الحصول على المعلومة التي تساهم بالتنشئة، والتنمية، والتزود بالمهارات، ورعاية القابليات، وتوجيه الميول، ورؤية الهدف أو المثل الأعلىٰ، وتعمل على إعادة بناء النسيج الاجتماعي للأمة وفق فلسفتها.. وبذلك، لا تخرج المعلومات عن أن تكون إحدىٰ وسائل التربية، أو أقنيتها ـ إن صح التعبير ـ فالعلم والتعليم، إحدىٰ وسائط التربية، ووسائلها ـ إضافة إلى الكتاب، والمعلِّم، والمنهج، والوسائل المعينة، والبيئة، والميراث الثقافي ـ لذلك عدلت كثير من الأمم عن تسمية وزارات التعليم إلى تسميتها: وزارات التربية ـ فليس التعليم إلاّ إحدىٰ وسائل التربية ـ كما أنها بدأت تفكر بالارتقاء بالوسائل الأخرىٰ، وتبرز دور

المؤسسات التربوية المساندة كالأسرة، والمسجد، والنادي، والمسرح، والسينما، ووسائل الإعلام، وبرامج الأطفال، ومؤسسات الرعاية الاجتماعية والتكافل، وتنشئ وزارات للثقافة والإعلام، والإرشاد، والمعسكرات، والمخيمات، والرحلات، والمتاحف، ومراكز البحوث والدراسات، والتخطيط لأوقات الفراغ، وتنظيم وسائل الترفيه، والرياضة، لتتحول إلى وسائل تربوية ذات أثر في بناء الإنسان، وإعادة تشكيله، ومتابعة مراحل نموِّه، وتنمية مواهبه، واكتشاف ميوله، وإكسابه المهارات المطلوبة وفقاً لأهداف الأمة، وجعل هذه الوسائل جميعاً مؤسسات تربوية مساندة.

فالتربية الإسلامية إذن، ليست ذلك الكتاب المعنون بها، الذي يحتجز زمناً من اليوم الدراسي.. وليست مجموعة بحوث علمية في فروع الشريعة، أو العلوم الشرعية، وإنما هي فلسفة كاملة تسهم في بنائها، وتحقيقها، وتجسيدها، وتحويلها إلى واقع عملي متحرك، كل المواد الدراسية، والمعارف، والممارسات، التي تبدأ مع الفرد ابتداءً من طفولته التي تُغرس فيها بذور مستقبل حياته السلوكية وتُنمَّىٰ فيها حواسه، ومروراً بكل موارده الثقافية والعلمية والتدريبية، وانتهاءاً بمجموعة الخبرات والمسالك المتراكمة، التي يتحصل عليها في شيخوخته، وينقلها إلى الأجيال المتداخلة من بعده.

فالتوهم أن التربية تقتصر على كتاب أو كتب، أو أن التربية الإسلامية حدودها كتاب التربية الإسلامية المدرسي، هو بحدِّ ذاته سبب من أسباب الخلل والعجز الذي تعاني منه العملية التربوية، والقصور في إنتاج الإنسان الصالح المتكامل.

والواقع الذي نحن عليه، لا يخرج عن هذا الخلل الذي ينتج لنا النماذج التي تعاني التمزق، وبعثرة رقعة التفكير، واختلاط الأمور، وعدم وضوح الهدف، والعجز عن رؤية المثل الأعلىٰ - فلكل مادة هدف، ومثل أعلىٰ - إلى درجة تصل معها المواد الدراسية إلى مرحلة التناقض، والتناكر،

والتداخل الحضاري، والتنافر الثقافي، ويصبح المتعلم هو أول الضحايا.. فهو الإنسان الكَلُّ على مولاه أينما يرسله لا يأت بخير، الذي يتنازعه شركاء متشاكسون، وليس الإنسان العدل ذا النسق المنسجم، والشخصية المعافاة، قال تعالى: ﴿وَضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا رَّجُلَيْنِ أَحَدُهُمَآ أَبْكَمُ لَا يَقْدِرُ عَلَىٰ شَىْءٍ وَهُوَ كَلٌّ عَلَىٰ مَوْلَىٰهُ أَيْنَمَا يُوَجِّههُّ لَا يَأْتِ بِخَيْرٍ هَلْ يَسْتَوِى هُوَ وَمَن يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ وَهُوَ عَلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٧٦﴾﴾ (النحل).

وقال تعالى: ﴿ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا رَّجُلًا فِيهِ شُرَكَآءُ مُتَشَٰكِسُونَ وَرَجُلًا سَلَمًا لِّرَجُلٍ هَلْ يَسْتَوِيَانِ مَثَلًا﴾ (الزمر: ٢٩).

علم أصول التربية:

وقضية أخرىٰ في هذا المجال، لا بد من الإتيان على ذكرها، ولو بقدر بسيط، ومن ثمَّ يترك أمر بحثها وتفصيلها للمتخصصين في الموضوع، وهي: أن الوصول إلى التربية الإسلامية، أو بلورة المسألة التربوية الإسلامية في ضوء الرؤية الإسلامية الشاملة في القرآن، وبيانها في السيرة والسنّة، بما يمكن أن نسميه: «فلسفة التربية الإسلامية»، لا بد أن يعني ترجمة هذه الفلسفة إلى واقع عملي، وإيجاد وسائل تشكيل الشخصية وفق الفلسفة الإسلامية، بمعنى: امتلاك القدرة على تحقيق التفاعل بين الإنسان وبين المبادئ الإسلامية، لإخراج الإنسان المسلم، والأمة المسلمة.

إن الوصول إلى بلورة المسألة التربوية الإسلامية من الكتاب والسنّة، والوصول إلى الآليات، والوسائط، أو الوسائل التي تمكّن من ذلك، لا يمكن أن يتم مثلاً من خلال مناهج وآليات وأساليب تفكير علماء أصول الفقه الذي يعني استنباط الأحكام الشرعية من أدلتها التفصيلة، للوصول إلى علم الفقه، أو معرفة الحكم الشرعي في الحلال والحرام.. كما أنه لا يمكن أن يتم من خلال مناهج وآليات علماء مصطلح الحديث الذين اهتموا بضوابط النقل ومناهجه، لتحقيق سلامة النص.. ولا من خلال مناهج وآليات علماء اللغة الذين وضعوا القواعد للحفاظ عليها، وعلى دلالات الألفاظ بما يتفق مع معهود العرب في الخطاب والأسلوب.. ولا من

خلال أسلوب ومناهج وآليات علماء القراءات. ولئن كانت هذه المناهج جميعها تساهم بتشكيل الإنسان، وتزوده بأقدار من المعلومات الضرورية، وتساعد في التربية، لكن يبقىٰ للعملية التربوية مناهجها، وآلياتها الخاصة بها، التي تتكفل بإحداث التفاعل بين المعلومة والإنسان، بين المعرفة والإنسان، لتترجمها إلى مسالك وأعمال، وتطبيقات.. وبدون العملية التربوية، أو المناهج التربوية، تبقىٰ الأحكام الفقهية، وسائر المعلومات، عبارة عن نظرات مجردة، أو حقائق مجردة، ومعارف باردة، لا نصيب لها من التنزيل على الواقع، أو الارتفاع بالواقع ليتعامل معها، وهذه وظيفة التربية.. وهي بهذا الاعتبار، تشبه إلى حدٍّ بعيد دليل العمل، أو دليل التشغيل للآلة الذي بدونه لا تحدث الحركة، ولا يحدث الإنتاج.

ولسنا الآن بحاجة إلى القول: إن لكل علم أساليب تفكيره، ووسائل فهمه، ومناهج الوصول إلى حقائقه، لأن الأمر أصبح واضحاً، ويكفي أن نقول: بأن علماءنا ابتكروا من المناهج والآليات بمقدار ما احتاجوا إليه للوصول إلى العلوم والمعارف في التفسير، والحديث، والفقه، واللغة... إلخ.. فلكل علم منهجه.. والمحاولات التي ترىٰ أن علم أصول الفقه هو السبيل الأوحد للوصول إلى مقاصد الشارع في شتى فروع المعرفة، فيه الكثير من التجاوز والمجازفة.

لذلك، لا بد من علم لأصول الفقه التربوي في الإسلام، ولأصول الفقه الاجتماعي، والفقه الاقتصادي.. لا بد من منهج لكل فرع من فروع المعرفة، يتناسب معها، ويوصل إلى نتائجها.. ذلك أن تطبيق منهج علم لوصول إلى نتائج علم آخر، مفسد للمنهج، ومفسد للناتج في الوقت نفسه.. وإن كنا نرىٰ أن تلك العلوم ليست بعيدة عن القضية التربوية، فجوانب التواصل فيها تفوق مواقع التفاصل.

إن علم أصول الفقه عرض لآيات الأحكام التي لا يزيد عددها على أحسن الأحوال عن خمسمائة آية، ومع ذلك استنبط الفقهاء منها هذه الذخائر والكنوز.. أما ما وراء ذلك من الآيات، فلا بد لنا أن نعترف بأن

التخصص والاستنباط في شعب المعرفة الأخرىٰ، قد توقف من زمن.. وما هو موجود في مواريثنا الثقافية، لا يشكل نقطة في بحور الفقه التشريعي المتخمة.. لذلك، بقيت آيات القرآن فيما وراء آيات الأحكام، للتبرك والترتيل.. أما الدراسات الإنسانية التي تهيئ محل الحكم وتطبيقه، فمع الأسف توقفت من عهد بعيد، في الوقت الذي امتدت، وتبلورت، وتأصلت عند الآخرين، الأمر الذي لا بد أن يشكل استفزازاً، وتحدياً، ومنبهاً حضارياً يدفعنا لاستئناف السير، على الرغم من كل العقبات الداخلية، ولعل في مقدمتها: العقول التي تألف التقليد، وتحارب التفكير والإبداع، وتقدس مناهج الأسلاف، وتظن فيها البداية والكفاية، وبذلك يتوقف خلود الرسالة، ويُقيد العقل، وتُفتقد الحكمة، وتوضع الأمور بغير مواضعها.

عقلية التبعيض:

وقد يكون من المشكلات الأساسية التي تعاني منها العملية التربوية الإسلامية: عقلية التبعيض والتفكك، أو النظرات الجزئية التي تفتقر إلى الشمولية والتوازن، وضبط النسب، لأنها في نهاية المطاف تمثل النظرة الأحادية الضيقة التي تتوهم أنها اكتشفت الحقيقة المطلقة كلها، واستحوذت عليها من كل جوانبها، فلذلك تتحزب لها، وتنغلق عليها، وتلغي حق غيرها في النظر، وتلغي أيضاً حقها في النمو والامتداد الذاتي، كما تحول دون الإفادة من جهود الآخرين، ولو جاءت من المنطلقات نفسها، ونبتت في التربة نفسها، علاوة عن القدرة على الإفادة من نتائج الأمم الأخرىٰ فيما يحقق الانتفاع.

ولعل من مظاهر هذه النظرات الجزئية المتحزبة، والنظرات التبعيضية التي تورث الفشل والإحباط، ومن ثمّ التخاذل الفكري، والشلل التربوي، والانتحار الروحي، والهروب أحياناً من عالم الحياة، والواقع، والحقيقة، إلى عوالم الوهم، والخرافة، والعطالة، وانطفاء الفاعلية: ما نراه من الإصابات الداخلية التي لحقت ببعض مؤسساتنا التعليمية، والتربوية، والدعوية.

فهي تارة تقدم علوماً محفوظة ولا تقدم تربية، وتارة أخرىٰ تقدم تربية ولا تقدم علماً وضوابط شرعية لسلوك الإنسان. . وبذلك، تستمر في حياتنا المعادلة الصعبة، ويستحيل على المؤسسات العلمية والتربوية بوضعهما الحالي أن تسهم بحلِّها، وهي: جلد الفاجر، وعجز الثقة. . فبعض المؤسسات التي اعتمدت العلوم دون أهدافها وحكمتها، ونسيت دورها في تشكيل الإنسان، أخرجت حفظة ونماذج من حملة الفقه، لكن لا فقه لهم، ولا يخرجون عن أن يكونوا نسخاً جديدة لكتب قديمة، لسانهم لسان العلماء، لكن قد تكون قلوبهم وأعمالهم أعمال السفهاء كما يقول الإمام الغزالي رحمه الله[1]: (لم أجد من علماء عصري الذين علمتهم المساجد والمدارس، إلاّ طلاب دنيا يشترون متعها بالدين). . لذلك دعا رحمه الله إلى إحياء علوم الدين في النفوس. . فإذا كان هذا في زمن الإمام الغزالي، فما عساه أن يقول لو رأىٰ حالنا اليوم؟!

كما أن بعض المؤسسات، والتكايا، والزوايا، والربط الصوفية، حاولت أن تقدم تربية ورياضات روحية، وتزكيات نفسية، بعيداً عن ضوابط الشريعة وأصولها، واعتماداً على خطرات القلوب، وشطحات العقول، فضلت وأضلت، وانتهت إلى ضروب من الانتحار الروحي الذي يلغي الحس الحضاري المسؤول، ويؤدي إلى الإرجاء والانسحاب من المجتمع، والسلبية في التعامل مع الحياة، وأحياناً إلى لون من الشذوذ والانحراف، وعبادة الله بما لم يشرع، حيث تُمجد الخرافة، وتهزم الحقيقة، وتُخرّج النماذج المشوَّهة التي تنفر بسلوكها بدل أن تغري به.

---

(١) الغزالي ٤٥٠ ـ ٥٠٥هـ.
محمد بن محمد أبو حامد الغزالي نسبة إلى الغزّال (بالتشديد) أو نسبة إلى (غزايه) بالتخفيف قرية من قرى طوس، فقيه شافعي أصولي متكلم، رحل إلى بغداد فالحجاز فالشام.
من مصنفاته: البسيط، والوسيط، والوجيز، والخلاصة، وكلها في الفقه، وتهافت الفلاسفة، وإحياء علوم الدين.

المعنى المطلوب في التربية الإسلامية اليوم:

وفي اعتقادنا، أنه على الرغم من وجود مقومات ومكونات الفلسفة التربوية الكاملة والمتكاملة في الإسلام، بكتابه وسنته، ووجود الأبنية الفكرية التربوية في نطاق العقيدة، والعبادة، والمعاملة، والسلوك، والأخلاق، والفكر، والمعرفة، فإن المطلوب من الوسائل التربوية، أو الآليات التربوية هو: التأصيل لكيفية إحداث التفاعل، وإعادة بناء النسيج الاجتماعي للأمة في ضوء ذلك.. إننا نعتقد أن الله الذي خلق الإنسان، أعلم بما يحقق له السعادة والخير والمصلحة: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ ﴿١٤﴾﴾ (الملك)، وأن الوحي الذي جاء ثمرة لعطاء النبوة التاريخي، قد وضع لنا الأسس العامة للمعرفة والفلسفة التربوية، وشرع لنا العبادات والمعاملات، كمجالات للتدريب والتطبيقات العملية.. ولعل في العقيدة، وتنوع العبادات وتكاملها، ما يكفي لبناء الإنسان الصالح المصلح، فالوحي اختصر لنا كثيراً من تجارب الخطأ والصواب، ووفر علينا الكثير من إهدار الجهود والطاقات في مجال النظرية الفلسفية.. ويبقىٰ المطلوب من التربية الإسلامية أن تجتهد في إبداع الوسائل والآليات التي تحدث التفاعل، وتأخذ بيد الإنسان إلى الإسلام.

ثنائيات متقابلة:

نعود إلى القول: إنه على الرغم من تكامل البناء التربوي في الإسلام: ﴿صِبْغَةَ اللَّهِ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ صِبْغَةً﴾ (البقرة: ١٣٨)، إلاّ أنه يبقىٰ المطلوب من فلسفة التربية الإسلامية المعاصرة أن تكون قادرة بشكل شرعي ومقنع على أن تجيب عن الكثير من القضايا التي لا تزال تشكل ثنائيات متقابلة، كما تشكل مشكلة تربوية في الوقت نفسه، نتيجة لمواريث فكرية لم يتم تمحيصها وتنقيتها في ضوء الأصول المعتمدة من الكتاب والسنة، ذلك أن تلك المواريث بقدر ما تشكل غنىً في الرؤية، وخصوبة في المعرفة والتجربة، إلاّ أنها يمكن أن تشكل في الوقت نفسه عوائق، وآصاراً وقيوداً إذا لم نتمكن من وضعها في موقعها المناسب والصحيح.

نقول: إنه لا بد لفلسفة التربية والتعليم أن تنتهي من هذه الثنائيات، وتعيد ترتيبها على شكل يؤدي إلى التكامل، وعدم التقابل: يؤدي إلى التوازي وعدم التصادم، لإنقاذ الإنسان المأمول من التمزق التربوي، والصراع، والتبعثر، والتخاذل الفكري.

ولعل في مقدمة هذه الأمور: تحديد مصادر المعرفة في التربية الإسلامية، ومجالاتها، وبيان النسق الصحيح، والسياق الممتد لكل من الوحي والعقل، ومناهج التلقي لكل من الوحي والعقل، ووسائل اختبار كل من معرفة الوحي ومعرفة العقل، وإبراز عدم تعارض صحيح المنقول لصريح المعقول، لأن مصدر الوحي والعقل هو الله، وأن العقل دليل الوحي، ووسيلة فهمه، ومناط تكليفه، وأن الخلل التربوي إنما يكون بنفي معرفة الوحي، وبقاء الإنسان أمام أسئلة حائرة مؤرقة لا يمتلك العقل الإجابة عنها؛ أو إلغاء معرفة العقل، وتعطيل أعظم النعم.

وأرقى الميزات التي كُرّم بها الإنسان؛ أو توهم التعارض بين العقل والوحي، وفي ذلك إلغاء للوحي أيضاً بتعطيل آلة فهمه.

والأمر الثاني الذي لا بد لفلسفة التربية من حسمه في ضوء الكتاب والسنّة، وفهم الجيل المشهود له بالخير: قضية القدر والحرية، وهل القدر يعني إلغاء الكسب البشري، وإلغاء حرية الإنسان في الاختيار، وهل يعني أيضاً خلق أفعاله، وجعل قضية الثواب والعقاب بعيدة عن العدل الإلهي في ضرورة ترتيب النتائج على المقدمات، والله تعالى يقول: ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ﴿٣٩﴾﴾ (النجم) وأن الفوز يمكن أن يكون بدون عمل، مما يعني إلغاءً للعقل والوحي معاً، وتعطيلاً لدور التربية والدعوة؟

إن علاقة الأقدار بالأسباب التي شرعها الله، وأمرَ الإنسانَ بانتهاجها للوصول إلى النتائج، هي أشبه بمعادلات رياضية في القرآن، والسنّة، والسيرة.. وأن الأسباب والسنن هي أقدار الله، التي شرعها لعباده.. ولعلنا نلمح ذلك في قوله تعالى: ﴿سُنَّةَ ٱللَّهِ فِى ٱلَّذِينَ خَلَوْاْ مِن قَبْلُ ۚ وَكَانَ أَمْرُ ٱللَّهِ قَدَرًا مَّقْدُورًا﴾ (الأحزاب: ٣٨).. وأن الله الذي شرع الأسباب، لم

يشرعها ليقيد بها نفسه، وإنما ليتعبد المخلوق بمدىٰ اتباعها وانتهاجها.. وأن التكليف لا يمكن أن يتم بدون حرية.. فالمسؤولية ثمرة الحرية، وإلاّ أصبحت الحياة عبثاً من العبث، الأمر الذي انتهت إليه المذاهب الوجودية.. وأن انتهاج الأسباب التي شرعها الله، هو غاية التكليف والعبودية.. ومن ثم يأتي دور الإيمان بالقدر في الأداء الإيجابي في المجال التربوي، وانتشال الإنسان من السقوط والإحباط.. لقد فهم الصحابة أن الإيمان بالقدر يعني الإيجابية، واستفراغ الجهد، وضرورة مغالبة القدر بقدر، وأن ذلك هو الدين.

وقضية أخرىٰ تستدعي من فلسفة التربية قولاً فصلًا، وهي: العلاقة بين النص الديني المطلق، والفهم والاجتهاد البشري المقيَّد بظروف الزمان، والمكان، والعلم المحدود، والعمر المحدود، في معرفة مراد الله من النص الديني.. وأن هذا الاجتهاد فهم بشري يجري عليه الخطأ والصواب، ولا يشكل الحقيقة المطلقة في كل زمان ومكان.. وأن العصمة والقدسية إنما تكون للنص الديني، ويبقىٰ هو المقياس.. وأن الفهوم البشرية ليست لها صفة القدسية، لذلك هي عرضة للتغيير والتبديل، والتجديد، والفحص، والاختبار، والإيقاف، والتأجيل في كل عصر، وخاصة بعد تراكم المعارف، وتطور آليات الفهم.. وأن النص الديني مطلق للزمان والمكان، بينما الفهم البشري نوع من الفكر في تنزيل النص على واقعة محددة ضمن زمان ومكان محددين.

وهكذا، قضايا الاجتهاد والتقليد.. والتراث والمعاصرة.. والإبداع في مجالات الحياة، والابتداع في الدين، والفرق بين الإبداع والابتداع.. والتمييز بين الغزو الثقافي والتبادل المعرفي، تحت شعار: الحكمة ضالة المؤمن، أينما وجدها فهو أحق بها.. وكذلك الواقعية والمثالية.. والتمييز بين الخصوصية، والعالمية في مجال الثقافة.. والفردية والجماعية.. والرجل والمرأة.. والثقافة والسياسة.. والعلم والدين.. والتنوع والاختلاف.. والوسائل والغايات.. والثابت والمتغير.. والعلم الديني والعلم المدني أو العصري.. إلخ هذه الثنائيات التي لا بد لفلسفة التربية

من تحرير القول فيها ضمن إطار تربوي، ووسائل تعليمية تنقذ الجيل من التمزق، والتبعثر، والثنائية، وتحقق له الانسجام الفكري والثقافي، وتخلصه من الوهن، بسبب فساد العملية التربوية.

المرأة.. والوأد التربوي:

وقد يكون من المفيد ونحن بصدد الإشارة لنماذج من هذه الثنائيات، وضرورة تحرير القول فيها من قبل فلسفة التربية، لضمان العافية للجيل القادم، والسلامة لنسيجه الاجتماعي، وتمكينه من الإبداع والشهود الحضاري، أن نتوقف قليلاً أمام قضية لا تزال تفرض نفسها على الفكر التربوي الإسلامي، لأنها لم تأخذ بعد موقعها ومكانها السليم في البناء التربوي الإسلامي المعاصر، ولا يزال الكثير من جوانبها محل أخذ ورد، وكأن تكرار القول فيما أصبح ضربة لازب على العقل الإسلامي، ضمن خريطة محددة مسبقاً، وهي: قضية المرأة، وما تتمتع به وظيفتها التربوية من خصوصية، وطبيعتها النوعية من قابلية تربوية أيضاً، علماً بأن القضية التربوية عملية مشتركة من كل الوجوه، والأفراد.

فالمعروف أن خطاب التكليف الإسلامي، بأبعاده المتعددة، إنما جاء عامّاً للرجل والمرأة على سواء، عقيدة، وعبادة، ومعاملة، وأمراً، ونهياً، وموالاة، وحقوقاً، وواجبات، وجعل الله ميزان الكرامة والفوز: التقوىٰ والعمل الصالح، وليس الذكورة، ولا الأنوثة. لأنها أمور قسرية، لا يد للإنسان فيها، ولذلك لا يُقبل عقلاً أن تكون محل مسؤولية وتفضيل، وإنما المسؤولية على الأمور الاختيارية.. وأن القوامة التي شرعها الله للرجل هي في الحقيقة مسؤولية إشراف وأهلية قيادة، وليست تشريفاً. ذلك أن الشرف إنما يكون بالتقوى والعمل الصالح.. فالخطاب عام، إلاّ من بعض المساحات الخاصة التي ينفرد فيها الرجل، أو تنفرد فيها المرأة، حسب الطبيعة النوعية، ومقتضيات الوظيفة الاجتماعية.

والذي يستقرئ سيرة خير القرون، يجد أن الحياة الاجتماعية، كانت طبيعية، ومتكاملة، ومنسجمة في البناء التربوي الإسلامي، ولا يجد أثراً

لهذه الثنائية إلاّ من بعض حالات خارجة عن النسق، والتي يمكن أن نعتبرها من الأمور المربِّية، قدرها الله لتكون من وسائل الإيضاح المُعِينة على فهم دور الرجل أو المرأة، وضرورة التصويب، لم تخرج عن النطاق الطبيعي.. فلما تراجعت التربية الإسلامية، وضعف العلم الإسلامي، وتحكمت التقاليد الاجتماعية وحلّت محل التعاليم السماوية، وحلّت العقلية القبلية الجاهلية، محل التربية النبوية، برزت هذه الثنائية التي لا تزال تفرض نفسها على الواقع الإسلامي، حتى وصلت الأمور إلى درجة من التطرف والغلو، وإلى الخروج أحياناً، فحُرمت المرأة من التعليم، ومن الثقافة، ومن العبادة في المسجد، ومن الولاء، والبراء، والقيام بمسؤولية الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وتحمل الشهادة، وأدائها، وألغيت ذمتها المالية، وحقها في الإرث، وعطاؤها في الجهاد، تارة باسم ضرورة التفرغ لوظيفتها التربوية؛ وأخرىٰ باسم الحرص على شرفها وعفتها؛ وثالثة باسم فساد العصر، وشيوع الفتن (!) وكأن وظيفتها التربوية يمكن أن تؤدىٰ وهي جاهلة بالحياة، والعصر، والمجتمع الذي يُطلب إليها تربية أولادها للتعامل معه؛ ولا ندري: كيف يمكن أن تقوم بأداء وظيفة تربوية، وتخرّج نماذج لحياة لا تعرفها، وكأن التربية تقتضي الجهل، والغباء، والعطالة، بحيث تصبح أقرب لتنظيف البيت والطفل منها إلى تربيته، وكأن بعضنا أحرص على المرأة من الله الذي شرع لها حدود وظيفتها، وهو الخالق لها، العالم بتقلب الأحوال، والأزمان، والفساد، والصلاح!

وقد تكون الخطورة في إيقاف وتعطيل بعض التعاليم والأوامر الشرعية، بحجة الحماية من الفساد، كالخطورة في إلغاء أحكام الشريعة، والخروج عليها، بحجة عدم الصلاحية لهذا الزمان.. وأظن أن الأمرين في النهاية يصدران عن عقلية واحدة، وإن اختلف الاتجاه.

ولذلك نقول: إن تعثر العملية التربوية وفسادها في إطار المرأة، أبلغ أثراً، وأخطر شأناً منه في نطاق الرجل.. وأن المرأة التي ادعينا حمايتها، أُتينا من قِبلها.. وعدنا من حمايتها والدفاع عنها، فلم نجدها.. وصحونا بعد فوات الأوان، لنرسلها إلى مؤسسات التعليم، فنجد أن المشرفين

والمشرفات على العملية التعليمية والتربوية ممن تربوا خارج الإطار الإسلامي، وسبقوا إلى التعليم، هنّ قدوتها! كل هذا كان يتم باسم الدين.. وأعتقد أن الكثير من المواقف في السيرة وعهد الخلافة الراشدة، لو حدث بعضها في مجتمعات اليوم لترتب عليها مسالك خطيرة من بعض الجهلة، وسالت دماء غزيرة، باسم حماية المرأة.

لذلك نقول: إن الوأد التربوي والنفسي والاجتماعي، لا يزال يتم، لكن بصورة أكثر حداثة وإخراجاً.. وما لم تستطع العملية التربوية اقتحام العقبة، وإعادة الاعتبار للمرأة، وتبصيرها بدورها كما شرعه الله، وإعطاءها ما أعطاه الإسلام في الحياة الاجتماعية، وإدراك موقعها في العملية التربوية، فسوف يستمر الخلل، ويستمر العجز، ويُكرّس التخلف باسم التدين، وتُفرَّغ المرأة من أخص خصائصها في الوظيفة التربوية التي ندّعي أنها خُلقت لها.. وما لم يتم التحريم من العادات والتقاليد الاجتماعية التي تمارس على المرأة باسم الدين ـ وهي ليست من الدين ـ على يد رواد الإصلاح الإسلامي والتربية الإسلامية، فسوف يكون الخروج عن التعاليم الإسلامية على يد أعداء الدين من المفسدين في الأرض.

عالم الغيب.. والشهادة:

ومن الثنائيات الخطيرة التي تستدعي وقفة بسيطة أيضاً، تثير الموضوع، وتعيد طرحه من جديد، وتغري في تناوله، وتحرير القول فيه في نطاق فلسفة التربية الإسلامية، لتخليص الشخصية المسلمة من الأرجحة والاضطراب، واختلال التوازن، وعدم ضبط النسب، والسقوط تحت وطأة المجتمعات المادية الغازية، بثقافاتها الغالبة، إلى جانب ردود الفعل المتولدة عن السلبية، والعجز، وانطفاء الفاعلية التي يُعنْوَن لها في العالم الإسلامي بعناوين الإيمان:

قضية حدود عالم الغيب الذي يعتبر ركن الإيمان، وغاية المصير، ونهاية الحياة، ومستقبل الإنسان، في مقابل عالم الشهادة، واضطراب المعادلة عند مسلم اليوم، وعجز العملية التربوية عن التنشئة السليمة في

هذا الإطار، وعدم قدرتها على تحديد مدلولات عالم الغيب، وتحويل الإيمان به، وترجمته إلى معنى إيجابي ينشئ الدافع، ويربي الإرادة العازمة، ويحمي من السقوط، وينمي جانب الاحتساب، ويُشعر بالمسؤولية، ويعد بالعدل المطلق، وعدم فوت النتائج والثواب، ويربي الرقيب والوازع الداخلي، ويحمي من الآفات النفسية، من اليأس والقنوط، ويوقظ القلق السوي، ويهوِّن المصائب، ويغري بالتضحية، وإخراج إنسان الواجب: ﴿وَمَآ أَسۡـَٔلُكُمۡ عَلَيۡهِ مِنۡ أَجۡرٍۖ إِنۡ أَجۡرِيَ إِلَّا عَلَىٰ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴿١٠٩﴾﴾ (الشعراء). ﴿فَمَن يَعۡمَلۡ مِثۡقَالَ ذَرَّةٍ خَيۡرٗا يَرَهُۥ ﴿٧﴾﴾ (الزلزلة).

والمشكلة: أن عجز العملية التربوية اليوم يتمثل في إسقاط الأمد الغيبي تماماً، أو جعله ذا ظلال سلبية كئيبة على السلوك، وبناء الشخصية، ليصيبها بالعطالة، والتواكل، وفقدان التوازن، والتحول عن مجال التكليف، والمسؤولية والمكابدة في عالم الشهادة، والنكوص عن القيام بأعباء الاستخلاف، للاشتغال بأمور الغيب مما ليس مجاله العقل والفعل.. أو بمعنى آخر: إن افتقاد التوازن في هذا الموضوع، جعلنا ندع ما نملكه في عالم الشهادة، إلى الانشغال بما يملكنا في عالم الغيب.. وما لم تجب فلسفة التربية الإسلامية عن هذه الثنائية، وتجعل الإيمان بالغيب في موقعه الصحيح من البناء التربوي، وتحرر القول في مصطلح الغيب، وأنه لا يرادف المستقبل من كل وجه؛ فسوف يستمر الوهن.. وقد يُسمىٰ الماضي غيباً: ﴿ذَٰلِكَ مِنۡ أَنۢبَآءِ ٱلۡغَيۡبِ نُوحِيهِ إِلَيۡكَۚ﴾ (آل عمران: ٤٤)، وقد يُسمىٰ الحاضر الغائب عن ساحة المشاهدة غيباً، وقد يُسمىٰ المستقبل في عالم الشهادة، غيباً ويبقىٰ على كل حال، غير الغيب بمعنىٰ العالم الآخر الذي يختص الله بعلمه، وتتوقف معرفته على إخبار الوحي، وإدراك العقل.

لذلك قد يكون من الخطورة التربوية بمكان، التوهم بأن استشراف المستقبل، والتخطيط له، واستقراء التاريخ ليعين ويوجه إلى ذلك، لون من اقتحام المحظور الشرعي.

نعود إلى القول: ما لم تستطع فلسفة التربية، الإجابة السليمة عن

هذا الأمر، وتحدث التفاعل بين الإنسان والإيمان بالغيب، في تربيته وسلوكه، وتبقى تتردد العملية التربوية بين إنكاره بإطلاق، باسم العقل والعقلانية، أو تجاوز الحدود التي بيَّنها الوحي في فهمه، والاستغراق في التعامل معه بلا ضوابط الوحي، فسوف نستمر في استقبال أفواج من المشوَّهين، من ضحايا العملية التربوية القاصرة، سواء أكان التشويه بسبب إنكار الوحي، أم إنكار العقل.

إن إنسان الواجب، إنسان الاحتساب، صاحب الإرادة العازمة، والدافع القوي، والدور الإيجابي في كل الظروف، الذي نريد للتربية الإسلامية أن تخرجه، سوف لا يتخرج بأبعاده المطلوبة إذا غاب البعد الغيبي، بسبب عجز مؤسساتنا التربوية، أو إذا غبنا في البعد الغيبي.

وقضية أخرىٰ قد يكون من المفيد أن نعرض لها، ونذكِّر بها، وهي: أنه لا بد من الاعتراف أن فروعاً كثيرة من المعرفة، وخاصة في مجال العلوم الإنسانية (علم النفس، والاجتماع، والتربية، والسياسة، والاقتصاد. . . إلخ)، قد توقفت عن الامتداد في حياة المسلمين الفكرية من زمن بعيد، وما عندنا من المواريث في هذه المجالات، لا يخرج عن أن يكون بوارق وومضات لم تتبلور، ولم تؤصل بالشكل الصحيح. . وأننا سُبقنا في هذه المجالات، وأن كثيراً من هذه العلوم تمنهجت، وتأصلت، وتبلورت عند الأمم الأخرىٰ، من خلال عقيدتها، وفلسفتها عن الكون، والإنسان، والحياة. .

والتحدي الصعب اليوم هو: كيف يمكن للمتخصصين في هذه العلوم ـ وغالباً ما جاءت تخصصاتهم في معاهد، ومناهج، ومعلمي الحضارات والثقافات الأخرىٰ ـ أن ينفلتوا من التحكم، ويخرجوا من النسق التربوي والثقافي الذي درسوا في مناخه، ويمتلكوا الاقتدار على التمكن من أدواته وآلياته فقط، والفكاك من نسقه، ومن ثم إنتاج فقه تربوي إسلامي من خلال المرجعية الإسلامية، ومصادر المعرفة الإسلامية في الكتاب والسنة، وردم فجوة التخلف، وإلغاء التبعية الفكرية، والعمالة الثقافية،

والارتفاع إلى مستوىٰ الخطاب التربوي العالمي، أو العطاء التربوي الإسلامي، وإغراء الناس بالإسلام حقيقة؟

وهنا لا بد من القول: إن ميراث المسلمين في الإنتاج التربوي التاريخي، تركز على إنتاج الشخصية، وتمحور حول الجانب التطبيقي للبناء التربوي في قيم الكتاب والسنّة، أكثر من الانشغال بتحديد المفهومات، وتأصيل الفكر النظري، الأمر الذي اقتضته العصور اللاحقة، أو الأجيال اللاحقة، بمعنى: أن المسلمين الأوائل اشتغلوا بوظيفة المفهوم عن الاشتغال بتحديد المفهوم والمصطلح، وأخشى أن أقول: بأننا اليوم نشتغل بالمصطلح عن وظيفته.

لذلك فإن من المجازفة والسذاجة بمكان أن نقوم بعملية مقارنة ـ مع الفارق ـ بين ما أنتجه المسلمون في عصور متقدمة، في الإطار النظري، ومع ما وصلت إليه هذه العلوم من تأصيل بعد رحلتها الطويلة.. وكأن الأولىٰ للقياس الصحيح، أن نقيس الإنتاج التربوي الإسلامي بعصره، من إنتاج العصر نفسه عند الآخرين، وضمن الإطار النظري والتطبيقي، لندرك تميز المسلمين وتفوقهم، وعندها نلقي باللوم على أنفسنا، وتقصيرنا، ونتخلص من العقلية الذرائعية التي تسوِّغ قصورنا، حيث نلقي بالتبعة على السابقين، فنقع بما نتنكر له.

مرحلة الفكر التعبوي:

ويتفرع عن هذه القضية، وجه آخر لا بد من الإشارة إليه، وهو: أننا في مرحلة استرداد الذات، وحمايتها من ثقافة وسياسة الغالب الذي حاول تكريسها بالاستعمار، كان من الطبيعي أن ينشأ عندنا رواد لهذه المرحلة، يكتبون عن فروع المعرفة المختلفة، بما فيها المعرفة التربوية، بما يمكن أن نسميه: مرحلة استرداد الذات، وحمايتها، وتعبئتها ضد الذوبان، لذلك جاءت الكتابات كلها تقريباً بأسلوب تعبوي، يحتفظ بالمسلمين، ويحول دون ذوبانهم، وكأنه يقول لهم: بأن في الإسلام كفاية وغنىٰ، بل فيه أفضل مما في الحضارات الأخرىٰ، فاستمسكوا به، وأقبلوا على كنوزه..

احتفظوا بالمسلمين ليجيء المتخصصون، فيقوموا بدورهم في التأصيل، والتنظير، والتطبيق، والفقه التربوي.

لذلك، نقول: إن الإلقاء بالتبعية على هؤلاء، دون إدراك دورهم بدقة، وقوع أيضاً في الشرك الذي ننكره، ونتنكر له، مع الاعتراف بأن الخطورة، كل الخطورة، أن يمتد هذا الفكر التربوي التعبوي بعد انتهاء مرحلته، أو أن يبقىٰ يستغرق المساحة كلها، حتى وإن قلنا بضرورة استمراره، وبحدوده الطبيعية.

التربية بالقدوة:

وقد يكون من المناسب هنا أن نشير إلى الدور المؤثر، والواعظ، والبليغ في نطاق التربية بشكل عام، والتربية الإسلامية بشكل خاص، وهو: التربية بالقدوة.. ذلك أن القدوة أو الأنموذج، هو في الحقيقة، تجسيد للمثل الأعلىٰ في الواقع البشري المحسوس والمشاهد، وترجمة للنظرية إلى ممارسةٍ وتطبيق، وتحويل للفكر والأمل إلى فعل وعمل، من خلال عزمات البشر، وبذلك تتحقق القناعة الفكرية المحسوسة، إلى جانب القناعة العقلية المجردة، بأن المثل الأعلىٰ ليس خيالاً بعيد المنال، ومستحيل التنزيل على الواقع.

ومن هنا نقول: إن الضرورة العقلية والتربوية تقتضي أن يكون الأنبياء من البشر، وأن يكونوا رجالاً يأكلون الطعام، ويمشون في الأسواق، وتجري عليهم سنة الحياة التي تجري على سائر البشر.. ولولا أنهم من البشر، لما استحقوا تربوياً أن يكونوا نماذج للاقتداء وتجسيد المثل الأعلىٰ؛ إذ كيف يُشكل قدوة للبشر، وترجمة أمينة للمبدأ، من لا يحس إحساس البشر، ولا يتمتع بصفاتهم، ولا يطيق طاقتهم!؟

فالتربية على المثل الأعلىٰ، وبعث النزوع والتطلع إليه، والإغراء به في نفوس البشر، لا بد له من نماذج ورموز في كل عصر.. لا بد له من أفراد ممتازين يجسدونه، ويثيرون الاقتداء به عند الآخرين، لمحاكاته والارتقاء إليه، إلى جانب استصحاب سير الأنبياء والصحابة، لتتواصل

الحلقات التربوية التاريخية، وتُدَلِّل على الصلاحية لكل زمان ومكان..
لكن المشكلة التربوية الحقيقية، أو بعبارة أدق: «الخطورة التربوية» في هذا المجال: عندما تتحول هذه الرموز وتلك النماذج إلى أوثان أو أصنام من دون الله، تُضفىٰ عليها الصفات والخصائص الخارقة، وتدعىٰ لها العصمة عن الخطأ، واحتكار المثل الأعلىٰ.. فبدل أن تكون ممثلة ومجسدة للمثل الأعلىٰ، تصبح هي المثل الأعلىٰ، والمقياس لكل شيء، يوزن بها الحق، ولا تُوزن به.. وهنا تبدأ مرحلة غياب المثل الأعلى بالمفهوم الإسلامي، وبروز الصنم الذي يحتكر كل الحقيقة في ذاته، وترتكس العملية التربوية، ويصبح الرمز أو الأنموذج قيداً على العقل، يحول دون انطلاقة الفكر، وقدرته على الإبداع والاكتشاف والاجتهاد، وتعود الآبائية (والطوطمية) التي تحمل معها الآصار والأغلال لمحاصرة الإنسان.

لذلك نرى أن القيم والمبادئ الإسلامية التربوية عوفيت من هذا الداء ـ وإن أصيبت به بعض التطبيقات ـ عندما توجهت إلى تقدير وتقديس الصفة، والوظيفة، والعمل الناتج الموزون بميزان الحق، وأغرت باعتناقه، وتعشقه، والتطلع إليه، ولم تقدِّس النماذج لأشخاصهم، وإنما قدست القيم التي يمثلونها.. قدست الكرم، ولم تقدس شخصية الكريم وشكله.. قدست قيم العدل، ولم تقدس شخصية العادل.. وهكذا.. فإذا ذُكر عمر رضي الله عنه، ذكر العدل.. وإذا ذكر عثمان رضي الله عنه، ذكر الكرم والحياء... وإذا ذكر خالد رضي الله عنه، ذكرت القوة والجهاد في سبيل الله.. وذلك حتى تكون هذه المعاني ـ من الناحية التربوية ـ في متناول الجميع الذين يعزمون على الارتقاء إليها، وليست حكراً على شخصية الأنموذج.

وبمعنى آخر: لقد قَدست وخَلّدت القيمُ الإسلامية، معاني البطولة، ولم تقدس البطل.. وفي هذا ما فيه من التحرير والارتقاء.. فالارتباط والمعيار دائماً هو الحق والمثل الأعلىٰ، حيث يُوزن الرجال بالحق، ولا يوزن الحق بهم.. فالرجالُ يُعرفون بالحق، ولا يُعرف الحق بالرجال.. وكل إنسان يجري عليه الخطأ والصواب، ويؤخذ من كلامه ويرد إلاّ الرسول صلىٰ الله عليه وسلم، لأنه مسدد بالوحي، ومؤيد به.

ولذلك يمكن أن نقول من هذا المنطلق التربوي: إننا بذلك نجعل عملية التربية عملية متبادلة ومشتركة بين الأمة ونخبتها.. بين القيادة المتسلحة بالحق، المنتصرة له، والقاعدة القادرة دائماً على الحيلولة دون تحوّل رموزها إلى أوثان تقودها بدون وعي.. فالأمة تراقب النخبة.. والنخبة ترتفع وتسمو بمقدار إرادتها العازمة في التزام المثل الأعلى والحق، ومقدار عطائها في إطاره.

أما عندما ترتكس العملية التربوية، ويسود التقليد الجماعي، والمحاكاة، ويتوقف التجديد، والإبداع، والاجتهاد، والنقد، والتقويم، عندها تتحول رموز العمل إلى أوثان تفسد العملية التربوية والدعوية.. فبدل أن يكون القدوة أنموذجاً مربّياً، يصبح وثناً معطِّلاً.

وهنا حقيقة لا بد من الإشارة إليها أيضاً، لأنها في نظرنا قد تكون مكملة ولازمة لما سبق وأشرنا إليه بالنسبة لهذه النماذج والرموز، وهي ما قلناه: بأنه يجري عليها الخطأ والصواب بطبيعتها البشرية، لذلك لا تشكل في التصور الإسلامي محلاً للقدوة الكاملة، لأن كلَّ الناس - غير الرسول ﷺ - لا وحي لهم، يسدد خطاهم.. لذلك نقول: إن غياب معيار التصويب والتخطيء بالحق، يؤدي بالضرورة إلى التستر على الخطأ، ومحاولات تبريره، وتسويغه بعقلية ذرائعية، كما هو حاصل الآن في كثير من مجالات العمل والمواقع الإسلامية، حيث تتحول بعض القيادات والرموز إلى معصومين، لم يحدث لهم ولا خطأ واحد في سيرتهم كلها (!).

ولعل هذا يعتبر من أخطر الإصابات الداخلية في مجال تربية الأفراد، وبناء شخصياتهم، الأمر الذي يضلل القيادات، بإخراجها عن بشريتها لتصبح عقبة أمام كلّ نمو، وتصويب وارتقاء، وتفكير حر، والانتهاء من ثَمَّ إلى ضرب من التصنيم، والتوثين، والآبائية المعطلة، التي حذر القرآن من السقوط فيها.

لذلك قد نقول هنا: إنه يجب أن نفرح وأن نُسرّ عندما نكون قادرين على اكتشاف خطأ، أو أخطاء لهذه الرموز.. تماماً كما نفرح بصوابها.. لأن هذا الاكتشاف سوف لا يضرها، ولا يسقطها، بل يؤكد بشريتها.

وقد يكون الخلل، أو أسباب المشكلة في ذلك: أن العقل المسلم الذي وقع فريسة النظرة الجزئية، والتبعيضية، وغياب الرؤية الشاملة للأشياء، لا بد أن يقوده ذلك إلى لون من التطفيف في الوزن والكيل، يدفعه إلى أن ينظر إلى الأشياء ويقومها من خلال هذه النظرة الجزئية، والموقف الواحد، وتعميمها على المواقف والاجتهادات.. فإن رضينا أن ننسب الخطأ لإنسان، أو نثبته عليه، فإن ذلك حتماً سيقود العقل الجزئي إلى إسقاطه كلياً، وتناسي كل كسبه وصوابه في سائر الأعمال الأخرى. أي أن العقل الجزئي يسقط تاريخاً طويلاً من عمل الخير والصواب، بسبب خطأ واحد!! وقد يسقط تاريخاً طويلاً من عمل الشر والفساد والإفساد، بتوهم صواب واحد!! إنه اختزال للتاريخ في موقف.. ولذلك نرى الأنصار، والمريدين، والتلامذة، يستميتون في الدفاع عن الشيخ أو الزعيم، أو الرئيس، أكثر من الدفاع عن الحق نفسه.. ويبررون خطأه إلى درجة قد تحمله إلى مواقع العصمة، وتخرجه عن طبيعته البشرية.. وعندها، تحيط به أخطاؤه، وينقلب الأتباع إلى إقطاعات بشرية تسيطر عليها وتحركها روح القطيع.

ونعتقد أن العقل المسلم لو رُبيَّ على النظرة الشمولية (وكفىٰ المرء نبلاً أن تعد معايبه)، لكانت حمايته لأحبائه ورموزه، كحماية الطبيب المعالج، لا كحماية الأمّ الحنون التي تحول دون وليدها وقسوة الدواء الشافي، ويكون ذلك الامتناع سبيلاً إلى إنهاء حياته.. وهذه آفة كل تستر على الخطأ، وعدم السماح بالنقد والتقويم بنوايا مخلصة، تحت شتى الظروف والمعاذير.. ومخاطر ذلك في المجالات التربوية: دمار للفرد والأمة على حد سواء.

الترغيب.. والترهيب:

وقضية أخرىٰ قد تكون فرعاً عمّا نعرض له أيضاً، وهي: أن بعضاً منا، سواء أكان ذلك في المجال التربوي، أم في مجالات الدعوة والعمل الإسلامي ـ وكلها لا تخرج عن النطاق التربوي ـ لا يرىٰ مناقشة السلبيات التي يمكن أن يقع فيها العمل، أو حتى مجرد ذكرها، وإنما يرىٰ أن نكتفي

بذكر الإيجابيات، والتركيز عليها، بحجة أن ذلك يخلخل الصفوف، ويبصِّر العدو بمواطن الضعف، ويصيب النفوس ببعض الإحباطات والارتكاسات على المستوىٰ التربوي، لذلك يرىٰ أن تقتصر التربية على ذكر الإيجابيات، والترغيب دون الترهيب. . وفي اعتقادنا أن ذلك هو مقتل العمل والتربية، فالقرآن عرض للترغيب والترهيب، معاً، وحسب مقتضيات الحال، حتى في مراحل الطفولة الأولى: ﴿يَٰبُنَيَّ أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ وَأۡمُرۡ بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَٱنۡهَ عَنِ ٱلۡمُنكَرِ وَٱصۡبِرۡ عَلَىٰ مَآ أَصَابَكَۖ إِنَّ ذَٰلِكَ مِنۡ عَزۡمِ ٱلۡأُمُورِ ﴿١٧﴾ وَلَا تُصَعِّرۡ خَدَّكَ لِلنَّاسِ وَلَا تَمۡشِ فِي ٱلۡأَرۡضِ مَرَحًاۖ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخۡتَالٖ فَخُورٖ ﴿١٨﴾﴾ (لقمان). . واعتمد التقويم والتسديد، حتى في أشد الحالات حراجة: حالات الهزيمة. .

وفي الوقت الذي نرىٰ بعض الصحابة يسألون عن الخير ليفعلوه، نرى بعضهم الآخر يسأل عن الشر مخافة أن يدركه.

التعسف في التفسير:

ولعل بعض مظاهر المشكلة في العملية التربوية الإسلامية اليوم: أن قضية التعسف في تفسير النصوص من الكتاب والسنّة، لم تقتصر على الجانب العلمي والدراسات المادية، والكونية، أو ما يسمىٰ بالإعجاز العلمي في محاولات لإثبات سبق الإسلام إلى هذه النظريات، بشكل مختلف يدعو إلى الحزن أحياناً، ويشكل شاهد إدانة على فقر وعجز العقل المسلم اليوم، لأنه يستنزف نشاطه وطاقاته في اللهاث وراء إثبات ما وصل إليه العلم من نظريات وحقائق، ليعوض عن مركب النقص، ويدّعي السبق الموهوم؛ وإنما تجاوز التعسف في التفسير إلى مجالات أخرىٰ لعلها الأخطر: في مجالات العلوم الإنسانية، في محاولة للتفتيش والانتقاء لبعض الآيات القرآنية والمصطلحات اللفظية، وإخراجها من سياقها، وعدم القدرة على إبصار وظيفتها، وتحميلها بعض المعاني الخفية، وحملها على نظريات في علم النفس والتربية والاجتماع، أو حمل الآيات عليها، والنظر إليها من خلال المذاهب والمدارس الفكرية، أو التربوية، المعاصرة.

وقد تكون المشكلة الأخطر أن يتوسع بعض المفكرين المسلمين في فهمه لبعض الآيات، فتارة يقبل الإسلامُ عنده التربية الماركسية، وأخرىٰ تُنتقىٰ بعض الآيات التي تلتقي مع التربية الرأسمالية، وثالثة نجد أصولاً لمذهب التطور واستمرار التخلق وليس الكشف عمّا هو مخلوق! ونخشى أن نقول: لقد أصبح لكل إنسان فهم خاص للكتاب والسنّة، اليوم، بحسب نظرته، ومواريثه، ومعتقداته، وقناعاته المسبقة.

تحكم النسق الغربي:

ولعلنا نقول: إن المشكلة إنما جاءت من تحكم النسق المنهجي الغربي في عمليات التفكير الإسلامي، خاصة لدىٰ من تخصصوا في مناخه، أكثر من القدرة على الإفادة من آليات الفهم والكسب البشري، ومن ثم توليد نظرة متميزة للتفكير، متسقة مع مصادره، وأصوله المعرفية، ونظرته للكون والإنسان والحياة، وبذلك يكون كل الناتج: إعادة قولبة الإسلام في القوالب الغربية، وتقديم الحيثية، والفلسفة الإسلامية لقولبته.. وهذه الحالة هي الأخطر في الحوار، والتبادل المعرفي، والمواجهة الحضارية، من التحدي المباشر، حيث تتوهم المؤسسات التربوية والفكرية، الوصول إلى «الإسلامية» في النظرية والتطبيق، لكن الحقيقة هي أن كلمة «الإسلامية»، أو «الأسلمة» لا تخرج عن أن تكون شعاراً، ويافطة، أو ملصقاً على المناهج والأساليب الغربية في التفكير.. وفي هذه الحالة، قد يكون الأفضل لنا أن نحتفظ بالهاجس والقلق الدافع إلى الوصول إلى الفقه التربوي الإسلامي مستقبلاً، من أن نتوهم أننا أحسنا صنعاً بما نفعل، وبذلك نضل الغاية.

المعادلة المختلة:

ولعل من بعض مظاهر الأزمة التي تعاني منها العملية التربوية في العالم، والتي ألحقت شيئاً من الأذىٰ بالتربية الإسلامية على يد بعض المتخصصين بالتربية ضمن إطار النسق الغربي: أن بعض المدارس والاتجاهات التربوية، اعتمد بناء الفرد أساساً للوصول إلى المجتمع الفاضل

أو المنشود، ضمن فلسفة التربية التي تراها الأمة، وأسقط دور البيئة، والمجتمع، والمواريث الثقافية والتاريخية في عملية البناء التربوي، وانتقىٰ لذلك الأدلة والوقائع التي تدلل على ما ذهب إليه.. وبعضهم الآخر اعتقد أن الفرد من الناحية التربوية هو وليد البيئة، والجماعة، والوراثة الثقافية والعضوية، فالجماعة هي المربية للفرد، ابتداءً من الأسرة، وانتهاءً بالمجتمع، وألغىٰ دور الفرد في القدرة على المبادرة والانفلات من أسر الجماعة، وامتلاك القدرة على التغيير.

وقد تكون المشكلة في الكثير من المدارس والاتجاهات التربوية هي: الخلل في التوازن، وضبط النسب، في ضوء الحالات والمشكلات لتي تعاني منها الأمة في كل زمان ومكان.. فقد يكون الارتكاز على الفرد تقتضيه ضرورة معينة، في مرحلة معينة، ولا يعني ذلك بالضرورة إسقاط دور الجماعة، وأهميتها في الصياغة والتشكيل التربوي.. وقد تقتضي ظروف أخرىٰ إبراز دور الجماعة، والتركيز على التلاحم الاجتماعي، وإعادة بناء النسيج الاجتماعي الذي أصابه الوهن.

ولا شك أن للجماعة، والبيئة، والمواريث الثقافية، دوراً بارزاً في التشكيل التربوي، والتحويل، والتغيير، بطبيعة فطرة الإنسان الاجتماعية، والرسول ﷺ يقول: (كل مولود يولد على الفطرة فأبواه يهودانه، أو يمجسانه، أو ينصرانه) (رواه البخاري، عن أبي هريرة).. فالتشكيل والتغيير يأتي من البيئة والجماعة، لكن ذلك لا يؤخذ على إطلاقه، ولا يمنع من دور الفرد في التغيير والتحويل.. ولو كانت الجماعة هي كل شيء في التغيير، والتنشئة، والتشكيل التربوي والثقافي، لأدىٰ هذا بالضرورة إلى توقف حركات الإصلاح والتغيير، وسلب القدرات من أفراد النخبة المبصرين لما يجب أن ترتقي إليه الأمة.

فأفكار الإصلاح لا يمكن أن تبدأ إلاّ بأفراد ممتازين، يتحركون في إطار نخبة تستطيع الانفلات، والقفز من فوق أسوار البيئة، والمجتمع، والواقع، والمواريث التقليدية، وتحاول فيما بعد أن تتوسع بنشر تلك

الأفكار، وتحضر لها المناخات الاجتماعية المناسبة لتصبح فيما بعد: إنتاج نخبة، وإنجاز أمة.. فالأفراد لا يمكن أن يتحركوا إذا لم يستطيعوا أن يحركوا القابليات، ويهيئوا القناعات الجماعية للنقلات النوعية والتغييرات الجذرية.

فالفرد والجماعة في العملية التربوية، يمكن أن يكون كل منهما مقدمة ونتيجة في الوقت نفسه.. فالنبوة هي حركة أفراد غيرت المجتمع والبيئة، لكن التغيير لم يتم بدون تربية عصبة، وحماية عصبة، أو نخبة.. لذلك، فمقولة: «الناس على دين ملوكهم»، صحيحة إلى حدٍّ بعيد.. فكثيراً ما نرىٰ طوابع الظلم والذل تلحق بشعوب كاملة، وتموت فيها روح الفاعلية، بسبب فراعينها.. فالرغبة في تحقيق المصالح، والرهبة من لحوق الأذىٰ، تطبع الواقع، فيصبح الناس من خوف الموت، في موت.. ومن خوف الذل، في ذل.. ومن خوف الفقر، في فقر.. ويكون الوازع السلطاني أقوىٰ من الوازع الفكري، أو الوازع القرآني.

لكن ما يروىٰ عن الرسول ﷺ: (كما تكونوا يولَّ عليكم)[1]، دقيق أيضاً إلى حدٍّ بعيد.. فليس السلطان، والقيادات الفاعلة، إلاّ ثمرة للمجتمعات، والوراثات الفكرية، والمناخ التربوي والثقافي..

ويبقى المطلوب للعملية التربوية: ضبط النسب، وإعادة التوازن المفقود في معادلة الفرد والجماعة من الناحية التربوية.

فصحيح أن فرعون استخف قومه، فأطاعوه.. لكن صحيح أيضاً أن موسىٰ تربى في بيت فرعون، وخرج عليه، وقوّض حكمه.. ومؤمن آل فرعون أيضاً، خرج على الواقع، ودعا إلى التغيير.. ومواثيق الله هي التي تحمي من السقوط التربوي، وتبني الصمود في وجه شيوع مناخ الظلم، ويصبح من أعظم الجهاد: كلمة عدل عند سلطان جائر: ﴿وَنُرِيدُ أَن نَّمُنَّ عَلَى ٱلَّذِينَ ٱسۡتُضۡعِفُواْ فِى ٱلۡأَرۡضِ وَنَجۡعَلَهُمۡ أَئِمَّةً وَنَجۡعَلَهُمُ ٱلۡوَٰرِثِينَ ۝٥﴾ (القصص).

---

(١) ابن تيمية، الفتاوىٰ، كتاب قتال أهل البغي، جـ ٣٥، ص٢٠.

فالإسلام بدأ غريباً عن البيئة والمواريث بكل أبعادها.. بدأ خطوته بإيمان فرد، ثم بحركة أمّة.. والتربية الإسلامية، عندما عجزت عن التغيير للواقع السياسي الظالم، والمستبد، تاريخياً، لم تنهزم وتستسلم، وإنما استطاعت أن تحتفظ بالأمة المسلمة، بعيداً عن التأثر بالسلاطين المستبدين، وأن تعزل هؤلاء المستبدين عن ضمير الأمة، ريثما تتاح الفرصة التي تمكن من التغيير.

وبالإمكان القول: أن توقف الخلافة الراشدة عن الامتداد السياسي، لا يعني توقفها عن الامتداد في الميدان العلمي والتربوي والثقافي.. ولعل تاريخنا الحقيقي هو التاريخ الثقافي، حيث نرىٰ خلود ذكرىٰ العلماء المجاهدين، وغياب سيرة السلاطين المستبدين.

ودور العملية التربوية يكمن في القدرة على تحديد دور الفرد في عملية التغيير التربوي، ودور الجماعة والوسائل التربوية معاً في التأثير وتشكيل الرأي العام الذي يشكل المناخ السليم لتنشئة الأفراد.

نعود إلى القول: بأن التربية هي التنمية، وهي الثقافة.. هي الرحم الذي تزرع فيه الأجنّة، وتُتعهد، لتنطلق في جميع مجالات الحياة.

والذي لا بد أن نشير إليه: إن محاولات إجهاد النفس في الوصول إلى نظرية تربوية إسلامية، أو فلسفة تربوية، أقل ما توصف به: أنها محاولات في غير الموقع المطلوب.. ذلك أن ما جاء به الإسلام يشكل بناءً تربوياً متكاملاً، في مجال العقيدة التي تخلص الإنسان من كل ألوان العبودية، وتعتق نفسه، وروحه، وعقله، من الأغلال، والآصار، والآبائية، والتقليد، وتكسبه الاطمئنان والسكينة تجاه أخطر المشكلات الحياتية: الموت، والمصير، والرزق، والحياة.. كما فرض الإسلام عبادات متكاملة لبناء الشخصية، هي بمثابة تطبيقات واستجابات عملية عضوية وسلوكية لقضية عقيدية فكرية، ومعاملات مرتبطة بقيم وضوابط ومسالك اجتماعية.. إلخ.

وكأن المطلوب تربوياً هو: كيفية ابتكار الوسائل والمناهج التربوية

لإحداث التفاعل بين الإنسان والإسلام، وانصباب البحث على مناهج وآليات الفهم، والتوصيل، وإعادة صناعة النسيج الاجتماعي، والفكر التربوي، أكثر من الانصراف إلى التنظير الذي كفلته القيم التربوية الإسلامية في الكتاب والسنّة وامتحن بالتطبيق التاريخي.

إخراج الأمة المسلمة:

وتتحدد أهمية التربية في إنتاج الإنسان الصالح المصلح لتصل في غاياتها النهائية إلى إخراج أمة الرسالة، وإعادة بنائها، ليصبح ولاؤها لله، وبذلك تكون قادرة على أن تمثل الأمة المعيار، وتستحق أن تكون شاهدة على الناس.

ومن نعم الله على الأمة المسلمة أنه لم يسلط عليها عدوها تسليط استئصال وإبادة، وإنما هي عقوبات، يوقعها بسبب معاصيها الخلقية والفكرية والسياسية، ومنبهات حضارية للقضاء على الكيانات الرخوة، والعناصر الشائخة في جسدها، تحصنها دون عوامل الموت والفناء، وتحرك فيها الإمكان الحضاري، وتوقظ القدرة الكامنة، وتحرضها على الإقلاع من جديد، مستهدية بقيم الوحي، المحفوظة في الكتاب والسنّة، وتطبيقات النبوة في السيرة العملية، التي أخرجت الأمة المسلمة النموذج، وناطت بها مسؤولية الشهود الحضاري، بما تمتلك من الرسالة المعيارية ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ (البقرة: ١٤٣).

وإذا صح لنا أن نقول: بأن نهوض الأمم، ومعاودة إخراجها، واسترداد دورها، مرهون إلى حدٍ بعيد باستقراء ظروف وشروط ميلادها الأول، أدركنا أهمية الاهتداء بقيم الكتاب والسنة، وتطبيقات السيرة، في عملية البعث الإسلامي، أو إخراج الأمة المسلمة من جديد، التي تعتبر الهدف النهائي لإخراج الفرد.

لذلك لا بد من إعادة النظر في الوسائل التربوية لتكون قادرة على استرداد دور الأمة المسلمة في الشهود الحضاري، وإعادة نسيجها

الاجتماعي، وإحداث التفاعل بينها وبين الإسلام، وتخليصها من الرؤية النصفية والجزئية، التي تستحوذ عليها، والتي نأت بها عن مقاصد الدين وأهدافه، وعطلت قدرتها على السيرة في الأرض، والنظر في سنن الله في الأنفس والآفاق، واكتشاف القوانين والأقدار التي تنتظم الحياة والأحياء، وامتلاك الوسائل التي لا بد منها لتحقيق مقاصد الدين، والقيام بأعباء الاستخلاف الإنساني.

إننا نعتقد أن ملف المسألة التربوية سواء في إطار إخراج الفرد أو إخراج الأمة، يجب أن يبقىٰ مفتوحاً، حيث تتجدد الأساليب والأوعية التربوية بتجدد الحياة، وتنوع المشكلات والقضايا التي يعرض لها الإنسان مع تطور المكتسبات المعرفية والعلمية، التي لا بد لها من تطوير مُرافِق لأبنية أخلاق المعرفة، أو لمناهج إسلامية المعرفة.

ذلك أن الحاجة ماسة اليوم خاصة في إطار التأصيل المنهجي التربوي، حيث تحتاج المعطيات التربوية المعاصرة إلى الكثير من التصنيع والصياغة، والتجسيد العملي في البناء المؤسسي، في المجالات المتعددة، إلى محاولة جزئية لتجاوز (الأبنية الفكرية والمؤسسية المسبقة)، التي استمدت قداستها من الإلف، وقوة الاستمرار، والوراثة، التي قد يتقبلها العقل، وتتسرب إلى الثقافة، بدون فحص واختبار، كما تورث الأشياء المادية عن الأسلاف والآباء.

قضايا مطروحة للدراسة:

ونكتفي هنا بإثارة بعض القضايا، التي تستدعي الكثير من النظر والبحث والتفاكر حول إخراج الأمة المسلمة، وما تتمتع به من الإمكان الحضاري، وامتلاك الرسالة المعيارية، والتواصل الثقافي بين أجيالها، الأمور التي تقتضيها خاصيتا الخلود، وختم النبوة، والتي تعتبر من لوازمهما، وكيف أن الدورات الحضارية، التي عرض لها علماء التربية والاجتماع والتاريخ، لم تنطبق بشكل رياضي صارم على الأمة المسلمة، وأن حسابات أعدائها لم تصدق تماماً عليها، لأن لهذه الأمة دائماً

مفاجآتها، التي لا تزال تستعصي على تقديرات خصومها، وإن لم تنج بعمومها منها، لأن سنن الله في الكون وأقداره لا تحابي أحداً. ذلك أن مواثيق الله لحملة الرسالة الخاتمة، واستقراء التاريخ، يؤكدان أن الطائفة القائمة على الحق لا يمكن أن تتوقف، أو تغيب، لأن ذلك يعني ـ فيما يعني ـ إصابة مهمة البلاغ المبين، وقضية التكليف نفسها، إذ كيف يمكن أن تتوقف الأمة القائمة على الحق، التي تمتلك خطابه ومعياره، بعد توقف نسخ الشرائع.. الأمة التي تتحمل مسؤولية منهج النقل لتعاليم النبوة.. لذلك، فالقيم تبقىٰ محفوظة بحفظ الله، وإن أصيب منهج العقل والاجتهاد، هذا من جانب، ومن جانب آخر؛ فإن عصمة عموم الأمة (لا تجتمع أمتي على خطأ، وفي رواية: على ضلالة) (رواه الترمذي، والحاكم عن ابن عمر مرفوعاً.. وفيه سلمان بن شعبان المدني وهو ضعيف)، تعتبر من الضمانات النصية والعملية على امتلاك القدرة على النهوض دائماً، والحيلولة دون الإصابات الموصلة إلى الوفاة، وإن كان ذلك لا يمنع عنها المرض والتوعك.. ومن مظاهر المرض والتوعك: عجز المؤسسات التربوية الحالية عن وضع الأوعية الصحيحة لحركة الأمة، وعجز المؤسسات التقليدية الموروثة عن الآباء ـ خاصة في عصور الجمود والتقليد الجماعي ـ عن تجاوز القراءة النصفية للحياة، حتى غابت فيها علوم الإنسان، التي تشكل المدخل الطبيعي والأساسي للتعامل معه، وتقدير موقعه بدقة، من البناء الاجتماعي وتقويم سلوكه بمنهج الله، كما غابت فيها دراسة السنن الاجتماعية في الأنفس والآفاق، وإدراك قوانين الحركة التاريخية في نهوض وسقوط الأمم، الأمر الذي لا بد من الإحاطة به في عملية التحويل الثقافي، وإعادة النسيج الاجتماعي.

إن عدول المؤسسات عن فقه كتاب الكون والاجتماع البشري، انعكس على قراءتها للكتاب والسنة، وحاصر قدرتها على تعدية الرؤية، والامتداد والخلود لقيم القرآن نفسه، الأمر الذي جعل العمل والعاملين في الحقل الإسلامي، خارج سياق الحياة والواقع.

غياب أبعاد فروض الكفاية:

وقضية أخرى كانت ولا تزال جديرة بالبحث أيضاً، ونحن بصدد تأصيل منهج إخراج الأمة المسلمة، وهي غياب الأبعاد الحقيقية لمفهوم فروض الكفاية، وموقعها كواجبات اجتماعية، تساهم بتماسك نسيج الأمة الاجتماعي، وتشعرها بالمسؤولية التضامنية، وتنتهي بها إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي، على مختلف الأصعدة.

لقد هُمّشت فروض الكفاية، حتى كادت تقتصر على قضايا المصير، وكل ما يتعلق بحالات الوفاة ولوازمها من التغسيل والتكفين، وحمل الجنازة، ودفنها، بعيداً عن إبراز دورها في آفاق الحياة المتعددة، في كل ما له علاقة بمهمة الاستخلاف الإنساني، والتعمير الحضاري، وأهمية تنديمها على الفروض الفردية، وإدراك دورها في حياة الأمة، وتأمين حاجاتها، من مختلف التخصصات المطلوبة، والتي تصبح بعد اختيارها فروضاً عينية على أصحابها، هذا إضافة إلى انكماش مفهومها، في الذهن المسلم المعاصر، فالمعروف من مفهوم فرض الكفاية أنه إذا قام به بعضهم، سقط الإثم عن الباقين، ومعنى قام به: أداه على الوجه الأكمل إلى درجة الكفاية الاجتماعية، ولا يعني ذلك بحال من الأحوال مباشرته فقط، كما هو شائع، سواء وصل إلى درجة الكفاية وتحقيق الاكتفاء، أم لا.

فقه المقاصد الشرعية:

ومن الأمور اللافتة للنظر أيضاً ـ ونحن بصدد طرح قضية فروض الكفاية وأهمية تحرير القول في أبعادها، ودورها الهام في تشكيل نسيج الأمة، والإسهام بحصانتها وعافيتها ـ أن الآلية الفقهية التي تشكل الأوعية الشرعية لحركة الأمة، ومسالكها بشكل عام، وخاصة في عصور الجمود، والعصبية المذهبية، والتقليد الجماعي، جعلت للاجتهاد البشري القابل للخطأ، قدسية النص الديني المعصوم، الأمر الذي قاد إلى الكثير من الصراعات والتمزقات المذهبية، كما انتهت إلى تجريدات ذهنية، وآلية

ميكانيكية لإنتاج الأحكام الفرعية، التي قد تنأى عن مقاصد الدين العامة، ولا أدل على ذلك، من شيوع فقه الحيل الشرعية، الذي يمكن اعتباره فقه مخارج، وليس فقه مقاصد، وصاحبه حامل فقه وحافظ، وليس بفقيه.. ولذلك قرر بعض الفقهاء أن تطبيق القياس ـ أحد مصادر التشريع ـ على إطلاقه، قد يفوِّت مصلحة شرعية معتمدة، ومقصداً من مقاصد الدين، لذلك كان لا بد من العدول إلى الاستحسان كمصدر للأحكام لتحقيق المصلحة الشرعية.. ويمكن أن نصنف في هذا الإطار ـ «فقه المقاصد» ـ لكثير من اجتهادات الإمام ابن تيمية[1]، والشاطبي[2]، والشوكاني[3]، والطاهر بن عاشور[4]، وغيرهم، من الذين تنبهوا لأهمية البعد الاجتماعي لمقاصد الشريعة، الذي يجب أن يشكل المحور الذي تدور حوله الأحكام الفقهية.

ومن الإصابات الفكرية والتربوية في نطاق الأمة، والتي لا بد من تسجيلها هنا: أن لا يكون في مكتبتنا الفقهية التي تمثل القسم الأعظم من المكتبة الإسلامية والثروة التراثية الكبرى، إلا بعض الكتب التي لا تتجاوز أصابع اليد في مقاصد الشريعة وأهداف الدين العامة!

ولعل ذلك بسبب الخلل التربوي، الذي أدىٰ إلى نمو الفقه الفردي، وانقطاع الفقه عن مجرىٰ الحياة العامة، وعزلته عن الواقع المعاش، وإغلاق بابه، الأمر الذي جعل الحياة تدخل من أبواب أخرىٰ بعيداً عنه. حيث بقيت مؤسسات التربية والتعليم، تبدي وتعيد في المشكلات التاريخية على الرغم من تطور العصر، وتغير المشكلات، وتجدد الحياة.

الخلل في معايير التقويم:

وقضية أخرى قد تكون جديرة بلفت النظر أيضاً: وهي أن اعتماد أنظمة الحكم والأشكال السياسية فقط، معياراً للنظر إلى الأمم، والحكم

(١ ـ ٢) انظر ص٦٥ ـ ٦٧.

(٣ ـ ٤) انظر ص١٣١.

عليها، وتقويمها، فيه الكثير من التجاوز والمجازفة، والبعد عن الحقيقة والواقع، ونحن هنا لا نتنكر لمدلول قولة الرسول ﷺ: «كما تكونوا يولَّ عليكم»[1]، ـ إن صح ذلك عنه ـ وأن أنظمة الحكم تشكل إلى حدٍ بعيد بعض النوافذ التي يُنظر من خلالها إلى طبيعة تركيب الأمم والحكم عليها، وإنما نرى جوانب أخرى لمدلول القول، تخص الجانب التربوي الذي يلفت النظر إلى أن التغيير والتحويل لواقع الأمة، لا يبدأ من رأس السلطة، التي لا تعدو أن تكون ثمرة طبيعية، لبذرة الواقع، وشجرته، وإنما يبدأ التحويل من العكوف على الذات، والبدء من أغوار النفس، بإعادة التربية والصياغة، وتغيير البذور الفكرية، لتنتج ثماراً أخرى في رأس السلطة، فالله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم، هذا إضافة إلى أن الواقع يدل على امتداد الأمة المسلمة الثقافي والفكري التاريخي، على الرغم من الكثير من الإصابات والتمزقات السياسية، حيث الكثير من الأنظمة السياسية ـ في عالم المسلمين ـ تاريخياً عاشت معزولة إلى حدٍ بعيد عن ضمير الأمة المسلمة، ولعل في طلب الرسول ﷺ للمسلمين ملازمة القرآن، عندما ينفصل عنه السلطان، دليلاً من وجه آخر على امتداد أمة الرسالة والدعوة، ولو توقفت مؤسسات السياسة والحكم.

ونحن هنا لا ننكر أثر وتأثير النظام السياسي في نسيج الأمة ومؤسساتها التربوية التي يحولها لتنتج على هواه، إلا أننا نعتقد أن إعداد الفرد، وحسن إخراجه طبقاً لتعاليم النبوة، وتغيير ما بنفسه يبقى اللبنة الأولى، والأساس في البناء، وأن الخلل في وسائل ومؤسسات التربية في إخراج الفرد الصالح غير المصلح، لا يلغي دوره وأهميته، وإنما لا بد أن يعود بالإلغاء على الوسيلة المخطئة، علماً بأن القيم الإسلامية، والتطبيقات النبوية، ضبطت النسب بين كل من دور الفرد، ودور الأمة، حتى لا تصاب آلية التغيير الاجتماعي بالتصلب والتكلس، وتنتهي إلى نوع من الحتمية في إنتاج النماذج المطلوبة والعاجزة عن الخروج على قوالب البيئة الاجتماعية.

---

(١) انظر ص١٠٥.

وَبَعْـد:

فهذه بعض الخواطر في المسألة التربوية، نرجو لها أن تثير الكثير من القضايا التي تستدعي النظر، والبحث، والتوفر على الاختصاص. . ولا نقصد العمل والتخصص الفردي، لأن العملية التربوية عملية متراكبة، تشارك في بنائها مجموعة علوم وتخصصات، لم يعد ينفع معها إلاّ العمل الجماعي المتكامل. . وهي مساهمة في مجال وسائل إخراج الإنسان الصالح المصلح ـ كثمرة لتربية المدرسة الإسلامية ـ الذي ينتهي إلى إخراج أمة الرسالة ولعل الله ييسر المزيد من البحوث والدراسات في مجال المعرفة الإسلامية للوصول إلى إسلامية المعرفة والإنتاج الفكري، ضمن إطار النسق المعرفي الإسلامي، وإنقاذ وتخليص الأمة من أزمتها، وإعادة دورها في الشهود الحضاري مصداقاً لقوله تعالى: ﴿لِّتَكُونُواْ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًاۗ﴾ (البقرة: ١٤٣).

الدوحة ـ شوال ١٤١١هـ نيسان (أبريل) ١٩٩١م

ثالثاً: مُراجعات في الحركة

أ ـــ الأمة.. والأزمة

إن عجز مؤسسات التربية والتعليم، وجمعيات الإصلاح الاجتماعي، وحركات التغيير والتجديد والنهوض، والجماعات، والتنظيمات الإسلامية، عن بلوغ أهدافها، وتحقيق مقاصدها، والقُدرة على تحريك آليات التغيير في المجتمع، وإنتاج النماذج القادرة على تشكيل النخبة المطلوبة لقيادة الأمة، إنما يعني ذلك فيما يعنيه: وجود أزمة في النخبة، وخلل وعجز في الأمة. ونستطيع أن نقول: إن الإحساس بالأزمة الذي يُعتبر أول الطريق إلى معالجتها، أصبح من المسلمات التي بدأ يلحظ الإنسان آثارها هنا وهناك، كنتيجة للإصابات والإحباطات والنكبات المتوالية، التي يأخذ بعضها برقاب بعض، والتي لم تدع استزادة لمستزيد.

لكننا في الوقت نفسه بإمكاننا القول: إن الإحساس بالمشكلة والأزمة، جاء لوناً من الانفعال بها، الأمر الذي لا يعني أبداً الإدراك لها، ولا يعني الوعي بكل أبعادها، والتعرف على أسبابها، والقدرة على تحليل عناصرها، وتحديد طرق معالجتها، ورسم سبيل الخروج منها، وفقاً للسنن التي شرعها الله للسقوط والنهوض، والتي يهدي إليها استصحاب القيم في الكتاب والسنة، والشهود التاريخي من السير في الأرض، وقراءة الواقع بشكل صحيح.. ونعني بوعي المشكلة: الانتقال من الإحساس الذي يعني الانفعال إلى مرحلة الإدراك، والاهتداء إلى فقه الحل والخروج، الذي يعني الفعل الرشيد، ذلك أن مجرد الإحساس ـ والذي غالباً ما يقود إلى مجازفات، ومغامرات، ومواقف ارتجالية، بسبب زيادة التوثب والحماس ـ يحول دون القراءة الواعية لعناصر الإصابة، ويؤدي إلي الخلط بين الإمكانيات والأمنيات، وبالتالي إلى تأزيم المشكلة، بدل تقديم الحل،

وينتهي بأصحابه إلى ضرب من الانتحار الاجتماعي، ومن ثم الانسحاب من المواجهة، والإصابة بالانكسار، والإحباط، والعجز عن التعامل، والإلقاء بالتبعة على الخارج، والهروب إلى طلب الخوارق والمعجزات المخلِّصة من الواقع الذي يعانون منه.

ولعل أول الطريق لوعي الأزمة، محاولة اكتشافها، ومعرفة أعراضها، ومن ثم تحديد أسبابها، ورسم الطريق إلى الخروج منها، ولا يتأتىٰ هذا إلا بالتقويم الصحيح، والنقد الجريء، والمراجعة الأمينة، واستكمال شروط التوبة، والتصميم علىٰ عدم العود، والإقلاع من جديد.

وقد يكون من المسلمات التي لا بد من إعادة التذكير بها باستمرار: أن عالم الأفكار هو المؤشر، والموجِّه، والمتحكم دائماً، بعالم الأشخاص والأشياء، وأن حركة الإنسان ومسالكه المتنوعة هي ثمرة لقناعاته، ومواريثه الفكرية، وتشكيله الثقافي، بغض النظر عن سلامة منظومته الفكرية التي ينطلق منها، أو عدم سلامتها، ويستوي في ذلك الأمم والأفراد.. وحتى الكائنات الحيَّة، فيما وراء الإنسان العاقل، نلاحظ أنها مدفوعة إلى مسالكها، وتأمين حاجاتها، بما طبعها الله عليه وغرزه في كيانها (بفعل الغريزة).. وهذا ينطبق إلى حدٍ بعيد حتى علىٰ الاتجاهات الوجودية، التي حاولت إسقاط العقل، وناتجه الفكري، واعتباره النسخة المزيفة للإنسان، حيث لم يخرج تمذهبها ومسلكها عن أن يكون ثمرة لفكر معين، هو الفكر الوجودي، وإن اعتبرنا ذلك من إصابات وسقطات الفكر نفسه.. فالواقع الذي عليه النَّاس، ما هو إلاّ الإفراز الطبيعي والوجه العملي المجسد لمنظومة الفكر، التي تحركه، وتختفي وراءه. لذلك فأية محاولة للنهوض والإصلاح المستقبلي، تتجاوز الأزمة الفكرية، أو إدراك الخلل في عالم الأفكار، وتصويبه، سوف تمنىٰ بالخيبة والسقوط والخسران، مهما حاولت سحر أعيننا بالفجر الكاذب، وصرفتنا إلى الصورة عن الحقيقة.. وأي تفسير للتاريخ، أو قراءة للواقع، وأي استشراف للمستقبل، بعيداً عن عالم الأفكار، أو المنظومة الفكرية التي ترسم ملامحه، وتحركه، وتحدد قسماته، هو إتيان للبيوت من سطوحها، واكتفاء بالإحساس بالمشكلة عن

الإدراك لأبعادها، وأسبابها المنشئة لها، ومحاولة عديمة الجدوىٰ لمعالجة الآثار، التي سوف تتكرر طالما أن أسبابها قائمة وموجودة، لم تنصرف المعالجة إليها.

لذلك، كان من أخطر أنواع الإصابات: الإصابة الفكرية، وأسوأ أنواع الغزو، الغزو الفكري، الذي يقذف بالأمة إلى الضياع، ويُحضرها لقبول ما يُلقىٰ إليها. . وأن الموقع الأخطر في المعركة الحضارية والثقافية اليوم: هو حقل الدراسات الإنسانية، والموارد الثقافية، والنواتج الفكرية، التي تعطي المؤشر الصحيح، وترشد إلى كيفية التعامل مع الإنسان، وإعادة تشكيل عقله، حتى تأتي أفعاله وردود أفعاله، ضمن الإطار المرسوم، والمعد مسبقاً، إلى درجة يكاد يظن معها أنه إنما يفكر ذاتياً، ويتصرف بمحض إرادته وحريته. . لذلك، نرىٰ الدول الكبرىٰ التي تحاول الهيمنة على العالم، بدأت تعطي قضية الأفكار، والتشكيل الثقافي ما تستحق، وقد تنبهت منذ وقت مبكر إلى أهمية الرصد الثقافي للأمم، وعدم الاقتصار على رصد عالم السياسة، ومسالك السياسيين، لأن السياسة لا تخرج في نهاية الأمر عن أن تكون استجابة ثقافية. .

ولعل التقرير الذي وضعه كبار رجال الاستخبارات الأميركية، إلى جانب عدد من الأكاديميين والخبراء السياسيين، عن: «مستقبل الاستخبارات الأميركية»، وكُشف النقاب فيه عن أسباب عجز وكالات الاستخبارات الأميركية المتوقع عن حماية الولايات المتحدة في عقد التسعينيات، يعطي مؤشراً واضحاً على التوجه صوب عالم الأفكار، واعتباره الأهم، خاصة وأن أجهزة الاستخبارات الأميركية تعرضت إلى هزة عنيفة إبّان الأزمة الإيرانية الأميركية سنة ١٩٧٩م، حين وُجد أن تقويمها للأوضاع في إيران يفتقر إلى المصداقية، والدقة في التحليل. . ذلك أنها كانت تعتقد أن الشاه من المناعة السياسية والعسكرية، بحيث يصعب الإطاحة به، وما ذلك ـ كما يشير التقرير الذي نشرته مجلة «المجلة» بعددها رقم ٤٦١ بتاريخ ٧/ ١٢/ ١٩٨٨ ـ إلاّ لأنها كانت تجهل تماماً الواقع الفكري، والتشكيل الثقافي للشعب الإيراني، ولم تكن تفهم أبعاد ما

كان يدور في الشارع الإيراني.. وينسب التقرير هذا الفشل إلى أن أجهزة الاستخبارات لم يكن يتوفر لها محللون يجيدون اللغة الفارسية، ويجهلون طرق التفكير الإيراني، والثقافة الشعبية في إيران.

وأكد التقرير بشكل ملفت للنظر على أهمية معرفة ثقافات الشعوب، ولغاتها، معتبراً النقص في هذا المجال من أهم عوامل ضعف التحليلات السياسية الأميركية، أو حتى فشلها.

ومن أبرز ما أوصىٰ به التقرير الذي صدر عن جامعة «جورج تاون» في واشنطن: ضرورة تدريب رجال وكالة الاستخبارات الأميركية في بيئات ثقافية مختلفة، وتعريفهم باللغات، وطرق التفكير، والثقافات الشعبية، وعدم الاكتفاء بالارتباط بالشكليات، والتعامل مع شرائح من الفئة المتعلمة في الغرب، الموالية له.

لذلك نعتقد أنه ما لم يتم التوجه في كل محاولة للإصلاح والنهوض، صوب القضية الفكرية وما لم نتيقن أن الأزمة الأم التي تكمن وراء تخلفنا وغيابنا، هي أزمة أفكار، فسوف تبوء محاولاتنا ومشروعاتنا بالفشل.

من هنا نقول: إن ما تعاني منه الأمة المسلمة بشكل عام، والحركة الإسلامية بشكل خاص من أزمات وإصابات على أكثر من مستوىٰ ـ ولعل أزمة الخليج كانت الأكثر حدة، والأعمق أثراً في العصر الحاضر ـ ما هو إلا انعكاس للأزمات والإصابات الفكرية المتراكبة التي نعاني منها، والتي توضعت في عقلنا من زمن بعيد.. ولعل الخلط بين الأزمة الفكرية التي نؤكد على الإصابة بها، وبين ما تمتلك الأمة من العقيدة والقيم، هو من مظاهر هذه الأزمة التي نشير إليها.

الفتن: منبهات حضارية:

ولا شك أن الفتن الكبرىٰ، والنكبات التي لحقت وتلحق بالأمة، ما هي في الحقيقة إلاّ تحديات، واستفزازات، ومنبهات حضارية، تحمل

الأمم الحيّة للعكوف على ذاتها، والقيام بالمراجعة الكاملة لمواريثها الفكرية ومواقفها العملية، بجرأة وشجاعة، لامتحان القيم، والأفكار، والثقافات التي تحكم حياة الناس، وتنتظم وتفرز سلوكهم، وتصنع اهتماماتهم، في محاولة لتحديد أسباب القصور، ومواطن التقصير.

فالتحديات الكبرىٰ، والأزمات الكبرىٰ، هي التي توقظ الشعوب والأمم من سباتها، وتصنع الحضارة، وتشكل التحولات الكبرىٰ في مسيرة الحياة، وتقضي على الصورة المشوّهة، والعناصر الشائخة، والكيانات الرخوة في حياة الشعوب، وتحفزها للإقلاع من جديد، ذلك أن إحباطات الماضي وخيباته، عند الأمم الحيّة، لا تقضي علىٰ إمكانات المستقبل، أو ما يمكن أن نسميه: «خميرة النهوض والإمكان الحضاري»، وإنما تؤكد عليها، وتشير إليها، وتثير فاعليتها.

والمستقرئ لتاريخ الأمة الإسلامية ـ ونخص من ذلك تاريخ الفتن الداخلية والنكبات الخارجية، ابتداءً من فتنة الردة، ودعوات النبوة الكاذبة التي استهدفت عقيدة الأمة وعالم أفكارها، ومروراً بالفتنة الكبرىٰ، وما خلفته من إصابات فكرية، أدّت إلى الرفض والخروج الذي لا تزال بعض آثاره ممتدة حتى اليوم، ومن ثمّ الإعصار المغولي، والغزو الصليبي، والاستعمار الحديث، والحقبة اليهودية التي يقع العالم الإسلامي تحت وطأتها اليوم، وصولاً إلى أزمة الخليج، التي لا تخرج في عمقها التاريخي، وبعدها الحضاري، عن أن تكون ثمرة ونتيجة وامتداداً لإصابة عالم الأفكار، وإفرازات الأزمة الفكرية ـ يجد أن هذا التاريخ، بقدر ما حمل للأمة من الإصابت الفكرية، والوهن الحضاري، وصور الغثاء الاجتماعي، بقدر ما شكّل من التحديات والاستفزازات التي صححت المسار، وجددت العزيمة، وشحذت الفاعلية، وحرضت على استئناف الشهود الحضاري.. ففتنة الردة، وادعاءات النبوة، كانت وراء تنبه الأمّة لجمع القرآن ـ بعد أن استحر القتل بالقراء ـ وحماية حصن أفكارها، وقيمها.. والفتنة الكبرىٰ، وما صاحبها، كانت وراء التنبه لتدوين الحديث، وتأسيس مناهج الفهم للمصادر الإسلامية.. والإعصار المغولي الذي دمّر

أشياء الأمة، وحرق وأغرق سجلات أفكارها، تحوّل لنصرة الإسلام.. لأن حضارة المغلوب كانت أقوى من سلاح الغالب.. والغزوات الصليبية، وحدت الأمة، وأشعرتها بمخاطر الفرقة، والتحدي الثقافي، فكانت الدعوات إلى إحياء علوم الدين.. وإسقاط الخلافة، والاستعمار الحديث، والهجمة اليهودية، أثمر الصحوة الإسلامية، وتجديد أمر الدين.

عقوبات مستحقة:

فالإصابات التي لحقت، ولا تزال، بالأمة التي تحمل الرسالة الخالدة، إنما هي في الحقيقة عقوبات مستحقة على معاصيها الفكرية، والسياسية، والاجتماعية.. وإن تسليط أعدائها عليها، إنما هو تسليط عقاب، وليس استئصال، وإبادة.. لذلك تبقىٰ الإصابات الأخطر على كيان الأمة وامتدادها، هي الإصابات الداخلية، والنزاع المُورث للفشل، وإيجاد القابلية، وإتاحة الفرصة للإصابات الخارجية بأن تفعل فعلها.

ونعود للتأكيد: بأن ما يلحق الأمة المسلمة من إصابات وجراحات، إنما هو في الحقيقة، منبهات ومحرضات حضارية، تحمل بصائر الحاضر، وبشائر المستقبل، قال تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ ٱسْتَجَابُوا۟ لِلَّهِ وَٱلرَّسُولِ مِنۢ بَعْدِ مَآ أَصَابَهُمُ ٱلْقَرْحُ﴾ (آل عمران: ١٧٢)، وذلك إذا ما أحسنا قراءاتها بأبجدية سليمة، وأدركنا الخلل الفكري الذي أورثنا هذه المصائب والبلايا، واستطعنا أن نعزل عن ضمير الأمة، فقهاء السلطان الذين يكرسون التسلط، والاستبداد السياسي، والاستغلال الاجتماعي، باسم التدين.. الذين يوظفون الإسلام للسلطان، ولا يحملون السلطان على الإسلام.. وإذا استطعنا أيضاً، أن نحاصر مثقفي وكتاب السلطان الذين يساهمون بتطبيع الهزائم والإصابات، واستمرار حالة السبات العام، والحيلولة بين الأمة واستشعار التحدي الموقظ، الذي لا بد منه.

إن الاعتصام بمواثيق الله في الكتاب والسنّة، والذي يمكّن من القدرة على الانبعاث والنهوض، وامتلاك الإمكان الحضاري، واستشراف بشائر المستقبل، الأمر الذي يشهد به التاريخ الحضاري المديد لهذه الأمّة ـ

والتاريخ هو المختبر الحقيقي لصدق الأفكار وترجمتها إلى أفعال ـ كل ذلك مركوز في يقين هذه الأمة، وإيمانها، وميراثها الثقافي. . فإذا سلمنا بأن الإصابات التي لحقت بالأمة، كانت بسبب الفساد والخلل الذي طرأ على فكرها، أو بتعبير آخر: بسبب الأزمة الفكرية، فلا بد أن نسلم أيضاً بأن الأمة المسلمة التي تمتلك قيم الوحي المعصومة والثابتة والخالدة في الكتاب والسنّة، وتؤمن بها، والتي تُعتبر المعيار والمقياس الذي يكشف الخلل، ويحدد الانحراف، قادرة باستمرار على التصويب، والترشيد، والتجديد، والنهوض. ذلك أن قيم الوحي هي التي توجه مسيرة الحياة، وهي العاصم من إصابات الفكر، وانحرافاته، وجنوحه، ومجازفاته. .

أو بمعنىٰ آخر: إن ما نمتلك من قيم الوحي، إذا أحسنّا التعامل معها، سوف تشكل لنا المناعة، والعصمة من أزمات الفكر، وإصابات العقل، وتمنحنا إمكانات النهوض. . وفي ظني أن هذا هو دليل الخلود، والامتداد، والإمكان الحضاري.

وقد تكون المشكلة التي يعاني منها العقل المسلم ـ إلى جانب الكثير من المشكلات الأخرىٰ التي تعتبر إفرازاً لها ـ تكمن في كيفية التعامل مع تلك القيم المعيارية في الكتاب والسنّة، والتي نتميز بها عن سائر الأفكار، والعقائد، والثقافات الآخرىٰ. . ذلك أن الأزمة الحقيقية: إنما هي في تشكيل العقل المسلم المعاصر، الذي خضع للكثير من العوامل، والإصابات، والمواريث الثقافية المغشوشة، والتي جعلته ـ يُخضع تلك القيم المعيارية في الكتاب والسنّة، ويتعامل معها، من خلال أزمته، حيث بدأ يفتش وينتقي ـ من خلال أهوائه، ورغباته، وأزماته ـ علىٰ مسوغات وذرائع من الكتاب والسنّة، لمسالكه، ومواقفه، إلى درجة يمكن أن نقول معها: إنه أصبح لكل إنسان، ولكل نزعة فكرية، كتاب وسنّة. . وما مذاهب التفسير التي حاولت إخضاع الآيات للملل والنحل، تاريخياً، وما الفتاوىٰ المتنوعة، والمختلفة، والمتناقضة، التي ملأت الساحة الفكرية والفقهية، خاصة في فترات الفتن، وما شهدناه بسبب أزمة الخليج وغيرها من الأزمات السياسية والاقتصادية المعاصرة، إلاّ دليل ذلك الواقع البئيس الذي حلّ

بالأمة، حيث انتهت إلى الإصابة بأزمة الفكر، ومن ثمّ إنتاج فكر الأزمة.

ولا شك أنه حتى هذه الصورة المتأزمة، والمشوّهة للتعامل مع الكتاب والسنّة، يمكن أن يكون لها بعض الجوانب الإيجابية، إذا ما حاولنا استصحابها، وفكرنا بكيفية الإفادة منها، وذلك بالقدرة على تحويلها من سبب للأزمة، إلى إمكانية للحل، لأنها تبقىٰ تشكل لنا المدخل الضروري لعملية التصويب، حيث الإقرار بأن المشروعية الكبرىٰ، ما تزال للكتاب والسنّة. . وهنا تشتد الحاجة أكثر وأكثر إلى الفكر الإسلامي القادر على التعامل مع الكتاب والسنّة، وإحداث التفاعل بين الإنسان والكتاب والسنّة، والقدرة على إبصار الشروط والظروف التي طُبق فيها النص، والوسائط التربوية لتنزيل النص على الواقع المماثل، بشروطه، وظروفه، مع الاحتفاظ للنص الديني بقدسيته، وقيمته المعيارية، والتأكيد على أن الاجتهاد الفكري للتعامل مع النص الديني، خاضع للخطأ والصواب، بعيد عن التقديس. فلكل نص ظروفه وشروطه، التي لا بد من استيعابها، وهي أمور لا بد من فقهها وراء حفظ النص، والاحتفاظ به.

ذلك أن تنزيل النص على الواقع، والإفتاء به بعيداً عن فقه تلك الظروف والشروط، موقع في الخلل، والتأزم. . وبدل أن يشكل الحكم الفقهي حلاً، يصنع أزمة، إذا غاب فقه شروطه وظرف تطبيقه، ونأتي بمثال لذلك:

ففي الوقت الذي نحفظ فيه قضاء رسول الله ﷺ، على أصحاب بعض الجرائم بقوله: (اقتلوهم ولو تعلقوا بأستار الكعبة)[1] ـ وظاهر الحال

---

(١) عن مصعب بن سعد عن أبيه قال:
لما كان يوم فتح مكة أمّن رسول الله ﷺ الناس إلا أربعة نفر وامرأتين. . وقال: «اقتلوهم وإن وجدتموهم متعلقين بأستار الكعبة» وهم عكرمة بن أبي جهل، وعبد الله بن خطل، ومَقْيَس بن صُبابة، وعبد الله بن سعد بن أبي سرح، وأم سارة مولاة لقريش، وقيل إن القينتين اللتين أهدر دمهما كانتا لمقيس بن صُبابة (السيرة النبوية لابن كثير، المجلد ٣، ص٥٦٥، ط دار المعرفة، تحقيق مصطفى عبد الواحد).

أنهم تابوا، وأنابوا، وشهدوا أن لا إله إلاّ الله وأن محمداً رسول الله، ولجأوا إلى البيت الحرام ـ نجد قضاءً آخر، أو نصّاً آخر، يَحكُم فيه بالدية على من قتل محارباً شهد أن لا إله إلاّ الله، على الرغم من أنه إنما قتله لظنه أنه إنما قالها عياذاً، أو نجاة من القتل، فيجيء النص الحديثي يقول: (... هلاّ شققت عن قلبه) (متفق عليه).

هذا، إضافة إلى ضرورة معرفة الشروط، والظروف والملابسات التي عليها المجتمع في كل زمان، ومدىٰ انطباق النص الديني على الحالة التي هو عليها.. ومن هنا نرىٰ أن الفتاوىٰ المتناقضة، في القضية الواحدة، وخاصة ما شهدناه في أزمة الخليج، ما هو إلاّ دليل علىٰ غياب الأبجدية الصحيحة للتعامل مع النص الديني، والعصر، وإحداث التفاعل بينهما، ممّا أدىٰ إلى تمزيق رقعة التفكير الإسلامي، وتهديم التضامن الإسلامي، وتفريق أمر الأمّة.

الإسلام هو المحرك الوحيد:

ولعل من الأمور الأساسية التي أكدتها أزمة الخليج أيضاً، على مستوى أطراف الأزمة جميعاً، من قيادات وجماهير: أن الإسلام، والإسلام فقط، هو القادر على تحريك هذه الأمة، تاريخياً.. لذلك كانت الشعارات الإسلامية، والاستنجاد بالحكم الشرعي، في النظر للأزمة والحكم عليها، هو المطروح من قِبل الجميع: قيادات، ومنظمات، وجماهير.. حتى الذين يتنكرون للإسلام، لم يستطيعوا تجاهله، مما يعطي مؤشراً على أن أية محاولة للحركة والنهوض، والمواجهة والحوار تتمّ في الخارج الإسلامي، هي ضرب بالحديد البارد.. وأن الكثير من الأفكار، والمبادئ، والشعارات الدخيلة، تسقط عند الصدمة الأولىٰ، ويضطر أصحابها للتوجه صوب الإسلام، لتعبئة الجماهير، وإعدادها للمواجهة، بالإسلام.. لقد تجلىٰ ذلك أوضح ما يكون في أزمة الخليج، حيث المؤتمرات الإسلامية، والفتاوىٰ، والكتابات، والمواقف، والمظاهرات الإسلامية من هنا وهناك.. وهذا، ليس جديداً على الواقع الإسلامي، وإن كان الأكثر حدّةً وسخونة.

وإذا استصحبنا التاريخ القريب أيضاً، لا يعدم أحدنا الأمثلة والشواهد الكثيرة على ذلك، ابتداءً من بناء الزعامات، وشعارات: الثورات، والتحرير، والتغيير، وانتهاء بالابتزاز السياسي في أيام الانتخابات، وبناء الزعامات حتى ممن لا نصيب للإسلام في سلوكهم.. فكمال أتاتورك الذي مثل تجربة العسكر الأولى للاستيلاء على السلطة في العالم الإسلامي، بعد إسقاط الخلافة، والذي عُممت تجربتُه فيما بعد تقريباً على العالم الإسلامي، قد نستغرب، أو لا نستغرب، أن يلبس العمامة، ويحمل السبحة، ويمسك القرآن، ويطوف على الجماهير، والجنود، يستثير حماسهم، ويعبئهم لحربه مع اليونان، ويعتبر أن انتصار اليونان على تركيا، هزيمة للإسلام، وإبطال للقرآن.. ثم كلنا يعرف النتائج التي صارت إليها الأمور.

الوثيقة الستالينية:

وليس ما يوصف «بالوثيقة الستالينية» وهي البيان الذي وجهه جوزيف ستالين وفلاديمير لينين، إلى مسلمي روسيا، بعد أقل من شهرين من استيلائهم على السلطة عام ١٩١٧م، تحثهم على مواجهة القياصرة، والثورة عليهم، لأنهم أهدروا حقوق المسلمين، والوعود التي قطعوها على أنفسهم، ثم تنكروا لها، فكان المسلمون أول الضحايا، إلاّ أنموذجاً آخر.. وقد يكون من المفيد هنا أن نذكِّر ببعض نصوص الوثيقة، لأنها تلقي أضواءً كاشفة على أزمتنا المعاصرة:

«يا مسلمي روسيا... يا مسلمي الشرق.. أيها الرفاق.. أيها الإخوة..

«إن أحداثاً عظيمة تحدث الآن في روسيا.. إن العهد الدموي (الحرب العالمية الأولى) الذي بدأ بسبب أطماع الاستعماريين والإمبرياليين في أرضكم، قد قارب النهاية.. إن عالماً جديداً يُولد الآن.. إن عهد الرأسماليين والإمبرياليين، يتداعىٰ.. وأن الأرض تميد من تحت أرجلهم، وتشتعل الثورة من تحت أقدامهم...

«ومن خضم هذه الأحداث العظام، نلتفت إليكم يا مسلمي روسيا والشرق، الذين استرقكم الاستعمار، واستلب أموالكم، وأراضيكم. .

«يا مسلمي روسيا، ويا تتار الفولجا والقرم، ويا أيها القرغيز، وسكان سيبيريا، والتركستان. . يا سكان القوقاز الأبطال، وقبائل الشاشان، وسكان الجبال الأشداء. . أنتم يا من هُدِّمت مساجدُكم، وحُطمت معابدكم، ومزق القياصرة الطغاة قرآنكم، وحاربوا دينكم، وأبادوا ثقافتكم، وعاداتكم، ولغاتكم. .

«ثُوروا من أجل دينكم وقرآنكم، وحريتكم في العبادة!! إننا هنا نعلن احترامنا لدينكم، ومساجدكم. . وإن عاداتكم، وتقاليدكم، حرّة، لا يمكن المساس بها. . ابنوا حياتكم الحرّة الكريمة المستقلة دون أي معوِّقات، ولكم كل الحق في ذلك. . واعلموا أن جميع حقوقكم الدينية والمدنية، مصونة بقوة الثورة، ورجالها، والعمال، والفلاحين، والجنود، وممثليهم. .

«لهذا نطلب منكم تأييد الثورة، ومساندتها، لأنها تقوم من أجلكم، ومن أجل حريتكم الدينية والمدنية. .

«. . ليس من روسيا، أيها المسلمون، يأتي استعبادكم، بل من الدول الأوروبية الاستعمارية. . من هؤلاء اللصوص، مصاصي الدماء، الذين استعمروا أرضكم، واستلبوا ثرواتكم، وزجّوا بأبنائكم في أتون حرب لا يأتيكم منها إلاّ الدمار. . . ثوروا ضد هؤلاء الطغاة الكفرة. . . تقدموا أيها المسلمون لتحرير أوطانكم، وارفعوا أعلام ثورتكم، فإن أعلامنا وبنودنا، قد رُفعت من أجل حرية المُستعبَدين والمظلومين.

«يا مسلمي روسيا، ويا مسلمي الشرق: هلمّوا إلينا. . إلى طريق الحرية والعدالة لنبني هذا العالم من جديد على أسس الحق، والخير، والعدل. . .»[1]!!

---

(١) أعادت نشرها مجلة الجندي المسلم السعودية في العدد ٤٨ ـ يناير وفبراير ١٩٨٨.

وهذا ينطبق، بشكل أو بآخر، على ثورات، وحركات، وحروب المنطقة الإسلامية، في مقدماته ونتائجه، في آسيا وأفريقيا. . ولا حاجة بنا إلى التفصيل، لأنه معروف في كل بلاد العالم الإسلامي. .

من إصابات أزمة الخليج:

والحقيقة التي لا بد من تأكيدها هنا: أن أزمة الخليج، لم تخرج عن أن تكون إحدىٰ حلقات هذا المسلسل، إن لم تكن أبعدها أثراً، بعد إسقاط الخلافة، حيث الخشية اليوم من إحكام الخطة، على الرغم مما يبدو من التناقض الظاهر بين أطرافها ـ لإسقاط الأمة ـ وتمزيق رقعة تفكيرها، وتفتيت وحدتها، والعودة بها إلى سياسة الارتهان الثقافي والحضاري، بعد هذه الرحلة الثقافية الطويلة من تأكيد الذات، والتميز الثقافي والحضاري، للوصول إلى موقع الشهود الحضاري والعطاء الإنساني.

إنّ استدعاء الإسلام إلى ساحة الأزمة، في مرحلة معينة، بعد أن كان مستبعداً عن حكم أسبابها ومقدماتها ـ كما أنه استبعد بطبيعة الحال عن حكم نتائجها ـ وصور التضارب والاضطراب في الآراء، والفتاوىٰ التي غلب عليها فقه المخارج والمسوغات أكثر من فقه مقاصد الدين، والمواقف التي ترافقت مع الأزمة، كل ذلك كان مقصوداً إلى حدٍّ بعيد، لعدة أسباب، ليس أقلها محاصرة المد الإسلامي الذي بدأ يتنامىٰ في منطقة الخليج والجزيرة، ويظهر أثره الفاعل في دعم واحتضان أهل الصحوة الإسلامية، على مستوىٰ العالم الإسلامي، والعالم. . ذلك أن تنامي الصحوة الإسلامية، واقترابها من مواقع انطلاقها الأولىٰ، ومصادر الثروة، والنفط، سوف يُشكل مخاطر كبيرة على المصالح الاستعمارية، وعلى الأفكار والمبادئ الخارجة عن الإسلام، والتي يُمكّن لها في عالم المسلمين. . لذلك لا يمكن السكوت عليها، أو السماح بها!! فكان ما كان من رفع الشعارات الإسلامية التي توارت بعد انتهاء مهمتها، والتي لو التُزمت ابتداءً، لما كان احتلال الكويت، ولما كان استدعاء القوات الأجنبية. .

فالقضية، نُسجت خيوطها بعيداً عن الإسلام، وجيء بالإسلام، وشعاراته، في مرحلة محددة.. ليشكل غطاءً لتصرفات ومقدمات ليست إسلامية.. حتىٰ الإسلاميين، الذين اندفعوا إلى ساحة الأزمة، ليقوموا بما يحسبونه واجباً دينياً، في الإصلاح والمناصحة، والتحذير من مغبة الاحتلال، وتداعياته، كان موقفهم عرضة للانتقاء، والتحكم، والتشويه الإعلامي، الذي أبرز منه الإعلام ما يريد، وعتّم على ما يريد، لتكتمل الصورة المرسومة لعزل الإسلاميين عن ضمير الأمة، وتحميلهم وزر القضية، وهذا لا يمنع من وقوع بعضهم بأخطاء قاتلة.

وما أعتقد أن جماعة، أو هيئة إسلامية، على مستوىٰ العالم الإسلامي، والعالم، إلاّ وأدانت احتلال الكويت، كما أدانت وجود القوات الأجنبية ـ حتى من أباح استدعاء القوات الأجنبية، إنما أباحه بدافع الضرورة، وللضرورة تقديرها وأحكامها ـ وإن تفاوتت لهجات خطابها، بحسب تقديرها للمخاطر، سواء منها من اعتبر احتلال الكويت كان السبب والمبرر لهذه النكبات والبلايا، أو من حاول إبصار ما يترتب على ذلك في عمق المستقبل من التداعيات والنتائج المترتبة لهذا الوجود الأجنبي، فلم يرض أن يُزال الضرر الأخف بارتكاب الضرر الأعم ـ من وجهة نظره ـ هذا إذا سلمنا أن احتلال الكويت كان شيئاً آخر بعيداً عن استدعاء القوات الأجنبية؟! لكن الإعلام المتاح والمتحكم، انتقىٰ من الموقف، فقط إدانة استدعاء القوات الأجنبية، وسكت عن إدانة الاحتلال الذي كان السبب في الاستدعاء.. وأوهم ـ هذا الإعلامُ ـ المنطقة وأبناءها وقادتها أن من يُقال عنهم أعداء، هم المنقذ في هذا الموقف الحرج، وهم أقرب من الأخ، الذي بدت صورته الإسلامية وكأنه يقف مع التسلط، والديكتاتورية، والاحتلال، وانتهاك الأعراض والأموال، فكان رد الفعل الطبيعي: إطلاق الأحكام وتعميمها على الناس، دون أن تُترك لهم الفرصة للقراءة المتأنية، والاختيار الحر لمجريات الأمور.. ولعل قابلات الأيام، وما تحمل من المضاعفات، ستعين على إدراك البواعث والمقاصد، ذلك أن النظر للأمور من خلال زاوية واحدة، أو موقف واحد، أو زمن واحد، أو جيل واحد،

للقضايا المصيرية، فيه الكثير من الارتجال، والمجازفة، والنظرة الجزئية.

وبدل أن يُسقِط غزوُ الكويت وما ترتب عليه من تداعيات، الفكر الذي كان وراءه، ويبصِّر الأمة بمكامن الخطر الحقيقي عليها، حمَّلت النتائج السلبية على شهود القضية وبرّئ جناتُها.

والحقيقة التاريخية التي أتينا على ذكرها ـ بقدر ما يسمح الموضوع ـ لا بد من التأمل فيها طويلاً، وإبصارها من جميع جوانبها، وإدراك مختلف أبعادها.. فكون الإسلام هو المحرك، وهو المعبئ، وهو درع الصمود، وعدة الكفاح، بقدر ما يعطينا من الإمكانية المستقبلية، بقدر ما يحمل لنا من المخاطر، واحتمال الأزمات، ومحاولات المخادعة، والإحباط، والإجهاض من الداخل، والتوظيف، والاستغلال، إذا لم نكن في سوية الإسلام فهماً، والعصر تنزيلاً.

ونسارع إلى الاعتراف: بأن أزمة الخليج، وما سبقها من الأحداث والأزمات، استطاعت أن توظف الإسلام والإسلاميين دون أن تكون عند الكثير منهم القدرة على دقة قراءتها، وحسن التعامل معها، واغتنامها، أو توظيفها لمصلحة الإسلام والمسلمين، وأخذ العبرة منها لحاضر الأمة، ومستقبلها.. لذلك نرىٰ أن بعض الذين أدركوا أبعادها، وتداعياتها، وحاولوا تشكيل قوة ضغط شعبية لتحديد التجاوزات، وتصحيح الأوضاع، لم يستطيعوا أن يبرزوا مواقفهم، ويوضحوها بدقة، بل لعلنا نقول: إن الموقف الإسلامي ـ إن صح التعبير ـ تعرض ـ كما أشرنا ـ للتشويه، والانتقاء، والإبراز، والإخفاء، الأمر الذي غيّب إمكانية إدراك أبعاد الأزمة بشكل صحيح، وإدراك الموقف الإسلامي بشكل سليم.

وبمعنى آخر، نستطيع أن نقول: إن أزمة الخليج وظفتنا، ولم نستطع توظيفها، كالعادة.. وقاتلنا، وتقاتلنا بالنيابة عن الآخرين، في الوقت الذي لم يُستشر الإسلام في مقدماتها.. ولم يحكم نتائجها أيضاً.. لقد عجز الكثير منا عن إبصار مقدماتها، وتداعياتها بشكل دقيق.. ولو اخترنا أسبابها، ومقدماتها، لما فوجئنا بنتائجها، وبدل أن يكون في تعدد وجهات

النظر وسيلة إلى إغناء الرؤية، وإبصار القضية من جوانبها كلها، أصبح بسبب الأزمة الفكرية التي يعاني منها العقل المسلم، سبباً للتمزق، والتنازع، وتبادل التهم.

ولعلنا نقول هنا: إن المفاجأة بالنتائج، تكاد تكون دائماً دليلاً صارخاً على عدم إبصارنا للمقدمات بشكل صحيح، وإدراك السنن التي شرعها الله في الأنفس والآفاق للنصر والهزيمة، وعدم مقدرتنا على الاعتبار بالماضي للحاضر والمستقبل.. ذلك أننا خُدعنا، وتجاوزنا، وخضنا مع الخائضين في تفصيل الفتاوىٰ والقيم الإسلامية على الواقع، والباعث غير الإسلامي بمعظم أبعاده، والذريعة جاهزة دائماً: (من خدعنا بالله خُدعنا به).. فالإسلام لم يحكم المقدمات، فلماذا نحكّم النتائج بإسلامنا ومسلمينا؟ وإلى متىٰ نستمر في العدول عما نملكه من الاقتدار على المداخلة في المقدمات، إلى اعتبار ما يملكنا من النتائج هو قدرنا الذي لا مفر منه، ونوضع أمام النتائج التي لا يد لنا فيها؟

إن العجز عن إبصار المقدمات بشكل صحيح، وعدم التروي بفحصها، واختبارها بشكل سليم، أدىٰ بالكثير منا إلى الإحباط، والمرارة، والعجز عن التعامل مع النتائج.. كما دفع الكثير إلى مجازفات في المواقف، وصل بنا إلى الاندهاش من النتائج.

ولا شك أن أزمة الخليج، كشفت عن الكثير من الخلل، والتأزم، والإصابات، في عالم أفكارنا، والإصابات التي لحقت بالعقل المسلم اليوم، بشكل عام.. وإذا لم نتدارك الموقف، ونفيد من الدروس القاسية، والتحديات الكبيرة، في إعادة بناء عالم الأفكار، في ضوء رؤية ذات شهود تاريخي، ودراية معاصرة، وفقه حضاري، ومن ثمّ معالجة الأزمة الفكرية التي تعاني منها أيضاً الحركة الإسلامية، التي تدّعي النخبوية، والريادة، وتعاني منها جماهير الأمة، فسوف تفلت أعظم الفرص من أيدينا، ونستمر في تكرير أخطائنا وتكريس أزمتنا.

إن المحاصرة التي نعيشها، والإحباط الذي نعاني منه، هو في كثير

من الأحيان وراء اندفاعنا، وعدم قدرتنا على إبصار مواقع أقدامنا، بشكل صحيح.

وقد تكون رغبتنا في إغلاق ملف الماضي، وعدم نقده، ومراجعته، تحت شعارات ومسوغات فكرية مغشوشة، حماية لوحدة الصف، وعدم التشويش، وفتح الجراحات، على ما في ذلك من المخالفة لمنهج القرآن في السير في الأرض، والاعتبار بالماضي، تعتبر مقتلاً لفكر الاعتبار والتسديد في حياتنا العقلية.

مخاطر إغلاق باب الاجتهاد:

ولعل من أكبر الإصابات التي لحقت بالعقل المسلم، وظهرت نتائجها بشكل واضح، وفاضح في الوقت نفسه، وكانت وراء كل الإصابات والأزمات: إغلاق باب الاجتهاد..

فقد لا يكون من المغالاة أن نقول: إن إغلاق باب الاجتهاد، وتوقيف العقل المسلم، والحكم على الأمة بالعقم، والسكتة العقلية، ومحاصرة خلود الشريعة، وامتدادها، باجتهاد بشري محدود القدرة والرؤية، ومحكمة بعوامل الزمان والمكان، كان وراء كل الإصابات العقلية والفكرية والثقافية جميعاً التي يعاني منها المسلم اليوم.. فعملية تسكير الأبصار، وتوقيف الاعتبار (المقايسة، والمناظرة، والشورى، والحوار، وتعدية الرؤية، والإفادة من الماضي لتصويب الحاضر، واستشراف المستقبل)، وإلغاء الامتداد بالتفكير والعطاء، جعل الأمة عالة على غيرها، حيث لم يتوقف الاجتهاد الفقهي فقط، الذي توهمنا أننا أغلقنا بابه، وإنما توقف العقل والمجاهدات الفكرية على مختلف الأصعدة، وساد الأمة وباء التقليد الجماعي، والمحاكاة، والاستنقاع الحضاري، حيث لا يمكن أن نتصور تقدماً في جانب من الفكر، بعد أن أصيب عقل صاحبه بالشلل.

لذلك يمكن القول: بأن الأمر بإيقاف الشريعة عن الامتداد، بحجة ضعف المؤهلات التي تمكِّن من الاجتهاد، وحجة أن الأولين لم يتركوا للآخرين شيئاً، إضافة إلى أنه حجر على فضل الله، وتنكّر لخلود الشريعة،

ومساهمة سلبية في إخلاء الساحة من الاجتهاد والرؤية الإسلامية، فإنه فسح المجالات للغزو الفكري والقانوني، والامتداد للثقافات والأفكار الأخرىٰ في هذا الفراغ الرهيب الذي أحدثه إلغاء العقل المسلم، إضافة إلى أننا نعتقد: أن الأمر ليس أقل سوءًا ـ من حيث النتيجة ـ من الدعوة إلى إيقاف الشريعة، وتوقيتها بعصر ماضٍ بحجة عدم الصلاحية لهذا الزمان، الذي نتهم القائلين بذلك بشتّى التهم التي يستحقونها شرعاً، لكننا لا ندين أنفسنا. . ولا ندري إلى أيّ مدىٰ يكون قرار إغلاق باب الاجتهاد ذاتياً، وداخلياً، وبعيداً عن تأثير سدنة الاستبداد السياسي والعمالة الفكرية؟ وإلى أي مدى يحق لنا أن نُوقف نصًّا متواتراً، خالداً، ممتداً، باجتهاد ظني مرجوح؟

فاعتقادنا أن الله الذي أنزل رسالة الإسلام الخالدة، الخاتمة، المجردة عن حدود الزمان والمكان، هو أعلم بتقلب الظروف والأحوال، وأن الخلود والخاتمية اللتين تعنيان الامتداد، والعطاء، وعدم التوقف، والإيقاف، لا تتحققان إلاّ بالاجتهاد لذلك نرىٰ أن إيقاف الاجتهاد هو في الحقيقة محل نظر من الناحية الشرعية والعقيدية، إضافة إلى ما فيه من قضاء على العقل، دليل الوحي، وحرمان للمسلم من أجريّ الاجتهاد الصواب، وأجر الاجتهاد الخطأ.

ولعل الأمر الأخطر في هذا الموضع هو: المناخ الفكري المضطرب، الذي أشاعه إغلاق باب الاجتهاد، من التقليد، والتعطيل، والإرهاب، لكل من يحاول التفكير، باسم الاتباع، وعدم الابتداع، لأنه يحاول العبث بأحكام الشريعة. . ولم تقتصر التهمة للمفكرين بالابتداع، وعدم الاتباع، وإنما تجاوزتها لإطلاق تهم التكفير، والتجريم، والتأثيم، لكل من يحاول التدبر، والتفكر، والنظر، والمقايسة، إلا من بعض اجتهادات، ضمن إطار المذهب نفسه، هي أقرب لفقه التجريد والافتراض، وأحيانا فقه الحيل الشرعية، وفقه المخارج، الذي تحكمه الآلية الميكانيكية، منها إلى فقه الواقع، ووضع الأوعية الشرعية لمساره. . فأصبح الفقه عبارة عن تجريدات ذهنية، وآلية ميكانيكية، كادت تفوِّت

مقاصد الشريعة، لولا بعض الأصوات من هنا وهناك، التي تشير إلى امتلاك الأمة للإمكان الحضاري، والقدرة على النهوض، لأنها تمتلك القيم المحفوظة بالكتاب والسنّة.. تلك الأصوات التي حاولت التصويب الفقهي، والخروج عن التجريدات والمباني، إلى إدراك الحِكَمْ، والمقاصد، والمعاني، من أمثال: ابن تيمية[١]، وابن القيم[٢]، والشاطبي[٣]، والشوكاني[٤]، وابن عاشور[٥] وغيرهم.

ويمكن أن نقول بدون أدنى تحفظ: إن إغلاق باب الاجتهاد، الذي هو محل نظر من الناحية الشرعية، والفكرية، والعملية، والواقعية، كان وراء كل البلايا، والإصابات، والأزمات المتلاحقة، التي ألغت العقل المسلم.. ولا سبيل إلى استعادة العافية للعقل المسلم، إلاّ بكسر هذا

---

(١) انظر ص٦٧.

(٢) ابن قيم الجوزية: ٦٩١ ـ ٧٥١هـ.
شمس الدين أبو عبد الله محمد بن بكر بن أيوب بن سعد الزرعي الدمشقي الفقيه الحنبلي، لازم الشيخ تقي الدين ابن تيمية وأخذ عنه، كان ذا عبادة وتهجد، وكان عارفاً بالتفسير وأصول الدين ودقائق الاستنباط، أوذي وحبس مع شيخ الإسلام ابن تيمية، ولم يفرج عنه إلا بعد موت الشيخ، من تصانيفه: تهذيب سنن أبي داود وسفر الهجرتين، والكلم الطيب، وزاد المعاد أربعة مجلدات، وكتاب نقد المنقول، وكتاب أعلام الموقعين عن رب العالمين ثلاث مجلدات وغيرها.

(٣) انظر ص٦٥.

(٤) الشوكاني: ١١٧٣ ـ ١٧٦٠هـ.
محمد بن علي بن محمد بن عبد الله، فقيه مجتهد، من كبار علماء اليمن، كان يرى تحريم التقليد له ١١٤ مؤلفاً، منها نيل الأوطار ثماني مجلدات في الحديث، وفتح القدير في التفسير، وإرشاد الفحول في أصول الفقه، والتحف في مذهب السلف.

(٥) ابن عاشور: ١٢٩٦ ـ ١٣٩٣هـ.
محمد الطاهر بن عاشور رئيس المفتين المالكيين بتونس وشيخ جامع الزيتونة، من أعضاء المجمعين العربيين في دمشق والقاهرة، من أشهر مصنفاته:
مقاصد الشريعة الإسلامية، أصول النظام الاجتماعي في الإسلام، التحرير والتنوير، في تفسير القرآن.

الباب الموهوم، وإتاحة أكبر قدر من الحرية الفكرية والفقهية، وكسر النوافذ أيضاً، وليس الباب فقط، ليتحاور النّاس ويتفاكروا، ويتناظروا، ويتشاوروا، وسوف لا يستقر، ولا يصح، ولا يُكتب الامتداد، والأثر الحسن، إلاّ للاجتهاد الصحيح.. ذلك أن قيم الكتاب والسنّة، هي الحارس.. وعصمة عموم الأمة، هي صمام الأمان من الانحراف، ولا تتحقق تلك العصمة، ولا يمكن الوصول إليها بدون الحرية، والشورىٰ، والاجتهاد.. لذلك، لا بد من تحطيم حاجز الخوف من التفكير، وإقناع النّاس علمياً، أن الله لم يُثب على الخطأ، إلاّ في مجال إعمال العقل.

والأمر في حقيقته، أبسط بكثير، مما أثارته وتثيره أصوات الرعب، والتخويف، التي حذرت منه... فالاجتهاد لا يخرج عن أن يكون رأياً بشرياً، يسري عليه الخطأ والصواب، ويؤخذ منه ويرد، وليس نصّاً دينياً، يلغي حكماً، أو يعبث بالدين.. وقد تكون المشكلة كلها، في اختلاط الموقف، بين قدسية النص الديني، وبين بشرية الاجتهاد.

والخطأ طريق الصواب، أو هو الطريق الآخر الدال علىٰ طريق الوصول إلى الحقيقة، وذلك عندما نتعلم كيف نفكر، وكيف نختلف أيضاً، وكيف نتحاور، ونتشاور، للوصول إلى الصواب.

والناظر في الواقع الإسلامي اليوم، يجد كثيراً من الفتاوىٰ، والآراء الفقهية، لم تُكتب لها الحياة، بينما نجد أخرىٰ، استطاعت أن تثبت وجودها، وصوابها، وتحقق مقاصد الشرع، في معركة الحياة.. فإذا كان الاجتهاد محرماً، وبابه مغلقاً، خوفاً من الخطأ والانحراف، وعندنا القيم القرآنية، والحديثية، الضابطة للمسيرة، وعندنا عصمة عموم الأمة، وعدم تواطئها على الخطأ، الأمر الذي لا يمكن تحقيقه إلاّ في أجواء الحرية، والحوار، والشورىٰ ـ كما أسلفنا ـ فكيف سيكون حال الأمم الأخرىٰ، التي استطاعت أن تصل إلى الكثير من الإنجاز الحضاري، والنهوض، من خلال ما تأصل في مجتمعها، من قيم الحرية، والعدل، والديموقراطية، وتجارب الخطأ والصواب، دون أن تتمتع بما تتمتع به الأمة المسلمة، من

العواصم (عصمة الكتاب والسنة، وعموم الأمة التي لا تجتمع على خطأ أو ضلال)؟.. فالخوف من الاجتهاد، باسم الخوف على الشريعة، حالة مرضية غير سويّة، يخُشىٰ معها الوصول إلى تعطيل الشريعة؟

إن معالجة أزمة العقل المسلم، ونهوض المجتمع الإسلامي، وتحقيق الشهود الحضاري، مرهون إلى حدٍّ بعيد، بإتاحة حرية الفقه والفكر، وبدون ذلك، فسوف نبقى نعالج العرض وندع السبب.

إهدار حقوق الإنسان:

□ والقضية الأخطر، والتي تعتبر بشكل أو بآخر، أثراً من آثار إلغاء العقل، بإغلاق باب الاجتهاد والتفكير، ومظهراً من مظاهر غياب الحرية، والشورىٰ، عن المجتمع، والفرد المسلم، ليس في المجال السياسي فقط، كما يتراءى للكثير، وإنما في شتى المجالات، فكراً، وتربية، وممارسة: إهدار حقوق الإنسان، وإلغاء إنسانيته، التي ما جاء الإسلام إلاّ لحمايتها، وإلحاق الرحمة بالناس. قال تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا رَحۡمَةٗ لِّلۡعَٰلَمِينَ ١٠٧﴾ (الأنبياء)، وقال: ﴿وَلَقَدۡ كَرَّمۡنَا بَنِيٓ ءَادَمَ﴾ (الإسراء: ٧٠) وأي إهدار أكبر من إهدار أهليته العقلية، وإلغاء قابلية النهوض، والإنجاز، بإغلاق باب الاجتهاد؟! ذلك أن مصدر الشر في العالم تاريخياً، هو تسلط الإنسان على الإنسان، وتعبيد الإنسان للإنسان، وشيوع الاستبداد والاستغلال اللذين يورثان الطغيان والهوان، سواء كان ذلك في المجال السياسي، أو الاجتماعي.. وأن الإنسان سوف لا يتمتع بحقوقه، ما لم يُوقف هذا التسلط، الذي يتخذ أشكالاً متعددة، لا مجال لذكرها.. وأن إيقاف التسلط، لا يكون إلا بالإيمان بالله، الذي يقتضي العبودية له، ونبذ عبوديات ما سواه، على المستوى الفردي، وإقامة المؤسسات التي تشكل الحراسة، والرقابة الدائمة، للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، في إطار المجتمع.. فالاعتقاد بأن الله خلق الموت والحياة، وكفل الرزق، وقضىٰ بالأجل، يخلص الإنسان من أخطر مسببات العبودية..

فإن رجعنا إلى الأسباب المؤدية بالإنسان إلى العبودية، وإسقاط

إنسانيته، وزرع حواس التذلل في نفسه، رأيناها تتمركز في خوف الإنسان على رزقه، وخوفه على حياته.. فالارتقاء إلى الإيمان بأن الرزق محسوب، والأجل مكتوب، هو بدء عملية التحرير والانعتاق..

ومن هنا نقول: إن شهادة: «أن لا إله إلا الله»، انعتاق من العبودية، ونسخ للآلهة وإيقاف للتسلط.. ومن نعم الله على هذه الأمّة، أن جعل الله المساواة، والحرية، التي تمثل روح حضارتها، دين.. والدفاع عنهما جهاد.. وحراستهما مسؤولية.. وألغى الكهانة، والوساطة البشرية، وجعل الإنسان على اتصال مباشر بالسماء.. وأكثر من ذلك، جعل الله حقوق الإنسان حقوقاً له، تكريماً لها، وتعظيماً لقدرها، وتحذيراً من انتهاكها، ولم يجعلها حقوقاً فقط، بل هي حقوق وواجبات معاً، لا بد من رعايتها، وحمايتها.. وجعل الاعتداء عليها، خرقاً لحدود الله، وجريمة منصوصاً على عقوبتها.. فليست الحدود، وهي العقوبات النَّصية (حيث الجريمة والعقوبة نُصّ عليهما، ولا مجال للاجتهاد فيهما)، وما الكليات الخمس، أو الضروريات الخمس، التي لا قوام للحياة إلاّ بحفظها ـ وهي الغايات والمقاصد التي جاءت من أجلها الشريعة، وأن حياة الناس لا تستقيم إلاّ بحمايتها، ورعايتها ـ في الحقيقة إلاّ لتأكيد هذه الحقوق وحراستها.

فإذا كان الدين في الأصل حرية، واختياراً، والتزاماً، فكيف يسوغ لنا أن نتهاون في هذه القضية، ونحاول تكريسها بإلغاء حرية الفكر عمليّاً؟

ولا بد لنا أن نعترف أن الإنسان، في معظم أنحاء العالم الإسلامي اليوم، يعيش وضعاً مأساوياً يفتقد معه إنسانيته، ويُطارد في عقله، وطعامه، وشرابه، وحياته، وعرضه، وأمنه.. والمؤسف أن هذه المآسي تتم تحت شعارات: الحرية، والديموقراطية، والعدل الاجتماعي (الاشتراكية).. وأن الحس الديني تجاه الجهاد في سبيل إقرار حقوق الإنسان، والشعور بالمسؤولية تجاهها، تحوّل إلى مواقع أخرىٰ خارج سياق الحياة.. ولعل ذلك من أشد الفتن، وأعظم البلايا التي يعيشها مسلم اليوم، صاحب الميراث الثقافي، والحضاري، والرصيد التاريخي، في التحرير والدفاع عن

حقوق الإنسان.. ولولا أن المبادئ الإسلامية، أثبتت نجاحها، في إطار حقوق الإنسان، وصوابها التاريخي، لقادت كثيراً من الناس اليوم إلى التشكك فيها.

وزيادة في فتنة المسلم اليوم، نجد أن الغرب الذي لا يمتلك الكتاب والسنّة، ولا يتمتع بمزية عصمة عموم الأمة، يتمتع بأقدار من حقوق الإنسان، أصبحت من المسلّمات، إلى درجة الإغراء بالهجرة إليه، بالنسبة للقادرين عليها، والانتماء إليه، والانبهار به، بالنسبة للعاجزين عنها، حتى وصل الأمر، إلى الإعداد لهجرة الأجنّة، قبل ولادتها، وذلك بسفر الأمهات الحوامل للولادة هناك، واكتساب حق الجنسية.. وقد لا نستغرب ذلك، فقد يكون من لوازم الحرية هناك، دعم الاستبداد السياسي، والاستغلال الاجتماعي هنا..

وما لم يدرك المسلمون اليوم أن أزماتهم وإصاباتهم الفكرية والاجتماعية، بسبب من غياب الحرية والمساواة، وحقوق الإنسان، وما لم يدافعوا عن حقوق الإنسان، ويغاروا عليها غيرتهم على نسائهم، وبناتهم، وأعراضهم، وأموالهم، ويجاهدوا في سبيلها، فسوف يستمر سقوطهم، وغيابهم الحضاري.

غياب الشورى:

□ ولعل غياب الشورى، كفريضة إسلامية، اقترنت بفرضية الصلاة، وغيرها من الفرائض الأخرى، وانعدام الغيرة عليها، والتضحية في سبيلها، مظهر من مظاهر إغلاق باب الاجتهاد أيضاً.. حيث كان غيابها مذهلاً في المجال السياسي خاصة، وإن كانت مظاهر غيابها واضحة أيضاً، في مؤسسات التشكيل الثقافي جميعاً: في الأسرة، والمسجد، والمدرسة، ووسائل الإعلام، وجميع الممارسات الاجتماعية، بما في ذلك معظم التنظيمات الإسلامية، التي كانت ولا تزال تشكل الأمل في قدرتها على اقتحام العقبة، وتضحيتها في سبيلها.. وبدل العمل على ترسيخ مبدأ الشورى، كدين، والغيرة على انتهاكه، والتوسع في مفهوم حسبة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، استغرق التنظيمات الإسلامية، الجدل حول

مفهومها، وهل هي ملزمة، أم معلمة، وبدأ الاستنجاد بالكتاب والسنّة، وكل فريق يحاول إثبات حجته، ودحض حجة الآخر، والأمة ترزح تحت وطأة الاستبداد السياسي، والظلم الاجتماعي!! حتى أصابت لوثة الاستبداد السياسي بعض العقليات في العمل الإسلامي، وانتهىٰ الأمر إلى أنه: لا مانع عند بعض الجماعات الإسلامية التي تستعجل النتائج، ولا تطبق التعامل مع السنن الطبيعية، أن تراهن، أو تتعاون مع بعض الحكام المتسلطين، ظنًّا منها أنها تختصر الطريق، ولم تعتبر بدرس التاريخ، بأنها سوف تكون أول الضحايا.. ولا نريد أن نأتي بأمثلة، فذلك واضح.

إن غياب الشورىٰ، بأبعادها السليمة، عن بعض التنظيمات الإسلامية، شيء مذهل.. فإمارة الجماعة، وقيادتها، ممنوعة من التداول. وما يوصف به القائد الملهم، فوق ما يوصف به النبي المرسل. وسابقة البيعة مدىٰ الحياة، يمكن أن نقول: إنما انطلقت ابتداء، من أجواء التنظيمات الإسلامية، ثم أصبحت شعارات، ومبايعات للزعامات السياسية.. والذي أضيف إليها فقط، هو فكرة التأبيد (إلى الأبد)، وليس مدىٰ الحياة فقط، إضافة إلى أن مضمون البيعة للقائد، أو الزعيم، لم تُفْحَص بنودها من الناحية الشرعية، ذلك أن الأمير، أو قائد الجماعة، يمتلك هامشاً من الحياة محدوداً، وسلطاناً بسيطاً جداً، ومع ذلك تؤخذ له البيعة العامة، وتفصّل عليه نصوص الكتاب والسنّة، للولاية العظمىٰ، ويصبح الإرهاب الفكري، وغياب الشورىٰ، من لوازم هذه التركيبة العجيبة.. فمن شذّ، شذ في النار.. ومن خرج عن الطاعة، وفارق الجماعة، فمات، مات ميتة جاهلية.. والطاعة معقودة للأمير بنصّ الكتاب والسنّة.. والشورىٰ غير ملزمة.. ولا مانع أيضاً، وكجزء من هذه الفلسفة، أن نؤصل ـ كما فعل فقهاء التخلف ـ لشرعية إمارة الإستيلاء بالقوة، كما يروج مثقفوا السلطان اليوم، للشرعيات الثورية والانقلابية.

من إصابات العقل المسلم:

وإذا سلمنا أن إغلاق باب الاجتهاد هو إلغاء للعقل، والفكر،

والبحث، والنظر، ومحاصرة للإسلام الخالد عن الامتداد، وأن أول مظاهره: إلغاء إنسانية الإنسان، وغياب الشورىٰ، وإهدار حقوق الإنسان، واستحكام الأزمة الفكرية، التي جرّت علينا كل المحن والبلايا، أصبحنا نعيش في أجواء من الإرهاب الفكري، تجعلنا نخاف من التفكير، وإبداء الرأي، لأن قائمة العقوبات والاتهامات بانتظارنا، وسوف تطاردنا، باسم الخوف على الشريعة والدين، أمكننا القول: إن كل الإصابات الأخرى التي لحقت بالعقل المسلم هي أعراض لهذا المرض الأصلي.. وقد يكون من المفيد أن نعرض لشيء منها أيضاً:

□ بناء المواقف والمسالك على الرغبات، والآمال، والأماني، والهوىٰ، بدل بنائها على توفر البيِّنات والبراهين والمعلومات الكافية، لأن العقل المسلم لم يدرب على استقراء الأحداث، وأهمية توفير المعلومات التي تمكنه من الحكم الدقيق، لأنه محروم، ومتخوف من أصل التفكير، محروم من الاستقراء، والاستنتاج، والبرهان، والقدرة على إبصار المستقبل.. لذلك فإن مواقفه غالباً ما تكون أقرب إلى المجازفات، والأحكام العشوائية الهوائية، التي تورث الإحباط، بحيث يصبح أسيراً للنتائج، والمفاجآت المستقبلية.

□ اختزال التاريخ في موقف، وانتقاء ما يوافق الهوىٰ، وعدم القدرة على استصحاب التاريخ برؤية شاملة، فكثيراً ما خُودع المسلم المعاصر بمواقف لبعض الزعماء، والقيادات التي تكيد ـ تاريخياً ـ للإسلام، بسبب موقف ابتزاز سياسي، في أوقات الأزمات، متناسياً التاريخ، ومتجاوزاً قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُصْلِحُ عَمَلَ ٱلْمُفْسِدِينَ﴾ (يونس: ٨١).

□ النظر إلى الأحداث من زاوية واحدة، أو من خلال تعميم موقف واحد، أو ضمن إطار زمان واحد، وعدم القدرة على النظرة الشمولية، للأسباب، والنتائج، والتداعيات.

□ عدم القدرة على الارتفاع بالخطاب الإسلامي، والاهتمام بقضايا الإنسان، إلى المستوىٰ العالمي.. والانكباب على الوجه، وعدم الاهتداء

بالنظر إلى الآفاق البعيدة المستمدة من عمق تاريخ النبوة، وخلود الرسالة، وامتدادها عبر الزمان والمكان، حتى تتجاوز عالم الشهادة إلى عالم الغيب. ﴿أَفَمَن يَمْشِي مُكِبًّا عَلَىٰ وَجْهِهِۦٓ أَهْدَىٰٓ أَمَّن يَمْشِي سَوِيًّا عَلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٢٢﴾﴾ (الملك).

□ عدم التمييز في القبول، والرد، ووسائل اختبار الصواب والخطأ بدقة، بين معارف الوحي، ومدارك العقل، وبين نصوص الدين، واجتهاد البشر.

□ الاستغراق الكلي في بحث الأمور الغيبية، والإلقاء بالتبعة عليها، وتجاوز المساحة التي وردت فيها النصوص الصحيحة عن طريق الوحي، ومحاولة إدخال العقل في غير مجاله، على حساب الكثير من القضايا الحياتية في عالم الشهادة، التي نيط بالعقل التفكير بها، وإنجازها.

□ العدول في التعامل، عن السنن الجارية، وامتلاك القدرة على تسخير الحدث، ومغالبة القدر بقدر، إلى السنن الخارقة، وانتظار المنقذ القادم من الغيب، ليعالج التخلف، والتأخر، والتمزق، ويملأ الأرض عدلاً، بعد أن ملئت جوراً وظلماً.. وفي هذا ما فيه من مجافاة للعقل المسلم، وللإنجاز الحضاري في عصر النبوة، فترة القدوة.. وعدم إدراك بُعْد المعجزة التي ارتبطت بعزمات البشر.. لكنها إفرازات مناخ التخلف، واجتهادات عصر التخلف.

□ تعطيل قانون السببية والبحث في علل الأشياء، علماً بأنه من أقوىٰ الأدلة المستخدمة على وجود خالق الكون.. والله سبحانه وتعالى يقول، حكاية عن ذي القرنين الذي حقق تفوقاً، وإنجازاً، وتمكناً في الأرض، بعد أن ألهمه الله معرفة الأسباب، فاتبعها: ﴿وَءَاتَيْنَٰهُ مِن كُلِّ شَيْءٍ سَبَبًا فَأَتْبَعَ سَبَبًا ﴿٨٥﴾﴾ (الكهف).

ومشكلة العقل المسلم اليوم: فقدان التوازن في هذه القضية، فهو متردد بين موقفين: بين تأليه الأسباب، وبين تعطيلها، مستدلاً ببعض ظواهر النصوص المقطوعة عن سياقها، وحكمتها، ونسقها العام من خلال

الرؤية القرآنية الشاملة. . والجدل النظري حول هذا الموضوع أضاع الكثير من الإنجاز، وفوّت الكثير من فرص التصويب، والمراجعة، واكتشاف الخطأ، ومعالجته، ورتب على ذلك الخلط بين التوكل على الله، الذي يعني فعل المقدمات كاملة، وتعاطي الأسباب، ثم الاتكال على الله في إدراك النتائج، والقيام بالمراجعة ومعرفة موطن الخلل، عند عدم إدراكها ـ وذلك تعامل مع السنن وقوانين التسخير كما شرعها الله لعباده، والتي تمثل في الحقيقة أقداره التي تعبد الإنسان بها، للوصول إلى النتائج، وترتب الثواب والعقاب ـ وبين التواكل الذي يعني القعود عن فعل المقدمات، وتعاطي الأسباب، وانتظار وقوع المعجزات، وحصول الخوارق.

□ عدم الوضوح الشرعي الدقيق لمفهوم البدعة، وأنها منحصرة في الاستحداث لأمورٍ في الدين ليست منه، وإعطائها صفة القداسه، وترتيب الثواب على فعلها، والعقاب على تركها ـ أي: الإضافات الدينية في العبادات، والتشريعات، والأخلاق، بعد أن أكمل الله الدين ـ والتداخل بين هذا المفهوم، وبين مفهوم الإبداع، في المجال الحياتي، والحضاري، الذي يعني: قدرة الإسلام على الاستجابة لمتغيرات العصر، بعد المحافظة على الثوابت الدينية، وقدرة العقل المسلم على العطاء المستمر والامتداد ببسط الإسلام على الواقع، إذ لا يمكن تجميد المجتمع على صورة واحدة، في حركته التاريخية. .

ذلك أن الإبداع في العلوم، والفنون، والصناعات، من مهام العقل، المستهدي بالقيم الدينية.

أما أن نرمي كل جديد بأنه بدعة، فهذا ليس من الفقه، والدين، والعقل، في شيء.

□ القصد إلى مسالك التشدد، والحرج، والإنذار في أمر الدين، والتكليف الشرعي، وتغليبها على أخلاق اليسر، والسماحة، والسهولة، والبشارة، والرخص. . والرسول ﷺ، يقول: «بشرّوا ولا تنفّروا» (رواه البخاري في باب العلم، ومسلم في باب الجهاد، وأبو داود في باب الأدب). . والظن أن ذلك يعني مزيداً من الثواب والتدين.

□ عدم القدرة على التمييز بين الغزو الثقافي، والتبادل المعرفي.. ذلك أن إقامة هذا الحاجز من تخوف الغزو الثقافي، والتقوقع، حرم العقل المسلم، من الكثير من المعارف، وارتياد الآفاق، التي تمكنه من اختصار فجوة التخلف، والمساهمة في التغيير الحضاري «والحكمة ضالة المؤمن، أينما وجدها فهو أحق بها» (حديث رواه الترمذي في باب العلم، وابن ماجه في باب الزهد).

□ عدم الإدراك الكامل لمفهوم الفروض الكفائية، وعلاقتها بالاكتفاء الذاتي للأمة، والمعاصي الدينية التي تترتب على عدم القيام بها، والعدول عن الكثير من التخصصات، والأعمال المطلوبة للأمة تحت شتى المعاذير، مما أوصل الأمة إلى الانكسار العلمي، والعيش على إنتاج الآخرين، الذي يحمل إلى العالم الإسلامي أفكارهم، ونسقهم الحضاري، ذلك أن الأشياء المادية المستوردة لا تخرج في النهاية عن أن تكون رموزاً وشواهد فكرية، ومجسدات ثقافية.

وقد تستنكر بعض العقول اليوم، عدم الإتيان بمندوب، أو مستحب، وتقيم الدنيا، ولا تقعدها، بسبب ذلك.. أما ضرورة التخصص بمستلزمات العصر من العلم والتقنية، لحماية المجتمع، ورقيّه، وفك السيطرة الأجنبية التي تتحكم فيه، والتي تعتبر من الفروض، فهذه قضية لا تخطر لها على بال.. إنها تقاتل من أجل مندوب، ولا تدرك أهمية المفروض.

ومن أغرب ما يسمع الإنسان أن بعض العقول الإسلامية، وصل بها الأمر إلى أن تقرأ هذا الموضوع، بأبجدية مغلوطة، وهي: أن الله سخر لنا الأجانب، ليكونوا في خدمتنا، في الصناعات والزراعات، ونحن عباد الله الصالحين، نتمتع بها ونعيش مستهلكين لها!

□ عدم الاقتناع بجدوىٰ النقد، والمراجعة، والتصويب، والاعتبار بالتجارب السابقة، واكتشاف السقطات، والحفر، والإخفاقات، ودراسة أسبابها، وأخذ الدرس والعبرة منها للمستقبل، استجابة لحديث الرسول ﷺ: «لا يلدغ المؤمن من جحر مرتين» (متفق عليه)، ومحاولة

الهروب من المسؤولية عن الفعل، والإلقاء بالتبعة على العوالم الخارجية، فإن أعيتنا الحيلة، كان القدر هو المسؤول عن خسائرنا.. أما بالنسبة لنا، فقد أدينا واجبناً كاملاً، تحت شعار: (ليس بالإمكان أفضل ممّا كان).. وبذلك لا نزال نراوح في مكاننا، ونكرر أخطاءنا، والله سبحانه لم يُرِدْ لنا الاعتبار بتاريخنا الخاص فحسب: ﴿قُلْ هُوَ مِنْ عِندِ أَنفُسِكُمْ﴾ (آل عمران: ١٦٥)، وإنما طلب إلينا أيضاً تحقيق العبرة من التاريخ العام للأمم: ﴿قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا﴾ (الروم: ٤٢).

□ التردد بين ذهان السهولة ـ وذلك بتبسيط الأمور، ومن ثمّ الإقدام على فعلها دونما رؤية، ودراسة، وفهم، وفقه، وعدم التقدير الدقيق للإمكانات المتاحة، والظروف المحيطة، ودون تخطيط مسبق، والإقدام بشكل أعمىٰ ـ وبين ذهان الاستحالة، وذلك بالنظر إلى الأمور والظن باستحالتها، وعدم القدرة على التعامل معها،وتجاوز الحقائق في ذلك، إلى الأوهام الموقعة في العجز، واختلاط الممكن بالمستحيل، والانسحاب من الساحة، نتيجة رؤية عليلة تؤدي إلى اليأس، وتُوقع في العطالة.

□ الهروب الخادع إلى الماضي، وعدم العودة منه للتعامل مع الحاضر، والنظر إلى المستقبل.. والعجيب اللافت للنظر أن المسلم اليوم، على الرغم من شدة تمسكه بتراثه، واعتزازه بإنجازاته الحضارية والتاريخية، نراه عاجزاً عن الشهود التاريخي، الذي يعني القدرة على تعدية الرؤية، وحسن الإدراك، والوعي، لحركة التاريخ، التي جعلت منها بعض العقائد، قوانين صارمة تحكم الحاضر، وتنبئ بالمستقبل.. أما نحن، فدخلنا التاريخ، ولم نستطيع الخروج منه، مما يدل على أن اعتزازنا بالتراث، وافتخارنا بالتاريخ، هو أقرب للانحياز العاطفي ومعالجة مركب النقص، منه إلى امتلاك أهلية إدراك حركة التاريخ.. ولا أعتقد أن إنساناً ما، مدركاً للتاريخ تماماً. يبقىٰ بعيداً عن الحاضر ورؤية المستقبل.. وإذا كان للماضي من فائدة، فلأنه ينير الطريق إلى معرفة الحاضر، ورؤية المستقبل.. فالله خلق أعيننا من الأمام، ولم يخلقها من الخلف، ومكننا من القدرة على الالتفات بين حين وآخر، ولهذا مغزاه.. فالماضي، لا

يمكن استعادته، والعيش فيه، بحال من الأحوال، إلاّ إذا سيطرت علينا أحلام اليقظة.. ويؤسفنا أن نقول: بأن التاريخ هو الذي استوعبنا.. أما نحن فلم نستوعب التاريخ.. وإن العقل المسلم اليوم، لا يعيش خارج الحاضر والمستقبل فقط، وإنما خارج الماضي أيضاً.

□ عدم استشراف آفاق المستقبل على ضوء الماضي والحاضر، وفهم الحركة التاريخية، ومراقبة مجراها، ومن ثمَّ معرفة مصبها مستقبلاً.. وأعتقد أنه لا يجوز الهروب من النظر إلى المستقبل، تحت عنوان: (المستقبل بيد الله).. فالماضي، والحاضر، والمستقبل، كلها بيد الله.. والرسول ﷺ، كان يرسل سرايا الاستطلاع، ليتعرف على أعدائه، ويعد العدّة لملاقاتهم في المعركة.. وكان ينظر في عدد ما يذبحون، وما يأكلون، ليقدر عددهم، ويستعد للقائهم..

فتعطيل النظر إلى المستقبل، بعد أن أصبحت له دراساته، وعلومه، تحت شتىٰ الاعتذارات، ليس من هذا الدين، بل هو إصابة للعقل، ومجافاة للدين، خاصة وأن الإسلام مدّ الحياة إلى ما وراء عالم الدنيا، حيث يتوقف النّاس، ليدخل بهم عن طريق الوحي إلى عالم الغيب.. فالمستقبل في تصورنا الإسلامي، أبعد مدىٰ.

□ التراجع إلى مواقع الفكر الدفاعي، مما جعل الخصوم، وأعداء الدين، يتحكمون بالنشاط العقلي للمسلم، بإثارة المشكلات، والقضايا، والاتهامات.. وبذلك، افتقد العقل الأصالة والإبداع، واتسم بالعاطفية والحماس، ووقع في دائرة التحكم التي رسمها الخصوم.

ب ــ واقع الحركات الإسلامية كمواقع متقدمة.. وأمل في النهوض

بعد أن أتينا على ذكر شيء من أسباب الأزمة، وأعراضها، وإصابات العقل المسلم اليوم بشكل عام، قد يكون من المفيد أن نتوقف قليلاً، ونلقي نظرات، ولو سريعة، على واقع الحركات والتنظيمات الإسلامية بشكل عام، التي تشكل الأمل في النهوض والارتقاء..

ونعترف ابتداءً أنها ملامح عامة، وإن تمايزت بعض التنظيمات في كسبها، وتجاربها، وتقدمها في وسائل المراجعة والنقد الذاتي، عن غيرها.. فمما لا شك فيه أن الحركات الإسلامية، على الرغم من كسبها المقدور في إثارة الوعي الإسلامي العام، وتعبئة الجماهير، وتوجيهها صوب الهدف، وما حققته من تجديد الانتماء للإسلام، والاعتزاز والالتزام به، لم تستطع أن تنفك تماماً عن مناخ الأزمة الفكرية التي تعاني منها الأمة، وتخلصها من الواقع الذي تعيشه، هذا إن لم نقل: إنها وقعت في أمراض جديدة، وتأزمات تعتبر من العلل الخاصة، في نطاق العلة العامة، في الوقت الذي كان الأمل معقوداً عليها في أن تكون طلائع إحياء وبعث، ونخبة متقدمة، قادرة علىٰ تنزيل الإسلام على حياتها في الحدود المتاحة، والتدريب عليه، والإغراء به، وإثارة الاقتداء، بالنسبة للآخرين.

ونحن هنا، لا نقلل من قيمة التحديات الكبرىٰ الي تواجه العمل الإسلامي، ووسائل ترصده، ومحاصرته، في محاولة لإجهاضه، خاصة بعد أن عاد ليشكل القناعة الفكرية والحضارية، ولم يقتصر على أن يكون أمل الأمة، في إعادة تشكيل عقلها وثقافتها، بل ساعِدُها، ودرع مقاومتها أيضاً، بعد أن ظُنَّ أنه تودع منه بإسقاط الخلافة، وتمزيق الأمة، وإخضاعها

للاستعمار الحديث، بكل ثقافاته، وإنجازاته الحضارية.. وإنما كنا، ـ ولا نزال ـ نعتقد أن التحديات، والمؤامرات، والمكر السيء، والشر، أمور من لوازم الخير، وأن المعركة بين دعاة الحق والباطل، من سنن الحياة، وطبيعة الأشياء، والتدافع الحضاري.. قال تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا مِّنَ ٱلْمُجْرِمِينَ﴾ (الفرقان: ٣١).. ﴿وَلَا يَزَالُونَ يُقَٰتِلُونَكُمْ حَتَّىٰ يَرُدُّوكُمْ عَن دِينِكُمْ إِنِ ٱسْتَطَٰعُوا۟﴾ (البقرة: ٢١٧).. ﴿وَدَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَوْ تَغْفُلُونَ عَنْ أَسْلِحَتِكُمْ وَأَمْتِعَتِكُمْ﴾ (النساء: ١٠٢).

كما نعتقد بأن الغفلة عن هذه التحديات، وعدم الإبصار والإدراك لأبعادها، هي السبب الأساس الذي يستدعي سائر الإصابات: ﴿قُلْ هُوَ مِنْ عِندِ أَنفُسِكُمْ﴾ (آل عمران: ١٦٥)، وما لم نصل إلى مرحلة الاعتقاد الفعلي، بأن العلل والخلل كامن فينا، لنبحث عنه، وندرك أبعاده، وأسبابه، ونكتشف السنن والقوانين التي تمكن من وسائل علاجه، فسوف نبقى نتقدم ضحايا على مذابح الآخرين، ورغباتهم، وتصفى الحسابات بدمائنا، ونُوظَّف لمعاركهم، وتحقيق أهدافهم، أكثر من أن نقدم تضحيات، تصب بالنهاية في المصلحة الإسلامية.

من إصابات العمل الإسلامي:

□ وقد يكون من المفيد أن نشير إلى بعض الملامح العامة لهذه الإصابات الخاصة التي لحقت بفصائل العمل الإسلامي، على اعتبارها أمل الإنقاذ، إضافة إلى عوامل الخلل والوهن التي تستشري في الأمة المسلمة عامة، لعلها تغري بالمراجعة، والمعالجة، والتصويب، والانتقال بالعمل إلى مواقع متقدمة:

سيادة العقلية الذرائعية:

□ ولعل في مقدمة هذه الملامح، ما أشرنا إليه في أكثر من موقع من سيادة العقلية الذرائعية التي تعفي النفس من المسؤولية عن التقصير والبحث في أسبابه ووسائل علاجه، بإلقاء التبعة على الآخرين.. إنه القوت الذي تقتات به معظم الحركات الإسلامية، وتبرر استمرار وجودها،

دون أن تتوقف ولو قليلاً عند القابليات، وتبحث في طبيعة تشكيلها الثقافي غير السليم، الذي يُمكِّن الآخرين منها.. تطرح هذه المسوغات دون أن تشعر وتعي أنها بهذا إنما تدين نفسها، لا تبرئها، وتحكم على أشخاصها أنهم دون سوية فهم العصر، والتعامل معه.. وهنا حقيقة لا بد من الاعتراف بها، وهي: أن البدء في المراجعة، والنقد، والتقويم وإبراز دور الكسب الذاتي في حصول الإصابات، قد أخذ سبيله على استحياء، وهو الآن يشق طريقه بصعوبة.. وإن كان يُبشر بخير، إلاّ أنه لم يبلغ بعد المدىٰ المطلوب، ويشكل تياراً يغيِّر المجرىٰ العقلي والثقافي لهذه الحركات.

والناظر في أدبيات الحركة الإسلامية بفصائلها المتعددة، وفكرها، لا يجد في مجال المناصحة، والمراجعة، والنقد، والتقويم، إلاّ بوارق والتماعات، تعقبها الظلمة من المديح، والتستر على الخطأ.. وباستطاعتنا القول: إن هذه الأمور التي كانت محظورة، ومحاصرة، ومحرمة تماماً، أصبحت الآن مطروحة وموضع جدل الكثير من قواعد الحركات الإسلامية.. وهذا يبشر بخير مستقبلي إن شاء الله.

عدم تمثل المعاني المفقودة في الأمة:

□ لم تستطع الحركات الإسلامية أن تتمثل بقدر كاف المعاني المفقودة في الأمة المسلمة اليوم، وتشيعها في نطاقها، والتي تعتبر من مقومات وأسس النهوض، مثل: الغيرة على قيم الحرية الإنسانية، والجهاد والتضحية في سبيلها، والمجاهدة لسيادة الشورىٰ، والتزامها والإفادة من الخبرات والآراء كافة، وتأكيد حقوق الإنسان في العدل والمساواة والكفاية، والانتصار لها.. بل لعلنا نقول: إنها وقعت فريسة لبعض ردود الفعل للمواقف الضاغطة من حولها، التي شوّهت صورتها، وأدخلتها في مربعات الرفض والمغالاة.. هذا، على الرغم من التهويل، والتضخيم من أعدائها، إلاّ أنها هي التي أعطت السبب، وساهمت بتشويه صورتها.

ونستطيع أن نقول: إنها حرمت خاصّة نفسها من الإفادة من ثمرات

الحرية، والشورىٰ، والعدل، والمساواة، وساد أجواءَ بعضها لونٌ من الإرهاب الفكري، حرم قياداتها من التجدد، والأهلية في بعض الأحيان، وامتلاك القدرة للتعامل مع المراحل المتغيرة، مما أدّىٰ إلى نزف الكثير من الإمكانات، والكفاءات المتميزة، التي كان يمكن لها أن تنهض بها، وتتقدم صوب أهدافها، إلى درجة يمكن أن نقول معها: إنها راهنت على بعض الوسائل في الوصول إلى أهدافها التي أقل ما يقال عنها: إنها محل نظر من الناحية الشرعية، ولم تستطع أن تميِّز بأن المستبد لا يمكن أن يكون عادلاً، أو أملاً.. فمن كان وجوده غير شرعي، وعمله غير شرعي، فمن الصعب جداً أن يعطي الشرعية للأمة أو يقبل بها.. لكنها خُدعت بوهمها أنها قادرة على اختصار المسافة للوصول إلى المجتمع الإسلامي المنشود، دون أن تتوقف عند ثوابت الدين ومقاصده، وتدرك السنن القرآنية بالقدر المطلوب، وتعلم أن الله لا يصلح عمل المفسدين.

ولعل أزمة الخليج، وكيفية التعامل معها، والموقف من غزو الكويت، ومن ثمّ الاستعانة بالقوات الأجنبية، كانت أحدث شاهد إدانة على الواقع الفكري المحزن الذي صرنا إليه.. وفي اعتقادي أنها سوف تتكرر أخطاؤنا، ولا نستعيد عافيتنا العقلية والفكرية، مهما حاولنا الخروج، طالما حُكم علينا بالسكتة العقلية، عندما أغلقنا باب الاجتهاد الفقهي، والاجتهاد الفكري، وأوقفنا الحوار، والمناظرة، وضقنا بتنوع الآراء، ولحقت بنا العطالة بسبب إلغاء خلود الشريعة عن الامتداد، وعدم القدرة على الخروج بها عن الإطار التاريخي، وسيادة التقليد الجماعي الذي يعني السكوت العقلي أيضاً، والذي ما يزال يشكل وباءً عقلياً واجتماعياً لَحِق بالأمة جميعاً، بما في ذلك نخبتها، ولو بأقدار متفاوتة.

لذلك نرىٰ أن الأزمة الأم لكل الأزمات، ليست أزمة الأمة، حيث ما يزال محركها الوحيد هو الإسلام، على الرغم من كل الاحباطات وجهود الغزو الفكري والاستيلاب الحضاري، وإنما هي أزمة النخبة.. وجذورها تكمن في إلغاء العقل المسلم، بإغلاق باب الاجتهاد، ومحاصرة الرسالة الإسلامية، وتوقيف خلودها، وتحريم الحرية والشورىٰ، والحيلولة دون

الوصول إلى عصمة عموم الأمة، التي تطارد الخطأ، وتضيّق مساحاته، إلى الأقدار غير المؤثرة على المسار الفكري والحضاري، الأمر الذي أتينا على ذكره عند الكلام عن أزمة الأمة.

إن الحوار، والتفاكر، والتناظر، والمناقشة، يغربل الحقيقة، ويخصب العقل، ويشحذ الفاعلية، ويحصحص الحق، حتى لا يصح في النهاية إلا الصحيح، ولا يثبت إلاّ الصواب.. ولا يمكن أن يتحقق هذا إلاّ بأن نؤمن بأن الدين اختيار ابتداءً، والحرية عقيدة، والشورىٰ دين.. وبدون الحرية، فسوف تبقىٰ عصمة عموم الأمة بعيدة المنال، وسوف يكون التعامل مع القيم الدينية الضابطة لوناً من تكريس التخلف والتقليد، والتفسير الخادم للأزمة، باسم الدين والتدين، وتنقلب المعادلة، فيكون ما جاء به الرسول ﷺ تبعاً لأهوائنا، لا أهواءنا تبعاً لما جاء به ﷺ، وبذلك تنتقض عرىٰ الإيمان، وتغيب ملكة الفرقان بين الحق والباطل، وتتكاثر الأزمات، وتُفتقد الرؤية الصواب للخروج.

إن التهوين من قيمة مناخ الحرية والشورىٰ، الذي يُنبت العقول السويّة، ويبلور الموارد الفكرية وينقيها، في إطار الحركات الإسلامية، كان وراء الكثير من أزماتها.. فإذا كان الدين اختياراً، وكانت مشروعية الجهاد في الإسلام، لإقرار حرية الاختيار: ﴿وَقَٰتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ (البقرة: ١٩٣)، وتخليص العقل من أسر المواريث الثقافية والآبائية، والأسوار السياسية، وإعادته لسلامة الفطرة، ليلتقي بالإسلام، فكيف يمكن أن نتصور ديناً، أو فكراً، أو فقهاً قادراً على حل الأزمة، ينشأ في مناخ يسوده الاستبداد السياسي، والاستغلال الاجتماعي والتقليد الجماعي؟

وكم سيكون الأمر هيّناً، ومقبولاً، إذا نزعنا صفة القدسية عن آراء البشر، التي تكمن وراء التعصب والجمود، وتثير النزاع والفرقة، وآمنّا فعلاً وواقعاً، أن اجتهاد كل إنسان يجري عليه الخطأ والصواب، وأتحنا الفرصة لكلٍ أن يدلي بدلوه، خاصة في هذا العصر الذي تقدمت فيه وسائل النشر والإعلان، وأدوات الاتصال، واعتقدنا أن اجتهاد النّاس ليس هو الدين،

الذي لا يجوز نقضه أو نقده، وإنما هو فهم للدين، الذي يمكن أن يُرد ويُبطل بفهم آخر، أدقّ نظراً، وأوضح مقصداً.

هذه الحرية في النظر، والفكر، كم ستكون مجدية، إذا عرفنا أنها ليست منفلتة من كل ضابط، وإنما هي محكومة بنصوص الوحي، ومقاصد الشرع، التي تشكِّل المحددات الرئيسة لحركة الاجتهاد، ومجالات العقل.

انقلاب الوسائل غايات:

وقد تكون من أخطر الإصابات، التي لحقت بالحركات والتنظيمات الإسلامية، فكراً، وسلوكاً، وفي كثير من الأحيان سلوكاً ـ لعدم جرأتها على تسجيل ذلك في طروحاتها الفكرية ـ انقلاب الوسيلة إلىٰ غاية.... فالتنظيم كما هو معلوم ومقصود، وسيلة لأنه تجميع وتنسيق للطاقات والخبرات، بهدف تحصيل كسب أكبر للقضية الإسلامية، يزيد من العطاء المنظم، الذي يسرّع الخطا باتجاه تحقيق المجتمع الإسلامي، حيث يشكل التنظيم المناخ، الذي يضمن التواصل للمعاني الإسلامية الغائبة عن حياة الأمة، ويشكل خميرة النهوض للمجتمع بشكل عام، ويعطي دليلًا مجسداً وعملياً على الخيار الإسلامي، لإثارة الاقتداء، وإغراء الناس به، ويكون ميداناً للتدريب على المعاني الإسلامية المفقودة في الأمة.. ولسنا هنا بسبيل استقصاء المعاني الهامة والكثيرة التي يحققها التنظيم، لكن المشكلة التي أصابت العمل الإسلامي، أو التنظيمات الإسلامية في مقتل، هي انقلاب الوسيلة (التنظيم) إلى غاية بحدِّ ذاتها، وتبرير كل شيء من الكسب والخطأ في سبيل حمايتها، وهذا جعلها أجساماً منفصلة عن الأمة، وجعل لها أهدافاً خاصة بها، وأدّىٰ إلى الانغلاق، والتحزب، والافتتان بالنفس، والإعجاب بالرأي والفكر الذاتي، والانكفاء على قراءة الذات، وتاريخ الذات، وعدم الرغبة ابتداءً، والقدرة انتهاءً، على الإفادة مما عند الآخرين، وإشاعة أجواء الإرهاب الفكري، حتى على مستوىٰ التنظيم نفسه، بحيث لم يبق مكان للحوار، والمناقشة، والمفاكرة، والشورىٰ، إلى درجة، لم تسمح معها بعض هذه التنظيمات بأيِّ فكر معارض، أو ناقد،

أو مقوِّم، الأمر الذي أدّىٰ إلى نزف العقول المستمر، وابتعاد الكثير من الإمكانات الفكرية عن التنظيمات الإسلامية، واستمرار مراوحتها في مواقعها، وتكريس الخطأ، والعجز عن التعامل مع العصر، مما أدّى لأن يكون الكثير من الأتباع نسخة مكررة عن القائد، أو الزعيم، أو الشيخ، وإحكام الأسوار الحزبية التي تحمي الضعف، وتكرِّس الخطأ، وتغيِّب الحقيقة، وكأنّ الإسلام بدأ بمثل هذه التنظيمات، وسوف ينتهي بها، وكأنها هي الإسلام، والإسلام هي.. وفي ذلك نقض للمنطق، والتاريخ، والواقع، والمستقبل، وطبيعة الخلود في هذا الدين، وتنكُّر لمفهوم الأخوة الإيمانية الشاملة..

ويمكن أن نقول أيضاً: إن بعض المؤسسات الإسلامية التي نذرت نفسها لتقويم المعوج، ومعالجة التأزم في الواقع الإسلامي، على مستوىٰ الأمة، لم تكن أحسن حالاً بكثير، فسرعان ما تسربت إليها العلل، فحاصرت نفسها، واصطحبت العقلية الحزبية، التي تربت عليها من المناخ الذي تعمل فيه.

وبذلك لم تستطع الحركات الإسلامية من خلال أزمتها الفكرية، أو إن شئت فقل من خلال فكر الأزمة الذي لحق بها، أن تقيم حواراً داخلياً، فضلاً عن قدرتها على الامتداد بالحوار إلى فصائل العمل الإسلامي الأخرىٰ، على التربة نفسها، أو الخروج بطروحاتها وخطابها ومشروعها النهضوي إلى مستوىٰ الأمة المسلمة، أو المستوىٰ العالمي.

ذلك، في الوقت الذي ملأت فيه ندوات، وموضوعات، ومشاريع الآخرين، وسائل الإعلام ودور النشر، ورفوف المكتبات.. فلا تجد قضية إلاّ وطرحت لها ندوة، أو ندوات، حتى أصبحت تلك الطروحات والمناقشات، هي المراجع، ووسائل تشكيل العقل الثقافي للأمة.. فلا تمر أزمة، ولا تحدث مشكلة، إلاّ ونرىٰ حضور «الآخرين» المكثف، وندواتهم المتعددة، تحت شتَّى العناوين والأسماء، وضمن الظروف المطلوبة، حيث الاستمساك بالزمن في الوقت المناسب.. ولو حاولنا إحصاء الندوات،

واللقاءات، والاجتماعات التي تمت في أعقاب توقف البعد العسكري لأزمة الخليج، التي ما تزال مستمرة بأبعادها الأمنية، والسياسية والاقتصادية، والثقافية، وتداعياتها المستقبلية، لما استطعنا أن نحيط بذلك، بينما نجد الإسلاميين، أو الحركات الإسلامية، تجبن عن المراجعة خوف انكشاف الخطأ، كما تجبن عن الإقدام، خوف الوقوع في الخطأ، وتتلكأ، حتى تأتي في الزمن الأخير، بعد أن تتبلور الأمور، ويفوت الوقت، الذي كان يمكن أن يساهم بتحويل المجرىٰ للأحداث، وتغيير الظروف.. وحالنا في ذلك يشبه إلى حدٍّ بعيد فقهاء عصور الانحطاط ـ التي لم نخرج منها بعد كما ينبغي ـ الذين كانوا يختلفون في بحث مندوب أو مسنون، فيفوِّتون أداء الواجب.. وهكذا حال مفكري عصور التخلف، فهم نسخة عن عقلية فقهاء التخلف..

وعلى أحسن الأحوال، نجد بعض الأصوات والعناوين الإسلامية الخاصة، والمختارة من «الآخر»، تُستدعىٰ إلى ندوات لا علاقة لها بتحديد أهدافها، ومقاصدها، أو رسم محاورها، أو استدعاء أشخاصها، أو التحكم بنتائجها، بحيث تُحدّدُ لها المجالات، والقضايا التي عليها أن تتحدث فيها، أو تعالجها.. وبالإمكان القول:

إن الأحداث تُصنع بعيداً عنا، ونُستدعىٰ لها في الوقت المناسب، لنصبح فرسانها، ولا تزال توظفنا دون أن تكون عندنا القدرة لنوظفها لمصلحة الإسلام والمسلمين، وتصفىٰ الحسابات بدمائنا، ونُستعار للمشاركة في معارك، لا ندري أسبابها الحقيقة، ولا نملك التحكم بنتائجها.. بل قد نقاتل بالنيابة عن أعداء قضيتنا..

القضاء على مفهوم الأخوة الشامل:

□ لقد قضت بعض التنظيمات على مفهوم الأخوة الشامل، وضيقته، وضاقت به، إلى درجة ساهمت معها، بشكل سلبي، ببعثرة وتفرق المسلمين.. ولئن كانت عصمة عموم الأمة أُلغيت بإغلاق باب الاجتهاد، والحجر على حرية الفكر، وشيوع الاستبداد السياسي، الذي كان وراء

ذلك، بحجة عدم الأهلية، على ما في ذلك من مناقضة للشرع والعقل، فإن انغلاق بعض التنظيمات الإسلامية على نفسها، والانكباب على وجهتها، جاء ثمرة طبيعية لتلك العقلية، التي توهمت أنها تقدم الحل، وتمتلكه، دون غيرها، فعمقت الأزمة، وكرستها. . ذلك أن بعض هذه التجمعات التي جاءت للعلاج، حملت أمراض الأمة، وعللها، وخللها، ولم تستطع أن تتمثل الإسلام، وتغري به، فغابت في تراثها، تبدي فيه وتعيد، لعجزها عن الامتداد والتجدد، وانفصلت عن هموم الأمّة، وتحولت من صناعة التاريخ إلى قراءته، مكتفية بترديد أمجادٍ لم تصنعها، فأصبحت طائفة خارجة عن نطاق هموم الأمّة.

عدم القدرة على تمثل وإبراز الولاء للفكرة:

□ وإصابة أخرىٰ، لا تقل في أبعادها، ومخاطرها، ونتائجها السلبية، عن الإصابات السابقة التي لحقت بالعمل الإسلامي، وكانت سبباً في محاصرته، وعجزه عن النمو والامتداد، والإسهام في التحويل الثقافي المأمول، وهي: عدم القدرة على تقديم نماذج سليمة وعملية، للولاء للفكرة والرسالة، تُغري بالاتباع، وتشكل الرد الطبيعي على الولاءات البدائية للوطن، والقوم، والقبيلة، والأسرة، وسائر الولاءات الإقليمية الأخرىٰ، أو الولاء للأشخاص، والدوران في فلكهم، مما يسود العالم الإسلامي اليوم. .

وفي ذلك ما فيه من الارتكاس في البدائية، والمساهمة السلبية بتقطيع أوصال الأمة المسلمة الواحدة، وبعث لكل الأمراض التاريخية، ونخوات الجاهلية، التي وضعها الرسول عليه الصلاة والسلام تحت قدميه، فأصبحت بانتكاستنا، وانقلابنا على أعقابنا، فوق رؤوسنا. .

وكثيراً ما اعتُمدت تلك الولاءات البدائية، معايير للتقويم، والقيادة، ومقاييس للقبول، والرفض، والتجميع الحزبي الأمر الذي فوّت على الحركة الإسلامية، الكثير من المواهب، والقدرات القيادية، وحال بينها وبين الإنجازات المقدورة للعمل الإسلامي بشكل عام. . فكما أن الروح

الحزبية كانت سبباً في حماية الضعف، وتضييق مفهوم الأخوة الإسلامية الشامل، وإقامة أجسام منفصلة في داخل الأمة الإسلامية، حرمتها من الكثير من الكفاءات والطاقات، وجعلتها تدور في فلك الأشخاص، وتقدم الولاء للتنظيم بدل الولاء للفكرة والرسالة، فكذلك جاءت الجاهليات الجديدة، في الولاء للقوم، والوطن، والجنس، والعشيرة، المقنَّعة بشعارات إسلامية، لتمحق ما بقي من معاني الأخوة الإسلامية، وتهدم معاني الولاء والنصرة للفكرة.

فلم يقتصر الأمر على اعتقاد كل تنظيم أنه جماعة المسلمين عمليًا، وإن تنكر له نظريًا، وما يترتب على هذا الاعتقاد من مخاطر وأحكام شرعية، بل أضيف إلى ذلك عامل الجغرافيا أيضاً، إمعاناً في التحجر والانغلاق، وإن لم نعترف بذلك.. فحلَّ الجمود محل التجديد، والانفعال محل الفاعلية، ورد الفعل محل الفعل.

فكر المواجهة:

□ وقضية أخرىٰ لا تقل خطورة وأهمية عمّا مضىٰ، وهي تكمن في الفكر الذي أفرزته بعض تلك الجماعات، من خلال ما تعرضت له من أزمات، ومحن، ومطاردات، مما يمكن أن نطلق عليه: «فكر المواجهة» أو «فكر الأزمة»، الذي جاء ثمرة لظرف وزمن معينين.. وقد لا تكون المشكلة في فكر الأزمة، لأنه استجابة طبيعية للمواجهة، لكن المشكلة كل المشكلة في العقلية التي حاولت تعميمه، وتخليده على الزمن، ولم تستطع أن تضعه في الزمان والمكان المناسبين له، وتوهمت أنه يمكن أن يصلح لكل الأحوال، فعجزت عن تطوير نفسها، وفكرها، ووقعت في الشراك التي نصبتها لنفسها، وشارك في دفعها إليها عدوّها.

وقعت في أزمة الفكر، وعدم القدرة على الإنتاج الفكري الملائم والمطلوب للمرحلة، بسبب فكر الأزمة.. وبذلك نشأ كثير من الأفراد المنتمين إلى بعض هذه الحركات، نشأة غير سوية، نتيجة التربية غير السويّة، وبسبب الهواجس الأمنية، وهواجس المواجهة التي سادت هذه

الحركات فترة من عمرها، فأصبحت تستدعي المواجهة، وتفترضها، وتعتبرها الأصل الدائم، بل ومقياس الصواب في العمل. . لقد افتقدت الحرية في الفكر، والحركة، والممارسة، واصطحب كلٌ فرد ينتمي إلى هذه الحركات سجّانَه، ومراقبَه الأمني في داخله، حتى أصبحت فترات الحوار والاسترخاء هي الاستثناء، وفرصة للاستعداد لجولة جديدة. . وهذا بطبيعة الحال، جعل مواصفات القيادات، ومؤهلاتها، مواصفات شخصية أفرزتها الأزمة، من عدد سنوات السجن، والاعتقال، والمطاردة، والمواجهة، والثبات، دون حرية القدرة على اكتشاف المؤهلات، والصفات الموضوعية للقيادة في كل عصر ومصر. .

وقد تكون المشكلة الأخطر ـ كما قدمنا ـ العكوف على فكر الذات، الذي كان إفراز عصر معين، ومشكلات معينة، واعتماده لكل المراحل، وبذلك أغلقت حتى باب الاجتهاد الفكري كما أغلق غيرها باب الاجتهاد الفقهي، للحجج نفسها. . وكما نقل القدسيةَ بعضُ متأخري الفقهاء، من الكتاب والسنة إلى أقوال الفقهاء، فكذلك نقل الصوابيةَ، والحقَ المطلق، بعضُ المتحزبة، إلى أقوال الزعماء والقادة.

ولسبب أو لآخر، ترى الهاجس الأمني ما يزال يطارد الكثير من الإسلاميين في كل موقع، ويكبل تصرفاتهم، ويحكم سلوكهم، ويمنع عنهم الحياة الطبيعية، والأحكام الصحيحة على الأشياء، ويدفع الكثير منهم لمحاولات القفز من فوق السنن التي شرعها الله، لتحقيق الإنجازات الموهومة، وقد تصل الأمور إلى المراهنة على وسائل غير مشروعة، كما أسلفنا.

عدم تقدير قيمة التخصص:

□ ومن الأمور الهامة التي غابت عن إدراك الكثير من الجماعات والتنظيمات الإسلامية، وأصابت منها مقتلاً: عدم تقديرها لأبعاد وقيمة الاختصاص، وتقسيم العمل، بالقدر المطلوب، ودور ذلك في أداء وظائف المجتمع، وضرورته للقيام بأعباء الاستخلاف الإنساني. . لقد غابت

مفهومات فروض الكفاية، وأبعادها، وعلاقتها بمبدأ تحقيق الاكتفاء الذاتي للأمة ـ كما أسلفنا ـ حتى تخرج من عهدة التكليف، وسقوط الإثم عن باقي أفراد الأمة، وكيف أن فروض الكفاية ـ التي تعني تحقيق الكفاية في الاختصاصات المتعددة ـ تصبح فروض عين لمن اختارها، ونذر نفسه للقيام بها. . وبذلك افتقدت الجماعات الكثير من القدرة على اعتلاء المنابر أو المواقع الفاعلة، وعجزت أن تجعل الاختصاص في خدمة العقيدة والهدف، حتى على مستوىٰ الجماعة نفسها، إن لم نقل: على مستوىٰ الأمة، مما عزز تخلفها، وعزلتها، ووضعها خارج إطار الحياة الفاعلة، في الوقت الذي نرىٰ فيه العالم كله، يتجه نحو دقة الاختصاص، وتقسيم العمل، ويدرك دوره في البناء الحضاري، الأمر الذي أدّىٰ إلى إعادة ترتيب شبكة العلاقات الاجتماعية والنسيج الاجتماعي للأمم كما أدى إلى إتقان العمل، والقدرة على الإبداع، وزيادة الإنتاج، وضرورة التكامل المجتمعي. . ولعل من مظاهر عدم تقدير قيمة التخصص أن بعض هذه الجماعات، لم تر إلاّ طريقاً واحداً للدعوة، ووسيلة واحدة للعمل الإسلامي، الأمر الذي حمل بعض أفرادها على مغادرة مواقع الاختصاص في الجامعات، باسم التفرغ للدعوة والعمل الإسلامي. . كما قادها ذلك إلى التمحور حول القائد الملحمة، الذي يعرف كل شيء، ويحسن الكلام في كل شيء.

ونظرة واحدة على بعض المؤتمرات، والنشاطات، أو كلّها، والأدبيات الفكرية لهذه الجماعات في ذلك، نجد أن الكثير من عناوين المؤتمرات، والندوات، تتغير، لكن المتحدثين هم أنفسهم، والمضامين هي نفسها، تصلح لكل مجال، وكل عنوان.

إن بعض المؤسسات المالية، أو الإعلامية، أو التربوية، أو الثقافية، التي بدأت تخط طريقها، كتجارب إسلامية في عالم المسلمين، تشكو وتفتقر اليوم إلى المتخصصين، القادرين على إدارتها، وقيادتها، لذلك نرىٰ الكثير منها يستعين بمتخصصين من الخارج الإسلامي ـ إن صحّ التعبير ـ على الرغم من كثرة المتحمسين الإسلاميين الذين لا يغني حماسهم في مجال الاختصاص شيئاً، والذين قد يسيئون من حيث يظنون أنهم يحسنون.

الضيق بالرأي الآخر:

□ ومن الإصابات التي لحقت بالعقل المسلم، وأفقدته القدرة على الحوار، والمناقشة، والمناظرة، والمفاكرة، والشورىٰ: الضيق بالرأي الآخر، ولو جاء من الداخل الإسلامي، علاوة عن الرأي الوارد من الخارج الإسلامي، والتوهم بأنه وحده يمتلك الحقيقة المطلقة، والصواب المحض، في معرفة مراد الله في القضايا المطروحة للاجتهاد، ولذلك فالآخرون يجب أن يكونوا نسخة مكررة عنه (!) وفي ذلك ما فيه من مناقضة لطبيعة الخلق، وإمكاناتهم، وتفاوت مواهبهم وقدراتهم في النظر إلى الأشياء، وفوارقهم الفردية التي لا بد من وجودها لتستقيم الحياة، وتنشأ شبكة العلاقات الاجتماعية، إذ لا يمكن أن نتصور عقلاً ولا واقعاً، أن يكون الناس نسخة مكررة عن بعضهم.

إضافة إلى العجز عن استيعاب التراث الفكري والفقهي التاريخي كله، حتى في العصور المشهود لها بالخير، حيث نرى اختلاف الصحابة في الرأي والاجتهاد، واختلاف كرام التابعين.. إلى درجة وصل معها الأمر لأن يكون لبعض الصحابة رأي آخر غير رأي الرسول ﷺ، وسؤاله في كثير من المواقف عما اتخذه من رأي، وهل هو من قبيل الوحي الذي يجب أن يُتلقىٰ بالقبول، أو من قبيل الرأي القابل للمناقشة والحوار، للوصول إلى الأصلح للمسلمين؟ وقد سجلت كتب السيرة والسنّة الحوادث الكثيرة التي نزل فيها الرسول ﷺ، وهو الموحىٰ إليه، على رأي أصحابه أو بعضهم، وما ذلك إلا لتأصيل قواعد الحوار وتبادل الرأي.

إضافة إلى ما في كتب الفقه المقارن، من مناظرات، لو تمثلناها، تعتبر كافية لتمرين العقل المسلم اليوم على الإبصار، والتأكد أن للحقيقة أكثر من وجه، وأن جوانب منها قد تنكشف لإنسان وتغيب عن آخر، وأن الزمن قد يحمل لنا بعض الأضواء التي تكشف جوانب إضافية منها.

وما لم يتمرن الذهن المسلم على الحوار، ويمتلك القدرة على قبول

الرأي الآخر، الذي أقل ما يقال فيه: إنه يمثل حق الآخرين في النظر، الذي هو حق لنا، فسوف يُحرم الكثير من الخير، وتسود أجواء العمل الإسلامي ضروبٌ من الإرهاب الفكري، والتعصب المذهبي، والطائفي، والحزبي، التي تنتهي به إلى العجز عن التعامل مع الواقع، والتأثير فيه.

العجز عن استنبات قيادات متجددة:

□ ومن الإصابات الخطيرة التي لحقت بالحركات والتنظيمات الإسلامية: عجزها، وعدم قدرتها على استنبات قيادات متجددة، ومعاصرة، بالقدر المأمول، تضمن القدرة على التواصل.. وغالباً ما تتوهم، أن المحافظة على استمرارية القيادات، حتى ولو أصبحت عاجزة، نوع من الوفاء، الأمر الذي جعلها تتجمد، وتتحنط، وتتكلس، وتتحول لتقتات بتاريخها، وإنجاز القادة السابقين.. علماً بأن اختيار القيادة ومدتها وتجديدها أمور اجتهادية تحكمها المصلحة العامة، وليس في ذلك نص ديني محكم.

وقضية أخرىٰ: إنها لم تستطع تجاوز الارتكاز على الفرد والشخص، إلى الاعتماد على المؤسسة القادرة على الامتداد، وإبصار المستقبل، ضمن تأطير ثابت لمسيرتها.

ولعل من أهم الأسباب التي كانت وراء عدم بروز المواهب، واكتشافها، وتقدمها، حيث تستحق، بل لعل العكس هو الصحيح، إلاَّ من رحم الله: أن المطلوب من الكل أن يعيش على عقل القائد، ويكون نسخة مكررة عنه، فإذا حاول أن يفكر، أو يُبصر بعض الآفاق، لا يلبث أن يُحاصر، ومن ثم لا بد له أن ينزف، أو يبتعد، لأن الجماعة أصبحت تضيق به، لأنها تريده أن يبقىٰ رقماً في خانة القائد.

العجز عن إنتاج قيادات فكرية:

□ وقد يكون من الإصابات الخطيرة التي انتهت بالكثير من التنظيمات الإسلامية إلى الركود، والاستنقاع، وعدم القدرة على التجدد، والإدراك للواقع، وكيفية التعامل معه من خلال رؤية إسلامية شاملة:

أن هذه التنظيمات، في معظمها، إن لم نقل كلها، انتهت إلى لون من القيادات، التي ظنت أن القيادة تعني الإشراف الإداري، والتي يمكن وصفها بالقيادات الإدارية - إن صحّ التعبير - وعجزت عن إنتاج قيادات فكرية، ذلك أن هذه القيادات الإدارية، بطبيعتها، تبقىٰ عاجزة عن تحضير المناخ لنمو قيادات فكرية.. فهي بطبيعتها الإدارية الرتيبة، تضيق ذرعاً بأي تطوير، أو تفكير، أو تغيير، وكل الذي يعنيها: الإبقاء، والإصرار على صورة الماضي، للمفكرين الروّاد الأوائل، على الرغم من تغير الظروف، والأحوال، والمشكلات، الأمر الذي يستدعي تغير الحلول، واختيار الوسائل المناسبة لمحاكاة العصر، من خلال الواقع، وما استجدّ فيه من قضايا ومشكلات.

وعلى أحسن الأحوال، يمكن وصف تلك القيادات بأنها: أغلفة لحفظ تاريخ الجماعات.. وهذا الاستمرار الرتيب استدعىٰ بطبيعة الحال؛ تقديم الخطباء على الخبراء والفقهاء - بالمعنى العام لكلمة الفقه - وشيوع زعامة الخطبة، القادرة على مخاطبة وإثارة الجماهير، والعوام، وتحريكهم، وزيادة توثبهم الروحي، وإذكاء عواطفهم، أكثر من قدرتها على تزكية أعمالهم، وتقديم البرامج والأوعية الفكرية لحركة الأمة، أو الجماعة، أو التنظيم، التي تمكنها من استصحاب الإسلام، وقيمه، في كل المواقع المؤثرة.

وقد لا نستغرب إذا رجعنا لأدبيات بعض الحركات الإسلامية، أن نجدها منذ أكثر من نصف قرن تقريباً، تراوح في مكانها، وتعيد قراءة نفسها، وتكرر طروحاتها، وتعيش على أفكار روّادها الأوائل، وتحتمي بهم، لتستر عجزها عن العطاء المأمول.

الانشغال بحماية المرأة عن الاشتغال بتنمية شخصيتها:

□ ومن الإصابات الخطيرة، التي لحقت بالتنظيمات والحركات الإسلامية - إن لم تكن أخطرها -: أن شخصية المرأة المسلمة، بأبعادها التي رسمتها مرحلة السيرة، والخلافة الراشدة - فترة القدوة - لم تتكامل،

ولم تأخذ موقعها، في مؤسسات العمل الإسلامي: مبايعة، ومهاجرة، وعالمة، وشاعرة، وراوية، وخطيبة، وطبيبة، ومجاهدة، وممرضة، وآمرة بالمعروف، ناهية عن المنكر..

وبقيت تعيش ضمن إطار هوامش ضيقة، ومعزولة عن المجرىٰ العام للحركة الإسلامية، ولم تستطع الحركة التحرر من التقاليد الاجتماعية، التي التبست بمفاهيم الدين، ومن ثمَّ تحرير المرأة، باسترداد إنسانيتها، ضمن إطار التعاليم الإسلامية.

وكان همّ الحركات الإسلامية كله، منصرفاً إلى المرابطة على الحدود، والدفاع عن صورة المرأة، وحمايتها، أكثر من الاشتغال بتنمية شخصيتها، وتربيتها، وتدريبها على الحياة الإسلامية، وإبرازها كأنموذج يثير الاقتداء والتأسي.

لقد انشغلت تنظيمات العمل الإسلامي بالدفاع عن المرأة، أكثر من اشتغالها بإخراج المرأة المسلمة، بأبعادها المطلوبة، إلى حيز الواقع، ولم تستطع أن تجعل الإسلام خياراً للمرأة، وتقيم لذلك المؤسسات، والروابط، والاتحادات، والمؤتمرات، والمجاهدات الميدانية، التي تبرز من خلالها المرأة المستقلة، ذات الحقوق والواجبات، وإنما بقيت في غالب الأمر، في إطار من التبعية للزوج، أو الأخ، أو الأب الذي اختار الإسلام.

ولا بد أن نعترف أن وضع المرأة، في كثير من بيوت رجال الدعوة، والحركة الإسلامية ـ إلاّ من رحم الله ـ لم يختلف عن واقعها في البيوت الأخرىٰ، اللهم إلا في الشكل الخارجي، لأن المواريث الثقافية، والتقاليد الاجتماعية واحدة وإن اختلفت العناوين، أو تفاوتت درجة المعارف الشرعية، إضافة إلى أن المساحة المسبقة، التي رُسمت لحركة العقل المسلم، وفُرضت عليه، منذ أكثر من سبعة عقود تقريباً من الزمان، لم تخرجه عن نطاق الفكر الدفاعي، الذي اهتم ـ في غالب الأحيان ـ بالشكل علىٰ حساب المضمون، فبقيت معارك:

الحجاب، وتعدد الزوجات، والطلاق، ونصيب الإرث، والشهادة، هي الخارطة المفروضة، التي تستنفد الطاقة، وتحدد النشاط، وتتحكم بالتفكير. . حيث لا نزال نبدي، ونعيد، في هذه المساحات، ولم نستطع أن نغادرها إلى المواقع الفاعلة، في بناء المرأة المسلمة، البناء السليم، الذي يقتضي الستر، والالتزام بشريعة الله، وتعاليم الإسلام، وتحريرها من التقاليد الاجتماعية، التي تفرض عليها باسم الإسلام، وما أكثرها من الإسلام.

لذلك، كانت المرأة، ولا تزال، من الثغور المفتوحة، والأعضاء المعطلة، في الجسم الإسلامي، يتسلل من خلالها دعاة التحلل، والفساد في الأرض، باسم تحرير المرأة. . وكان الأولىٰ، أن يحمل لواء حركات التحرير الإسلاميون، ويكسروا القيود التي فرضتها التقاليد الجاهلية، والوراثات الثقافية المغشوشة، حيث لا تزال المرأة إلى اليوم: يعطيها الله، ويمنعها البشر.

عدم الإفادة من الفرص المتاحة:

□ ومن الإصابات الخطيرة التي لحقت بالحركات الإسلامية بشكل عام، وبسبب من فكر الأزمة الذي أفرزته المحن الكثيرة، وضغوط المجتمع من حولها، أنها لم تحسن الإفادة من الفرص الكثيرة المتاحة، وتحقيق كسب أكبر للقضية الإسلامية، أخذاً بسنّة التدرج، والتعبد بالاستطاعة والوسع، مما انتهىٰ بها إلى مواقف، أقرب للمجازفة، منها إلى التعقل، والرشد، وكان الخيار الذي أبصرته وطرحته: إما الالتزام بالأحكام الإسلامية كلها، أو تركها كلها، تحت شعارات: «خذوا الإسلام جملة أو دعوه». . وهذا الشعار، على أهميته وضرورته في مجال الفكر والعقيدة، حيث نعلم أن الذي ينكر شيئاً مما هو معلوم من الدين بالضرورة، أو من فروع الدين الثابتة، يكفر بالإسلام. . لكن الشعار، يبقىٰ محل نظر، من الناحية العملية، ومراحل تنزيل الأحكام على النّاس، والالتزام بأحكام الإسلام، على مستوىٰ المجتمعات، المنسلخة عن الإسلام، في محاولة إعادتها إلى الالتزام به، حيث تتاح فرص للكسب الإسلامي، في مرحلة

معينة، ولا تتاح آفاق أخرىٰ، فهل يجوز أن نفوّت الفرص المتاحة، ونتجاوز سنّة التدرج، بأخذ النّاس بأحكام الإسلام شيئاً فشيئاً، بعد رحلة الانسلاخ عن الإسلام، كنوع من التدرج في التطبيق والتربية، وليس التشريع؟ ذلك أن هذا الأمر حمل الكثير من الخسائر، والمواجهات، والأزمات التي كان بالإمكان تحويلها إلى كسب للقضية الإسلامية، وحلول للمشكلات، بدل تأزيمها.

الحكم بجاهلية المجتمع:

□ ولعل من مظاهر فكر الأزمة أيضاً، الذي انتهىٰ ببعض التنظيمات، إلى أزمة فكر: الحكم على مجتمعات المسلمين اليوم، بأنها مجتمعات جاهلية، لانتقاض بعض عرىٰ الإسلام فيها، والتي لا يد لجمهور المسلمين به، ذلك أن الجمهور ما زال يدين بالإسلام، وينتمي إليه، وإن كان بعض المتنفذين، أو بعض حكام الاستبداد السياسي، يمارسون ممارسات بعيدة عن الإسلام.. والأمة، لسبب أو لآخر، لا تستطيع مواجهتهم، وإيقاف تسلطهم، الأمر الذي حمل بعض الجماعات على الحكم القاطع والعام.. فإذا لم تكن جوانب الحكم والتشريع، كلها بما أنزل الله، فالمجتمع غير إسلامي.. وغير الإسلامي، هو الجاهلي.. والجاهلي له أحكامه، الأمر الذي دفع ببعض الشباب، الذين تربوا على هذه الثقافة، إلى ممارسات متهورة، محظورة شرعاً.. ولا يُستبعد أن تكون بعض أجهزة الأمن، من وراء استغلال حماس الشباب، ودفعهم باتجاه بعض الممارسات المتهورة، لتكون ذريعة للبطش بهم.

والحقيقة، أنه لا بد من التأكيد: أننا لا يمكن بحال من الأحوال، أن نعتبر المجتمعات القائمة في بلاد المسلمين اليوم، مجتمعات إسلامية بإطلاق، وهي تُحْكَم بغير شرع الله.. ولا يمكن بالتالي اعتبارها جاهلية، لأنها تدين بالإسلام، ولا تتنكر له.. وإنما يمكن أن نسميها مجتمعات مسلمين، نسعىٰ من خلال الدعوة بالحكمة والموعظة الحسنة، وتبصيرها بالإسلام، والأخذ بيدها إليه شيئاً فشيئاً، لتصبح مجتمعات إسلامية.

إن الحكم على مجتمعات المسلمين اليوم بأنها مجتمعات جاهلية، أورث اعتقاداً داخلياً عند كل جماعة بأنها هي الإسلام، أو هي المتحدث الرسمي باسمه، وما عداها جاهلي.. وأنها جماعة المسلمين، وليس جماعة من المسلمين، عملياً، وإن أنكرت ذلك نظرياً.. حتى إن الكثير من الجماعات التي ضيّقت مفهوم الأخوة الإسلامية الشامل، لم تطق توسيع دائرة المشاركة، والخروج بالدعوة، من نطاق التنظيم والجماعة، إلى نطاق المجتمع والأمة، وإحداث التفاعل، بينها وبين الإسلام، مما جعل منها أجساماً منفصلة عن جسم الأمّة، ومعاناتها، وأهدافها.

عدم الفقه بخطاب التكليف:

□ من المشكلات الحقيقية، التي يعاني منها العقل المسلم اليوم بشكل عام، والكثير من مؤسسات، وتنظيمات العمل الإسلامي، بشكل أخص، عدم فقه وإدراك الأبعاد الحقيقية لخطاب التكليف، في الكتاب والسنة، والظروف، والشروط، والملابسات، التي أحاطت بتنزيل النص، وتجسيده في الواقع العملي، في فترة القدوة، ومدى الاستجابة المطلوبة في كل حال، وطبيعة التدرج في التنزيل والتطبيق، والفرق بين مرحلتي الدعوة والدولة، وارتباط ذلك بالاستطاعة والوسع من جانب، وفهم واقع المجتمع والأفراد المخاطَبين، وتأهيلهم للتلقي، من جانب آخر، ليخاطب للناس على قدر عقولهم حتى لا يكذب الله ورسوله.

ومن المعروف أن فقه، واستيعاب خطاب التكليف، والإحاطة بظروف تطبيقه يعطي للفرد المسلم آفاقاً وأمداءًا، للدعوة والعمل الإسلامي تمنحه الحركة في كل الظروف، ابتداءً من مرحلة الاستضعاف، وما يمر به الفرد المسلم من الشدة والضيق، التي يمكن أن يحكمها قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُۥ مُطْمَئِنٌّۢ بِٱلْإِيمَـٰنِ﴾ (النحل: ١٠٦)، وانتهاء بأقصى حالات القوة والتمكين في الأرض، حيث تصبح وظيفة الدولة الإسلامية ومسؤوليتها: حماية حرية الاختيار، والدفاع عن حرية التدين، والانتصار لذلك في العالم كله، التي يحكمها تكليفه تعالى بقوله: ﴿وَقَـٰتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا

تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ ٱلدِّينُ لِلَّهِ ﴾ (البقرة: ١٩٣)، وما بين التكليفين من المجالات المتاحة، ما يسع ظروف الحياة، وملابساتها وواقع المجتمعات في المراحل كلها.

إن عدم فقه أبعاد الخطاب، وتوافقه مع قدرات وإمكانات التنزيل، أوقع العمل الإسلامي، والعاملين في الكثير من المضاعفات، والإصابات، حيث يكلفون أنفسهم بما لم يكلفهم الله به.

- وإصابة أخرى، قد لا تقل أهمية وشأناً، من حيث ممارساتها ونتائجها، في حالة عدم فقه أبعاد خطاب التكليف، ذلك أن من خطاب التكليف، ما هو واقع بمقدور الفرد ومسؤوليته واستطاعته، كالصلاة والصوم والحج.. والمسالك الأخلاقية في نطاق الأسرة والمجتمع.. إلخ وهذا غالباً ما يكون في مرحلتي الدعوة والدولة معاً، ومنه ما يخص الحاكم المسلم، من الحكم بما أنزل الله، وإعلان الحرب، والجنوح إلى السلم، وإقامة الحدود، وتشريع التعزيرات، تلك الأمور، التي لا يمكن أن يُتصور عقلاً، ولا شرعاً، أن يخاطَب بإنفاذها المسلمون أفراداً وجماعات، قبل الدولة والتمكين.. لذلك فالخلط والتداخل بمحل الخطاب، وعدم تحديد المسؤول عنه بدقة، يوقع العاملين بمضاعفات ومخاطر، تمارس تحت شعارات الدين، وهي ليست من الدين، فمثلاً قوله تعالى: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا ..﴾ (المائدة: ٣٨)، ماذا سيكون الحال، لو اعتقد الفرد، أو التنظيم، أنه المخاطَب بهذا، وبدأ الأفراد يعتقدون، أن ذلك من مسؤوليتهم، ويمارسون الأقضية على الناس، ويعطون لأنفسهم، حق تطبيق العقوبات، والحدود، التي لها شروطها وتحرياتها، وخصائص ومؤهلات من يحكم فيها؟

وقد لا نستغرب أن تتوهم ذلك بعض الجماعات، ويفتي لها بعض مسؤوليها - غفر الله لهم - أنه بغياب الدولة المسلمة، يحق للأفراد القيام بوظائفها، وتنفيذ العقوبات وإقامة الحدود!؟.

في الوقت الذي نرى فيه بعضهم الآخر، يفتي بتعطيل الأحكام،

الواقعة ضمن مسؤوليته، حتى تقوم الدولة الإسلامية.. وكلا الفريقين يعيش على الأرض الإسلامية نفسها، ويعلن الالتزام بالإسلام.

ونحن هنا لا نقول: بأن الفرد المسلم مُعفىً من خطاب التكليف الذي يخص الحاكم بإطلاق، وإنما نرىٰ: بأن نصيب الفرد من خطاب التكليف هذا، ليس القيام بوظيفة الحاكم، وإنما العمل والدعوة، والتزام الوسائل المشروعة، والتحضير لإقامة السلطة المسلمة الحاكمة، التي يناط بها تنفيذ الأحكام، والاستجابة لخطاب التكليف، وليس المطلوب من الفرد تنفيذ تلك الأحكام. لذلك نعتقد أن الكثير من الإصابات، التي لحقت بالعمل والعاملين للإسلام، إنما كانت بسبب مسالك العنف، واعتماده وسيلة للتغيير، واعتباره من التكاليف الشرعية، الأمر الذي جاء نتيجة لعدم الفقه بأبعاد خطاب التكليف، ومراحله، ومحله، ومسؤوليه، سواء في ذلك الاستطاعة، وفهم طبيعة المجتمع، أم كان مدى نصيب الفرد والدولة المسلمة من الخطاب.

عدم تجاوز مرحلة التعميم:

▫ ومن الإصابات البالغة، التي حالت دون الوصول إلى المواقع الفاعلة. وإحداث التفاعل بين الأمة والإسلام: عدم القدرة على تجاوز مرحلة التعميم في الخطاب الإسلامي ـ والتعميم يعني لوناً من العامية ـ وامتلاك القدرة على ترجمة القيم، والمبادئ العامة، إلى خطط وبرامج، تشكل الأوعية الشرعية لحركة الجماعة أولاً، ومن ثمّ حركة الأمة في النهاية، حيث لا يزال الكثير منّا يظن بأن المبادئ والقيم هي البرامج.. فإذا جاءت تمارس الحياة الإسلامية في الاقتصاد، والإعلام، والتربية، والسياسة، والاجتماع، وقفت عاجزة عن الحركة، واضطرت إلى الاستعانة بالآخرين الذين قد يكونون من الخارج الإسلامي، لتسيير دقّة أمورها..

لقد حرمت الحركات الإسلامية من الكثير من الكفاءات المقدورة، المذخورة في مجتمعات المسلمين، بسبب تحزبها، وانغلاقها على خاصّة نفسها، وعجزها عن استشراف المستقبل، وتطوير واقعها، وطرح برامجها،

إلى درجة أنها لم تستطع الاحتفاظ بكفاءاتها الخاصة، وأقامت من الحزبية أسواراً تحمي الضعف، والخطأ، فوقعت بالكثير مما تتنكر له.

تحكم العقلية الحزبية:

□ ومن المخاطر والإصابات، تحكم العقلية الحزبية، والتي سقطت في حمأتها بعض الجماعات والتنظيمات، وما أفرزته من قناعات، أعجزتها عن الإفادة من الكفاءات الموفورة في العالم الإسلامي، خارج جماعتها، وحرمتها من الموارد الثقافية المتعددة، من غير إنتاجها، مما جعلها تعيش على إنتاجها الخاص، الأمر الذي أدى إلى عزلتها الثقافية، والفكرية، وفقر مكتبتها، ودفع ببعض أفرادها غير المؤهلين، إلى التطاول على تناول مسائل فكرية، وثقافية خطيرة، بدون ثقافة نضيجة، والتعرض لقضايا فقهية هامة، بدون كسب شرعي، يمكّن من النظر والترجيح، مما أدّىٰ بها إلى الخروج على أدب المعرفة، وتقدير قيمة العلم، وأهله، وأهمية التخصص. بل لعل الأسوار الحزبية، السميكة، كانت لازمة في نظر بعضهم، للاحتفاظ بالرصيد البشري من الأتباع، وبالإقطاعات البشرية، مما أدى إلى حماية الضعف، والعجز، وأحياناً الاعوجاج، الأمر الذي انتهى إلى تكريس الأخطاء، وتشكيل قناعات عقلية مغشوشة والدفاع عنها، والجهاد في سبيلها، بدعوىٰ حماية الصف، فبقيت كثير من القامات قصيرة، رغم محاولات التطاول.

الطائفية الجديدة:

□ وقد تكون أخطر الإصابات اليوم على الإطلاق: انقلاب بعض الجماعات والحركات الإسلامية، إلى طوائف منفصلة عن جسم الأمة، وأهدافها، وشعورها بتميزها، واستعلائها، وأنها الناطق باسم الإسلام، والممثل الشرعي والوحيد له، مما جعلها تنظر للآخرين بنوع من الارتياب، والإدانة، والاتهام، الأمر الذي أخرجها من مهمتها في الهداية، والترشيد، وإلحاق الرحمة بالناس، إلى نطاق المواجهة، والصراع، والحكم بالتجريم، والتأثيم.. وقد أحسن خصومها توظيف بعض المواقف،

والتصرفات، لمصلحتهم، وإغراء الأمة بعداوتها، ومحاصرتها، حتى وصل الأمر إلى استنكار أصل وجودها، والتشكيك بأهدافها في مجتمعات المسلمين ـ فإذا كنا جميعاً مسلمين، فما بال هذه التشكيلات المتميزة، التي تدّعي أنها هي التي تمثل الإسلام دون سواها؟!

وما لم تدرك الجماعات، والحركات الإسلامية، هذه الإصابة، وتسعىٰ لتمزيق الأسوار التي تُضرب حولها، بين حين وآخر، وتحسن العودة إلى الأمة، والاندماج فيها، وتوسيع دائرة المشاركة، وفتح القنوات جميعاً، وتشكيل جبهات عريضة، للتواصل والاتصال، وتبرهن على أن مهمتها ـ كمراكز متقدمة ـ أن تحمل هموم الأمة، وتعمل في سبيل تحقيق أهدافها، والأخذ بيدها إلى الخير، وأنها جزء من الأمة، متصل وملتصق بها، فسوف تُحاصر نفسها، قبل أن يحاصرها أعداؤها، وتعيش كطائفة منفصلة خارج مجرىٰ الحياة الفاعلة.

وبعد:

فهذه الأمور التي أتينا على ذكرها، والتي يصح أن نسميها إصابات تاريخية لا ندعي لها الاستقصاء، لا تمنع من أن الكثير من فصائل العمل الإسلامي اليوم، بدأت التنبه لها، والتحول عنها، ومحاولة مراجعة خطابها، وخططها، وتوسيع دائرة مشاركتها، وتقويم تجاربها، وتغيير مواقعها، بحسب الظروف والأحوال، وحققت في ذلك كسباً مقدوراً. . والمأمول أن تكون الإشارة إلى هذه المخاطر، منبهات على طريق تقويم العمل الإسلامي، والارتقاء به، من الحسن إلى الأحسن، ومن الصالح إلى الأصلح. . ونستطيع بذلك الارتفاع إلى مستوىٰ إسلامنا، خطاباً، وخططاً، وإلى مستوىٰ عصرنا، إدراكاً، وقدرة على التعامل، وبسط الإسلام على أرجائه، وإحداث التفاعل الغائب بين الإنسان والإسلام. .

والله من وراء القصد. .

الدوحة ـ قطر

ذو القعدة ١٤١١هـ ـ أيار (مايو) ١٩٩١م

الفهرس

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

هذا الكتاب

يأتي هذا الكتاب في هذه المرحلة الحرجة التي يمر بها العالم الإسلامي والتي كشفت عن مواطن خلل بالغة الخطورة في العقل المسلم - خاصة بعد فتنة الخليج - الأمر الذي يستدعي المراجعة لدراسة أسباب الخلل والإصابات. وعمليات (المراجعة) في حقيقتها هي جزء أساس من العمل على (تجديد) أمر الدين الوارد في الحديث الشريف: «إن الله يبعث لهذه الأمة على رأس كل مائة سنة من يجدد لها دينها»، والمراد بالتجديد هنا هو تجديد الفهم للدين والإيمان به وتنزيل تعاليمه في ضوء ظروف المجتمع والمشكلات التي يعاني منها.

وهكذا فعملية المراجعة في أساسها نفي للخبث ونزع لنابتة السوء وتقويم للاعوجاج في المسيرة، وتصويب للخطأ في القول والفعل والممارسة وإعادة إبراز للمعالم الغائبة.

ويحاول الكتاب توجيه العقل المسلم إلى أهمية دراسة نواميس الكون وسننه وشروط قيام الحضارات وانهيارها، ورسم معالم العلاقة بين العقل والوحي..

كما يدعو الكاتب إلى تدريب العقل المسلم وتمرينه على الحرية في التفكير وتخليصه من عقدة الخوف من الخطأ كما يمرنه على قبول الرأي الآخر، والأخذ والرد، والتأكيد على أهمية نزع القدسية عن الاجتهاد والفهم البشري..

ويؤكد الكتاب على أن أزمة الأمة هي بالدرجة الأولى أزمة فكرية وأن سائر الأزمات الأخرى ما هي إلاّ مضاعفات أو انعكاسات أو أعراض جانبية لها..